جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية:

دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017

إعداد الطالب:

بن سعدون سيف الاسلام

إشراف الأستاذة:

الدكتورة: بورديمة سعيدة

السنة الجامعية : 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105) "

سورة التوبة

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه الذي يسر لنا من فضله لإتمام هذا العمل فالحمد لله ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

مهما كانت الكلمات التي سأقولها لوصفها ستنحني فخرا واعتزازا لاسمها ولن توفيها ذرة من حقها، أوجه كلماتي لمن تعجز الكلمات عن وصفها، من وهبني الرحمان صلتها وأكرمني بوجودها، إلى من لم تبخل علي يوما من عطفها وحنانها، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى النور الذي يضيئ حياتي والنبع الذي أرتوي منه حبا وحنانا، أنت الأم التي يشار إليها بالبنان ويفتخر بها بين الأنام،فهنيئا لي بك أيتها الأم العظيمة شكرا على كل ما قدمته لأصل إلى ما أنا عليه اليوم، حفظك الله لنا

إلى من أنار دربي بوجوده، وملكني مفاتيح نجاحي بدعواته، إلى سندي في الحياة، إلى من علمني أن الحياة كد وجد، إلى من يطمح دوما ليراني أفضل مما أنا عليه، إلى من علمني معنى الإيثار، علمني معنى حب الخير والجود والخلق الندي، من علمني ما لم تسطره كتب مدرستي، من علمني وعلمني، شكرا أبي أطال الله في عمرك ومنحك الصحة والعافية.

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد، وجمعتني بهم جدران بيت واحد تقاسمنا فيه حلو الدنيا ومرها شكرا أخواتي على سندكم الذي كان سببا في ما أنا عليه اليوم حفظكم الله وسدد خطاكم.

شكر موصول لكافة الأهل والأصدقاء والرفاق الذين تقاسمنا معا سنوات الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذة المؤطرة الدكتورة بورديمة سعيدة التي كانت لي نعم السند من لم تبخل علي يوما بنصائحها وانتقاداتها البناءة، فعلا نعم المثال الذي يحتذى به، فهذا العمل هو ثمرة اجتهادها وتشجيعها لي وقت الضيق والإحباط، وطريقة عملها التي جعلتني أتناسى مشقة وتعب العمل ودفعتني للاجتهاد والعمل أكثر شكرا جزيلا وفق الله لما هو أفضل في مسيرتك.

كما أتوجه بالشكر الخالص لعمال المكتبة الذين تعاونوا معي وأدوا مهامهم وأكثر وتحملونا طيلة السنة وكذا عمال الإدارة الذين تعاونوا معنا طيلة مشوارنا في الجامعة.

شكرا لكل منم ترك بصمة في حياتي لكل من لم تسعهم الورقة ووسعهم قلبي.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي البسيطة إلى:

- الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ورزقهما الصحة والعافية؛
- إلى إخوتي وفقهم الله ووفق دربهم وسدد خطاهم؛
- إلى كل العائلة والأقارب؛
- إلى رمز البراءة و ينبوع السعادة بنات أختي " لجين" و "لين" أطال الله عمرهما وحفظهما؛
- إلى روح عزيزة غادرتنا هذه السنة لكنها ستبقى دوما حية في قلوبنا "جدتي الغالية" أرجو من كل من رأى هذا العمل واستفاد منه أن يترحم عليها، رحمك الله وجعل مثواك الفردوس الأعلى؛
- إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى ولو بالقليل.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....	–
إهداء.....	–
فهرس المحتويات.....	IV–I
قائمة الأشكال.....	VI–V
قائمة الجداول.....	VIII–VII
مقدمة عامة.....	أ–ج

الفصل الأول: التأصيل النظري لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية.	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: السيولة البنكية	**20–03**
المطلب الأول: السيولة البنكية: مفاهيم أساسية.....	08–03
1.مفهوم ونشأة البنوك التجارية.....	05–03
1.1. مفهوم البنوك التجارية.....	04–03
2.1. نشأة البنوك التجارية.....	05–04
2.السيولة البنكية بين الماهية والتطور.....	08–05
1.2. مفهوم السيولة البنكية.....	05
2.2. تطور مفهوم السيولة البنكية.....	06
3.2. العناصر المكونة للسيولة البنكية.....	08–07
المطلب الثاني: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها.....	12–10
1.أهداف وأهمية السيولة البنكية.....	12–10

1.1. أهداف السيولة البنكية.....	**10**
2.1. وظائف السيولة البنكية.....	**11**
3.1. أهمية السيولة البنكية.....	**12-11**
2. أسباب الحاجة إلى السيولة البنكية.....	**12**
المطلب الثالث: معايير تحديد السيولة البنكية وإدارتها.....	**20-13**
1. إدارة السيولة البنكية.....	**18-13**
2. نظريات إدارة السيولة البنكية.....	**20-18**
المبحث الثاني: الإطار النظري لربحية البنوك التجارية.....	**44-20**
المطلب الأول: ربحية البنوك بين الماهية والأهداف.....	**25-20**
1. ماهية ربحية البنوك التجارية.....	**23-20**
1.1. تعريف الربحية.....	**21-20**
2.1. مصادر الربحية (الربح) في البنوك.....	**21**
3.1. العوامل المؤثرة في ربحية البنوك.....	**23-21**
2. أهداف الربحية وأهميتها.....	**25**
1.2. أهداف الربحية.....	**25**
2.2. أهمية الربحية.....	**25**
المطلب الثاني: طرق وآليات تقييم ربحية البنوك التجارية.....	**29-26**
1. نسب الربحية.....	**28-26**
2. علاقة الربحية بالسيولة.....	**29-28**
المطلب الثالث: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك.....	**45-30**
1. ماهية مخاطر السيولة.....	**33-30**
1.1. تعريف مخاطر السيولة.....	**30**

2.1. مصادر مخاطر السيولة.....	**32-30**
3.1. طرق قياس مخاطر السيولة.....	**33-32**
2. إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة.....	**35-33**
3. إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل.....	**44-36**
خلاصة الفصل.....	**45**
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لأثر السيولة على ربحية البنوك الجزائرية	
تمهيد.....	**47**
المبحث الأول: دراسة ميدانية للبنوك الخاصة الجزائرية.....	**79-48**
المطلب الأول: تقديم البنكين محل الدراسة.....	**50-48**
1. لمحة عن بنك الخليج في الجزائر (AGB).....	**48**
2. لمحة عن بنك الثقة الجزائري (TRUST Bank).....	**50**
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لبنكي الخليج والثقة الجزائريين...	**71-51**
1. تحليل تطور أداء بنك الخليج الجزائر من خلال قوائمه المالية.....	**61-51**
2. تحليل تطور أداء بنك الثقة الجزائر **(TRUST Bank) من خلال قوائمه المالية**.....	**71-61**
المطلب الثالث: أثر السيولة على ربحية بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017.....	**76-72**
1. نسب السيولة في بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017.....	**73-72**
2. حساب نسب الربحية في بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017.....	**76-75**
3. تقييم نتائج الدراسة للبنكين في فترة الدراسة.....	**79-78**
المبحث الثاني: دراسة ميدانية للبنوك العامة الجزائرية.....	**110-80**
المطلب الأول: تقديم البنوك العامة محل الدراسة.....	**80**

1.لمحة عن البنك الوطني الجزائري (BNA).....	**80**
2.لمحة عن بنك الجزائر الخارجي (BEA).....	**80**
المطلب الثاني: تحليل تطور نشاط البنوك العامة.....	**101-82**
1. **تحليل تطور القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (2013-2017)**...	**91-82**
2. **تحليل تطور أداء بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017**...	**101-91**
المطلب الثالث: أثر السيولة على ربحية البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.....	**-101**
1. نسب السيولة في البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي.....	**-101 104**
2.حساب نسب الربحية للبنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.....	**-105 108**
3.تقييم نتائج الدراسة للبنكين خلال فترة الدراسة.....	**109**
4.دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة محل الدراسة.....	**110**
خلاصة الفصل.....	**112-11**
الخاتمة العامة.....	**-114 116**
قائمة المراجع.....	**-118 124**
الملاحق.....	**-**
الملخص.....	**-**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العناصر المكونة للسيولة البنكية	09
02	العوامل المؤثرة في السيولة البنكية	13
03	العوامل المؤثرة في الربحية	24
04	حل تعارض السيولة والربحية عن طريق تخصيص الموارد	29
05	مصادر مخاطر السيولة	32
06	تطور بنك الخليج عبر الزمن	49
07	قائمة المساهمين في بنك الثقة الجزائر	50
08	تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الخليج للفترة 2013-2017	59
09	تطور عناصر خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017	60
10	تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017	69
11	تطور عناصر خارج ميزانية بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017.	70
12	نسب السيولة لبنكي AGBو TBA للفترة 2013-2017	74
13	نسب الربحية لبنكي AGB و TBA للفترة 2013-2017	77
14	العلاقة بين نسب السيولة والربحية لبنك الخليج للفترة 2013-2017	78
15	مقارنة نسب السيولة والربحية لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017	78
16	تطور عناصر جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة	89

	2017-2013	
90	تطور عناصر خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2017-2013	17
98	تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2017-2013	18
101	تطور عناصر خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017	19
104	نسب السيولة لبنكي BNAو BEA للفترة 2013-2017	20
107	نسب الربحية لبنكي BNAو BEA للفترة 2013-2017	21
108	نسب السيولة والربحية للبنك الوطني للفترة 2013-2017	22
108	نسب السيولة والربحية للبنك الخارجي للفترة 2013-2017	23

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	16
02	التحليل الأفقي لأصول بنك الخليج الجزائر للفترة 2013- التحليل الأفقي لأصول بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-	52
03	التحليل الأفقي لخصوم بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017	54
04	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017	58
05	التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017	60
06	التحليل الأفقي لأصول بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017	61
07	التحليل الأفقي لخصوم بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017	65
08	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017	68
09	التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017	70
10	السيولة لبنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017	72
11	نسب الربحية لبنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017	75
12	التحليل الأفقي لأصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017	82
13	التحليل الأفقي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017	85
14	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.	88
15	التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017	90
16	التحليل الأفقي لأصول بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017	92
17	التحليل الأفقي لخصوم بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017	95
18	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017	99

19	التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017	100
20	نسب السيولة للبنك الوطني والبنك الخارجي الجزائري للفترة 2013-2017	102
21	نسب الربحية للبنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017	105

المقدمة العامة

1. تمهيد:

اتسعت أعمال البنوك وازدادت نشاطاتها ومعاملاتها، وتغيرت النظرة للبنوك من كونها مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها، إلى مؤسسة مالية تؤدي دورا هاما من خلال الخدمات البنكية والمالية التي تقدمها للمجتمع إضافة لدورها الحيوي في خدمة اقتصاديات الدول وتنميتها. والذي تطمح من خلاله لتحقيق أكبر قدر من الأرباح لزيادة أموال المساهمين، في ظل بيئة عمل تتميز بالمنافسة الشديد، التطورات الحديثة، والمخاطر العالية. لذا وجب على هذه البنوك العمل على إدارة معاملاتها ونشاطاتها وفق استراتيجيات وسياسات تمكنها من التوفيق بين متطلبات السيولة وتحقيق الربحية، واللتان ترتبطان بعلاقة عكسية، فكلما ارتفعت السيولة انخفضت الأرباح المحققة. ذلك ان ارتفاع السيولة يعني احتفاظ البنوك بالأموال والموارد المالية العاطلة وغير المستثمرة، ما يعني عدم توظيفها في مجالات تدر لها عوائد وتحقق لها أرباحا، في ظل حجم كبير من النفقات سواء المتعلقة بفوائد الودائع أو العامة. وضرورة احتفاظه بقدر معلوم من السيولة سواء داخل هذه البنوك أو كاحتياطيات لدى البنوك المركزية.

لذا تجد البنوك نفسها أمام تحديات هيكلة نشاطاتها لتحقيق أكبر العوائد وبالتالي الأرباح بتنويع استثماراتها وتقليل مخاطرها ومن أبرزها المتعلقة بالسيولة. ولتحقيقه تلجأ البنوك إلى ما يعرف بتقييم الأداء سواء من حيث العائد أو المخاطرة، والتي تعتبر نسب السيولة والربحية من بين أهم الأدوات المستخدمة فيه، بهدف كشف الانحرافات ونقاط الضعف لتصحيحها والوقوف على نقاط القوة لتعزيزها.

2. الإشكالية:

تعتبر البنوك عصب الاقتصاد وركيزة أساسية من ركائزه، ومن خلال وظائفها ونشاطاتها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف وعلى رأسها الأرباح نتيجة استثمار أموالها، بالمقابل عليها الاحتفاظ بأموال المودعين.

لذا تتجلى إشكالية دراستنا في الإجابة على التساؤل الآتي:

كيف تؤثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المضامين الفكرية والمفاهيمية لكل من السيولة والربحية البنكية؟
2. كيف يتم إدارة السيولة البنكية؟ وكيف يتم قياس الربحية؟
3. هل تؤثر السيولة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر سواء العامة منها أو الخاصة؟

وسعيا منا لمعالجة إشكالية الموضوع و التساؤلات الفرعية، فإننا سننطلق من الفرضيات التالية:

- تتمثل السيولة البنكية فيما يملكه البنك من أموال تمكنه من مواجهة التزاماته، إذ تتكون من كل النقد السائل وكل الأصول ممكنة التسييل المملوكة للبنك (بحوزته).
- الربحية في البنوك هي العوائد التي يحققها البنك نتيجة قيامه بنشاطه واستثماره لأمواله.
- تؤثر السيولة بصورة عكسية على الربحية حيث أنه كلما زادت السيولة لدى البنك قلت ربحيته والعكس.

- تؤثر السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية بمكونيها العامة والخاصة.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا يمس جوهر أعمال البنوك على مختلف مستوياتها، سواء كانت عامة أم خاصة، فهي تعمل في بيئة تتسم بالتطور واشتداد المنافسة، لذا وجب عليها البحث أن أنجع الإستراتيجيات والسياسات الكفيلة بإدارة أصولها وخصومها لتحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحقيق الأرباح دون المساس بقدرتها على تلبية متطلبات السيولة لمودعيها.

وتتجلى هذه في:

- كونها تتناول موضوعا حيويا وهو العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، كونه من المواضيع التي تهم كل البنوك على اختلافها؛
- تعد الدراسة هامة للبنوك الجزائرية كونها ستمدها بآليات تطبيق إدارة السيولة البنكية وتأثيرها في تحقيق الربحية؛
- تزود إدارات البنوك بأهم التحديات والصعوبات والمخاطر التي تواجه أدائها وكيفية التغلب عليها؛
- تسهم الدراسة في تقييم السياسات المتبعة في البنوك الجزائرية وتحليل نقاط ضعفها وقوتها، ما يساعد على تحسين أدائها لتحقيق التفوق والتميز.

4. أهداف الدراسة:

إن تطرقنا لهذا الموضوع كان بغية تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في:

- التعرف على أساليب إدارة البنوك لمواردها واستثماراتها، بالتركيز على السيولة والربحية؛
- تشجيع البنوك الجزائرية على تطبيق الأساليب العلمية في قياس وتقييم السيولة والربحية ما يسهم في تحسين أدائها المالي؛
- مقارنة أساليب تقييم البنوك العامة والخاصة الجزائرية للسيولة والربحية؟
- فتح آفاق بحثية جديدة للباحثين في مجال إدارة البنوك التجارية خاصة المتعلقة بهدفي السيولة والربحية؛
- التعرف على مخاطر السيولة، مصادرها وكيفية إداراتها؛

5. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع الدراسة لم يكن عبثا ومحض صدفة وإنما جاء لعدة أسباب نقسمها إلى شقين:

أ. **أسباب موضوعية:** تشمل:

- توافق موضوع البحث مع التخصص العلمي للطالب؛
- الأهمية البالغة التي تكتسي موضوع البحث؛
- المساهمة في الإضافة العلمية والإلمام بكل ما يخص السيولة والربحية في البنوك؛
- الاهتمام المفرط للبنوك بالعلاقة بين السيولة والربحية؛

- محاولة معرفة العلاقة بين هذين المتغيرين في البنوك الجزائرية (العامة والخاصة).

ب. أسباب خاصة (ذاتية): تتمثل في:

- الميول الشخصي للدراسة في المجال البنكي (المصرفي)؛
- الرغبة في تقديم إضافة فيما يخص موضوع البحث من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر؛
- تقييم أداء البنوك الخاضعة للدراسة وعرض النتائج بصبغة جديدة وسهلة الفهم.

6. منهج الدراسة:

بهدف الإلمام ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه والإحاطة بكل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة فإننا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي:
المنهج الوصفي من خلال دراسة الجانب النظري، أما المنهج التحليلي فيما يخص الدراسة التطبيقية وجاء الاعتماد على هذا المنهج كونه المنهج الأمثل لإنجاز هذا النوع من المواضيع. والمنهج الاستقرائي فبدراسة بنكي الجزائر الخارجي الوطني الجزائري كبنكين عموميين وبنكي الخليج والثقة كبنكين خاصين، سيساعدنا على تعميم الدراسة على البنوك الخاصة والعامة العاملة ضمن نظامنا البنكي.

7. الدراسات السابقة:

توجد عدة مواضيع تطرقت إلى السيولة والربحية في البنوك التجارية، بيد أنها لم تخصص دراستها على التأثير الموجود بينهما، بل ركزت في مجملها على استخدام نسبهما كوسيلة للرقابة الذاتية وكذا تقييم أداء وكفاءة البنك، فيما تناول الشق الآخر هذا الموضوع من منطلق مخاطر السيولة وكيفية إدارتها ولعل أقرب هذه الدراسات:

- ❖ دراسة هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في المواءمة بين السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردني والبنك العربي سورية**، سنة 2011 ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. هدفت الدراسة إلى البحث والتطرق إلى الاستراتيجيات والسبل التي تتبعها البنوك بغية حل التعارض الموجود بين السيولة والربحية.

وتوصلت الدراسة لإجبارية تبني البنوك لاستراتيجيات إدارة السيولة بما يكفل لها تحقيق ربحية وعائد مقبول، إذ على البنوك عدم الاحتفاظ بسيولة كبيرة جدا تمنعها من تحقيق العوائد.

- ❖ عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك – دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014**، سنة 2016-2017 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية. واتخذت الدراسة هدفا لها معرفة مدى تأثير مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك تملك جملة من الاستراتيجيات تكفل لها إدارة مخاطر سيولتها مما يسمح لها بتوفير السيولة اللازمة لها لمزاولة نشاطها وعدم الاحتفاظ بسيولة عالية جدا مما يؤدي إلى تضييعها ما يسمى بالفرصة البديلة.

❖ **مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة:**

ما يميز دراستنا هذه على الدراسات الأخرى هو إسقاط الدراسة على البنوك الخاصة والعامة في الجزائر والمقارنة بينهم، إذ أن الدراسات السابقة اقتصرت على دراسة السيولة والربحية في بنك واحد أو مقارنة البنوك التقليدية بالإسلامية.

8. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

أ. **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مجموعة من البنوك التجارية: بنك الخليج الجزائري (AGB– بنك الثقة الجزائر (TRUST Banque)، بنك الجزائر الخارجي BEA والبنك الوطني الجزائريBNA .

ب. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة على مدى خمس سنوات، امتدت من سنة 2013 إلى سنة 2017.

9. صعوبات الدراسة:

من المعلوم أن لكل دراسة أو بحث صعوبات وعقبات تختلف باختلاف الموضوع وبيئة وزمن الدراسة، وعليه بات بإمكاننا إحصاء الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة إنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمه بدورها إلى شقين:

أ. **صعوبات متعلقة بالجانب النظري:**

❖ قلة المراجع التي تناولت العلاقة الموجودة بين السيولة والربحية في البنوك، فجل المراجع تناولت السيولة والربحية من ناحية الماهية فيما أهملت العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين ولم تتعمق فيها؛

❖ التكرار الكبير الملاحظ على المراجع وخاصة العربية منها كونها تحمل تقريبا نفس المعلومات ومن نفس المنظور وقلة المراجع التي أضافت الشيء الجديد للموضوع؛

❖ النقص الفادح في المراجع التي عالجت النظام البنكي الجزائري.

ب. **صعوبات متعلقة بالجانب التطبيقي:**

لقد تعرضنا خلال إنجاز الجانب التطبيقي إلى جملة من العقبات والصعوبات التي قد تؤثر على مخرجات الدراسة ونجملها في:

❖ سوء الاستقبال وصعوبة الحصول على المعلومات من البنوك تحججا بالسر المهني وصعوبة موضوع البحث من جهة أخرى، حيث تم رفضنا من قبل عدة بنوك؛

❖ عدم التزام البنوك العامة الجزائرية بقواعد الإفصاح عن قوائمها المالية؛

- ❖ رفض البنوك العامة (بصفة خاصة) التعاون مع الطلبة وخاصة الطلبة الراغبين في إنجاز دراسات تصنف في خانة المحظور حسب تعبيرهم؛
- ❖ غياب الوعي بأهمية الدراسة من قبل بعض مسيري البنوك واختلاق الأعذار والعقبات بغية إبعاد الطلبة عن البنك، إذ أصبح منح القوائم المالية وقبول التربصات يعتمد على المحسوبية بدل أهمية الموضوع والإضافة التي سيقدمها الطالب ببحثه التي قد لا ينتبه لها المسيرين، إذ أن البنك أصبح ملكية خاصة في نظر بعض المسيرين؛
- ❖ وجود بعض الأخطاء في القوائم المالية لبعض البنوك دون تقديم شروحات في التقارير السنوية عن سبب التغير في بعض القيم، بالرغم من كونها مؤشرة من طرف محافظ الحسابات وهو ما يطرح علامات استفهام كبيرة.

10. هيكل الدراسة:

رغبة منا في تسهيل فهم الموضوع وتنسيق فقراته بالطريقة المثلى لتحقيق الأهداف المسطرة، فإننا قسمنا دراستنا إلى: مقدمة، فصل نظري، وآخر تطبيقي، وانتهت بخاتمة.

تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع، في حين قسم الفصل الأول إلى مبحثين تناول الأول السيولة البنكية بكل جوانبها، فيما خصص الثاني لدراسة الربحية في البنوك وطبيعة العلاقة الموجودة بين السيولة والربحية في البنوك.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فقد خصص لدراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث تم تسليط ما تم تناوله في الفصل النظري أي تطبيق وحساب نسب السيولة والربحية في هذه البنوك.

وأخيرا خاتمة عامة بمثابة حوصلة عن الموضوع وإعطاء استنتاج حول العلاقة بين المتغيرين وكذا تقديم الاقتراحات والتوصيات لما تم دراسته خلال البحث.

فهرس المحتويات

الفصل الأول:

التأصيل النظري لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق جملة من الأهداف، تتجلى الرئيسية منها في: السيولة، الربحية والأمان، بيد أن المشكلة التي تواجه أغلب هذه البنوك هي كيفية التوفيق بينها، لذا فهي تسعى جاهدة من خلال نشاطها لخلق نوع من الموائمة بينها، والذي يتحقق بالاحتفاظ بمقدار مناسب من السيولة، يسمح بتلبية متطلبات سحب المودعين الممكنة من جهة، ويسهم في توظيف الباقي في أنشطة استثمارية مدرة للأرباح، أما إذا كان العكس، أي بمعنى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة مخافة عدم الوفاء بالتزامات السحب من قبل المودعين، فسيؤثر ذلك بشكل كبير على ربحية البنك، خاصة في ظل عدم توفر البنوك على نسب هامة من الملاءة المالية، نتيجة انخفاض رأسمالها.

سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة الموجودة بين السيولة والربحية، ولتحقيق ذلك قسم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: السيولة البنكية؛**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري لربحية البنوك التجارية.**

المبحث الأول: البناء الفكري للسيولة البنكية

كما هو شائع ومعروف فالبنوك التجارية تعتبر مؤسسات مالية تسعى لتقديم خدمات لزبائنها نظير تحقيق أرباح، إضافة إلى كونها تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز، لذا فهي تسعى دوما وبجهد للوصول إلى الطريقة المثلى والأنسب التي تخولها تحقيق هدفها الثلاثي: سيولة، ربحية وأمان. وفي هذا المبحث سنتطرق وبشكل مفصل إلى السيولة البنكية.

المطلب الأول: السيولة البنكية: مفاهيم أساسية:

قبل التطرق إلى مفهوم السيولة البنكية وجب علينا أولا التعريج على مفهوم البنوك التجارية.

1. مفهوم ونشأة البنوك التجارية:

كون البنوك التجارية ليست وليدة اللحظة، فقد مرت بتطورات كبيرة عبر الزمن، لذا فهي تعتبر موضوعا دسما للدراسة، فقد تطرقت لها العديد من الدراسات والأبحاث، فكل ذهب لتعريفها من وجهة نظره.

1.1. مفهوم البنوك التجارية:

يؤدي تنفيذ الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الإيرادات والنفقات في حسابات مختلف الوكلاء البعض سيكون فائضا والبعض الآخر سيكون عجزا، حيث يفسر وجود النظام المالي من هذا الخلل في الحسابات الفردية، إذ أن الوكلاء القادرين ماليا يبحثون عن عمل مقابل فائض دخلهم على نفقاتهم بينما الوكلاء العاجزون فهم يحتاجون إلى التمويل.

هذا التكامل يمكن للمقرضين والمقترضين الاجتماع مباشرة، وبوجود وسطاء ماليين متخصصين في تلبية مشتركة لهذه الاحتياجات من خلال الوساطة البنكية التقليدية، وهو الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية[1].

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية"BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، فأصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[2]

ووضعت عدة تعاريف لها يمكننا ذكر بعضها في:

- عرف البنك من وجهة النظر الكلاسيكية على أنه: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما".[3]

---

[1] -Laurence Scialom ,**Economie Bancaire**, La Découverte , Quatrième Edition, Paris, 2008, P 8.

[2] – شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص4.

[3] – محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص8.

- كما ذهب البعض للقول بأن: " النشاط الأساسي للبنوك هو توفير السيولة لعملائها، فلدى المودعين والمقترضين تفضيلات سيولة مختلفة، إذ يتوقع العملاء أن يكونوا قادرين على سحب الودائع من الحسابات الجارية في أي وقت، وعادة فالشركات في قطاع الأعمال تريد اقتراض الأموال وسدادها تماشيا مع العوائد المتوقعة للاستثمار المشروع والذي قد لا يتحقق لعدة سنوات بعد الاستثمار"[4].

ومما سبق يمكن القول أن البنك التجاري هو من بين الهياكل أو المنشآت المالية ذات التخصص في التعامل بالنقد مع وضع الربح كهدف تسعى للوصول إليه، بالإضافة لكونها المكان أين يلتقي عرض النقود بالطلب عليه، حيث أنها تلعب دور الوسيط في تقريب المسافة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

2.1. نشأة البنوك التجارية:

يمكن إيجاز مراحل نشأة البنوك التجارية في:[5]

ترجع نشأة البنوك الّتجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمربين والصاغة في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها.

من هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517 ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها،

---

[4] -Shelagh Heffernan, **Modern Banking**, John Wiley and Sons Ltd, USA, 2005, P3.

[5]– إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2006–2007، ص 3.

واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

2. السيولة البنكية: بين الماهية والتطور:

كون السيولة البنكية عنصر مهم للغاية في العمل البنكي، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها وكذا نشأتها.

1.2. مفهوم السيولة البنكية:

توجد عدة تعاريف للسيولة البنكية ولعلى أبرزها ما يلي:

- تعني السيولة البنكية بأنها" احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله"[6].
- كما تعرف على أنها: قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها التي تتمثل بصفة أساسية في تلبية طلبات مسحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان أي السلفيات والقروض اللازمة لتنمية حاجات المجتمع".[7]
- كما تعرف أيضا على أنها: "السيولة هي توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، ويعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا يعني إما أن يكون للبنك الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض أو بيع بعض الأصول" [8]. من ناحية أخرى فإن السيولة هي تجمع بين التقدم والحذر المالي.[9]

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن السيولة هي عبارة عن ما يملكه البنك من نقديات تخول له إمكانية مجابهة طلبات وسحوبات الزبائن في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

---

[6]– محمود عساف، **إدارة المنشآت المالية: البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986، ص129.

[7]– أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية، القاهرة، 2008، ص 123.

[8]– هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 273.

[9] - El Mehdi Ali Griguiche, **Liquidité, Flexibilité et Dynamique des régimes économiques**, Centre de Publication Universitaire,Tunis, 2006, P01.

2.2. تطور مفهوم السيولة البنكية:

يحصر رجال البنوك مفهوم السيولة التي تتخذ صفة الائتمان القصير الأجل المتمثل بالقروض التجارية لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وهكذا يتحول هذا النقد من الأصول تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو تمويل عمليات تسويقها، وهذا ما يسمى بنظرية القرض التجاري حيث ينادي بها أنصار المدرسة الإنجليزية في استثمار أموال البنك ، حيث تقول هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيه هذه الأصول، فإذا كانت هناك سوق متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي هنا لا تقل سيولة عن الأصول قصيرة الأجل، حيث اشترط أنصار هذه النظرية أن سيولة الأصل يجب ألا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد سائل فحسب بل وبدون خسارة، أي سيولة الأصل أصبحت تتوقف على:[10]

- وجود سوق تباع فيها الأصول؛
- قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكر؛
- مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة حسمه لديه.

يمكن القول أن مفهوم السيولة في البنك عرف تطورا كبيرا انطلاقا من أفكار الاتجاه التقليدي في سياسة الإقراض، التي نصت على ضرورة أن تقتصر البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل والتي توجه لأغراض الإنتاج الحقيقي كالتجارة، الصناعة والزراعة، مع تجنب قروض المستهلكين على اعتبار أنها قروض غير منتجة، وتمثلت مبررات هذا الاتجاه في أن موارد البنك في أغلبها تستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، لذلك يكون من غير المنطقي توجيه تلك الموارد إلى قروض طويلة الأجل، يضاف إلى ذلك بأن هذه القروض تمول من الودائع – التي هي أموال الغير –وبالتالي يجب أن توجه إلى تمويل سلع حقيقية، بما يضمن استرداد قيمة القرض.[11]

---

[10]- غانم مرهج، **دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص ص 60-61.

[11]– سمية بن عويدة، الربحية في **تقييم أداء البنك: دراسة حالة بنك القرض الليوني –Le crédit lyonnais–**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012-2013، ص 19.

3.2. العناصر المكونة للسيولة البنكية:

يمكن إيجاز مكونات السيولة البنكية فيما يلي:

أ. **السيولة الحاضرة:** هي أرصدة نقدية حاضرة في خزائن البنك التجاري وأرصدة نقدية لدى البنك المركزي إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، أي أن السيولة الحاضرة لدى البنك التجاري وتحت تصرفه. وتشمل ما يلي[12]:

أ.1. **النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:** تشمل الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية، مساعدة وأجنبية.

أ.2. **الشيكات تحت التحصيل:** هي الشيكات التي يودعها عملاء البنك فيه لتحصيلها بالنيابة عنهم، وتعتمد سيولة هذه الشيكات على إمكانية تحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها، وقد يكون بها شيكات دون أن يقابلها أرصدة تغطيها، فتفقد هذه الشيكات سيولتها، ولذا فعلى البنك دراستها للتأكد من درجة سيولتها.

أ.3. **الأرصدة الدائنة لدى البنك المركزي:** يشكل رصيد البنك لدى البنك المركزي جزءا من مكونات السيولة، إذ تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي، من أجل حماية المودعين لدى البنك، وقد يحتفظ بمبالغ إضافية لدى البنك المركزي لتعزيز مركزه خاصة عند إجراء التسويات بين البنوك بعضها ببعض من خلال البنك المركزي.

ب. **السيولة شبه النقدية:** تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستحق في مدة تقل عن السنة[13]، حيث تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، وتتميز بقصر آجال استحقاقها، وإمكانية تصريفها السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها.[14]

كما أن لهذا النوع من مكونات السيولة عدة خصائص منها: [15]

- ❖ تستحق في مدة تقل عن السنة، ويستحق معظمها في مدة تقل عن ثلاثة أشهر؛
- ❖ تتمتع بدرجة عالية من الضمان؛
- ❖ معدلاتها ثابتة نسبيا، فالتذبذب في معدلاتها قليل؛

---

[12]– عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 187.

[13]– عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف" السياسات المصرفية– تحليل القوائم المالية**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص213.

[14]– سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 92.

[15]– صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 380.

- ❖ تتمتع بدرجة عالية من السيولة؛
- ❖ مخاطر قليلة عن المستثمر،
- ❖ تدر عائدا قليلا لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية.

وتتمثل أدوات أو مكونات السيولة شبه النقدية في:[16]

ب.1. أذونات الخزينة: إن درجة سيولة أذونات الخزينة مرتفعة وتشتريها البنوك عادة بقيمة أقل من قيمتها الاسمية أي بخصم، ولكن ربحيتها أقل من غيرها فهي تمثل قروضا قصيرة الأجل فضلا عن إمكانية تحويلها للبنك المركزي والاقتراض مقابلها.

ب.2. الأوراق التجارية: تعتبر من أحسن دروب الاستثمار القصير الأجل طالما أنها تحمل أكثر من توقيع ويعلل ذلك بأن قيمتها لا تتعرض لتقلبات عنيفة كالأوراق المالية التي تتغير معدلاتها بين لحظة وأخرى، كما أن القانون يحيطها بسياج من الضمانات فالمسحوب عليه يعمد في العادة إلى الدفع في الميعاد خوفا من الخطر.

بالإضافة إلى:[17]

ب.3. اتفاقيات إعادة الشراء: عبارة عن اتفاق بين بنك أو جهة مانحة للقروض من ناحية، وشركة مقترضة من ناحية أخرى وبموجب هذا الاتفاق تقوم الشركة المقترضة ببيع الأوراق المالية التي تملكها (أسهم، سندات، أذونات خزينة أو أية أوراق أخرى) إلى البنك بسعر محدد، وتتعهد بموجب الاتفاق بشراء هذه الأوراق بسعر أعلى في تاريخ لاحق، وتتراوح فترة الاتفاقية عادة بين ثلاثة إلى أربع عشر يوما وقد تكون ليوم واحد فقط يسمى باتفاقية إعادة الشراء لليلة واحدة.

ب.4. القبولات البنكية: تعتبر أداة دين صادرة عن بنك تجاري، عبارة عن سحوبات بنكية يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب.

يمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

---

[16]– زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006، ص 133.

[17]– محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص ص 79–80.

الشكل رقم(01): العناصر المكونة للسيولة البنكية

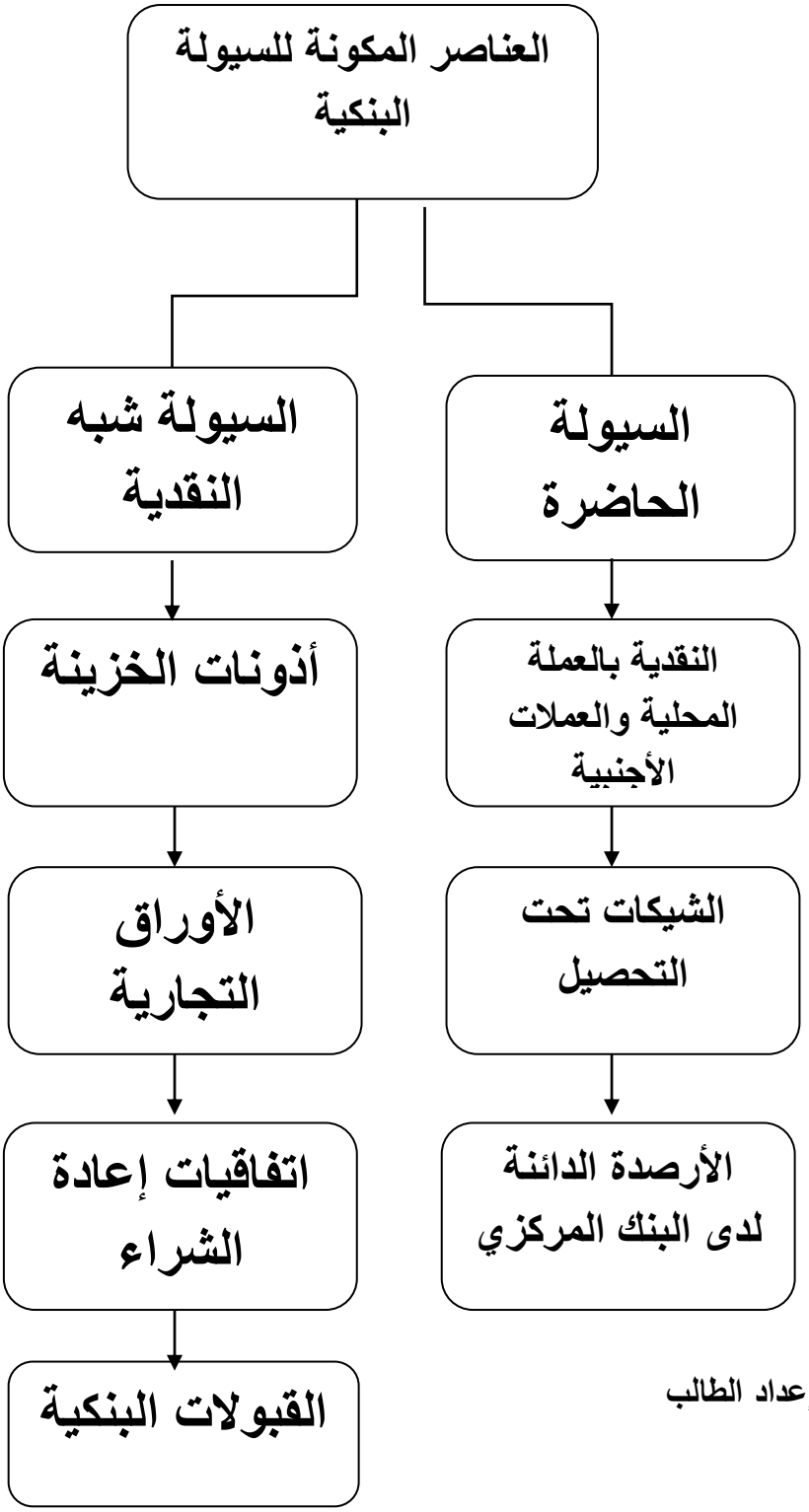

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها:

كما أشرنا سابقا فإن أي بنك يسعى لتحقيق التوليفة المثلى لثلاثية (سيولة–ربحية–أمان)، إذ أن السيولة البنكية في حد ذاتها تعتبر موضوع للتحليل والدراسة.

1. أهداف وأهمية السيولة البنكية:

من المؤكد أن السيولة البنكية تحظى باهتمام كبير من طرف البنوك نظرا لأهميتها البالغة والمنعكسة أساسا على نشاط البنك وكذا حرصا على الاستفادة من الأهداف التي تضمنها.

1.1 أهداف السيولة البنكية:

إن السيولة لها عدة أهداف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائع تحت الطلب.

ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر) و يعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفه خاصة.

وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

و أخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات.[18]

إذ يمكن القول أن أهداف السيولة البنكية تتمثل في النقاط التالية:[19]

- ❖ السيولة هي عنصر الأمن والحماية الذي يعمل على تجنب خطر عدم السداد وبالتالي الإفلاس؛
- ❖ تتيح السيولة البحث عن أفضل استثمار، مما يؤدي إلى مرونة في الاختيار؛
- ❖ السيولة مؤشر إيجابي للبنوك ووكالات التصنيف؛
- ❖ تؤكد السيولة قدرة البنك على الوفاء بهذه الالتزامات تجاه المودعين والدائنين الآخرين، وبالتالي بناء ثقة البنك؛
- ❖ تمكن البنك من مواجهة الأزمات ومتطلبات النمو والعمالة.

---

[18]– محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 224.

[19] - Saliha Bentalha, Boualem Maouchi, **Le rôle de bales dans la gestion du risque de liquidité**, Revue Nouvelle Economie, , Maroc, N°:13 –vol 022015, P7.

2.1. وظائف السيولة البنكية:

إن للسيولة البنكية عدة وظائف يمكن ذكرها فيما يلي:

أ. **السيولة لمقابلة سحب الودائع:** تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب، توفير، آجلة...الخ، أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية، ...الخ، ولكن الأهم هو معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

إذ تصنف الودائع من حيث أغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع:

- ودائع مؤكدة السحب؛
- ودائع محتملة السحب؛
- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب: المرتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع وكذلك الحال أيضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

عموما تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الأنسب استثمارها في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع.[20]

ب. **السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:** تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة والتي تماثل الودائع غير المستقرة.[21]

3.1. أهمية السيولة البنكية:

تحتل السيولة البنكية أهمية كبيرة في نشاط البنوك، ومنها:[22]

- أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراريته ونموه؛

---

[20]– تمارا القاضي، **إستراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 72.

[21]– محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 158.

[22]– طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة والمصارف: قياس وضبط السيولة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2012–2013، ص ص 13–14.

- ❖ تكسب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف التي يتعامل معها كالعملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، الملاك.... مع الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها؛
- ❖ تؤدي إدارتها الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها؛
- ❖ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبالتبعية المخاطر المالية؛
- ❖ تؤدي إدارتها الجيدة إلى زيادة ربحية البنك وقدرته على البناء والنمو؛
- ❖ تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة البنك.

2. أسباب الحاجة إلى السيولة البنكية:

تعتبر طلبات القروض والمسحوبات من الودائع الأسباب الأساسية وراء حاجة البنك إلى السيولة، فالطلب على القروض والمسحوبات يختلف باختلاف كل من معدل الفائدة والفرص الاستثمارية المتاحة، وطلبات المستهلكين لأنواع معينة من السلع ومستويات الدخل، فالبنك غير القادر على الاستجابة لمتطلبات العملاء سواء من القروض، أو المسحوبات من الودائع قد يجد نفسه في موقف تنافسي ضعيف عندما يقارن مع المؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى أنه يفقد ثقة المودعين.[23]

وتتأثر السيولة البنكية بعدة عوامل تساعد في الرفع أو الخفض فيها وهي:[24]

- ❖ عمليات الإيداع والسحب على الودائع؛
- ❖ رصيد عمليات المقاصة بين البنوك؛
- ❖ موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية،
- ❖ رصيد رأس المال الممتلك.

[23]– محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 136.

[24]– عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993، ص 95.

الشكل رقم (02): العوامل المؤثرة في السيولة البنكية:

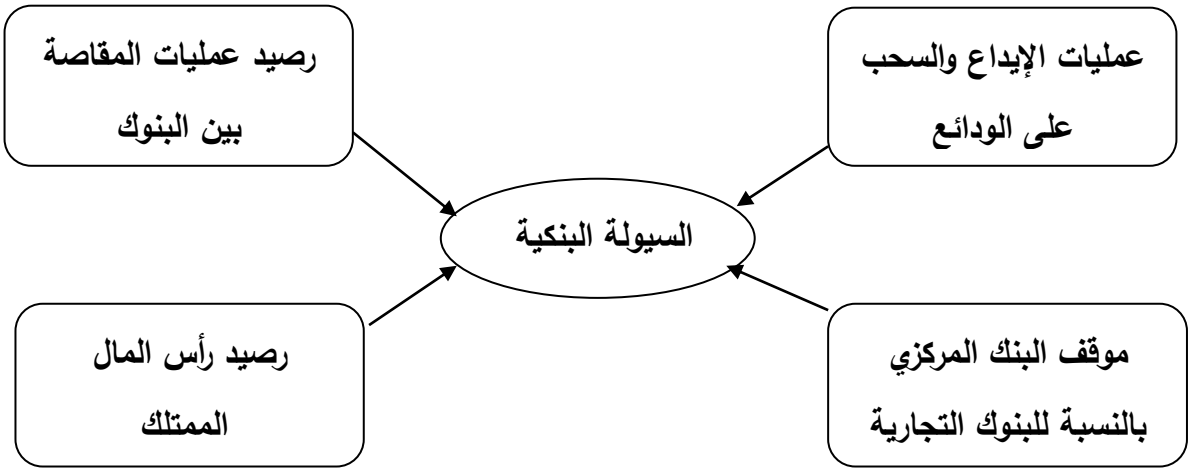

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: معايير تحديد السيولة البنكية وإدارتها:

تسعى البنوك جاهدة للاستفادة القصوى من سيولتها ولا يتأتى ذلك سوى من خلال الإدارة الجيدة والتحكم فيها وكذا التقدير الدقيق لها.

1. إدارة السيولة البنكية:

تعني إدارة السيولة التعرف على احتياجات البنك من النقد، والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ومن الناحية التطبيقية فإنه لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقا لقناعة لديهم أو لظروف خاصة بالبنك نفسه، إذ تقوم البنوك بقياس سيولتها باستخدام ما يعرف بنسب السيولة، والتي تظهر مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل بهدف الحكم على مقدرة البنك على مقابلة التزاماتها الجارية[25].

لكن بالمقابل فإن إدارة السيولة تواجهها بعض العقبات كالصعوبة في التزامات الضمان وخطابات الاعتماد والضمانات المالية، هذا هو احتمال التدفقات النقدية الصادرة التي لا تعتمد على الوضع المالي للبنك، إذا كانت التدفقات الخارجية محدودة في الظروف العادية عموما، فقد تؤدي أزمة اقتصادية أو أزمة سوق معممة إلى زيادة كبيرة في التدفقات الخارجية.[26]

---

[25]– قيصر علي عبيد الفتلي، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 16، العدد 2، مارس 2014، ص 208.

[26] – Hennie van Greuning ,Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier**, Traduction de Marc Rozenbaum, Première Édition, Edition ESKA, Paris, 2003, P171.

كما يمكن للبنك اعتماد عدة معايير أو طرق لتقييم السيولة نذكر منها:[27]

1.1. نسبة الرصيد النقدي:

تقيس لنا نسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضييع فرص الربح، وهذا لمواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية[28]:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك المركزي+ النقدية بخزينة البنك+ الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الأجنبية+ شيكات وتحويلات مستحقة+ الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

كما يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يعبر ارتفاع هذه النسبة عن مدى قدرة الأرصدة الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية وغيرها الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته الواجب تسديدها في آجال استحقاقه[29].

2.1. نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد

---

[27]–محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 129.

[28]– صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت، 1983، ص 115.

[29]– مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017–2018، ص41.

بالاحتياطي القانوني، علما أن هذه النسبة عرضة للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات.[30]

إذ تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني مقياسا آخر لتحديد مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من الودائع، فإذا انخفضت هذه النسبة يرى البعض فيها تدنيا في قدرة البنك على توفير السيولة بالسرعة المطلوبة لمواجهة التغيرات في الودائع ،[31] وتحسب بالعلاقة:[32]

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي أو القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}} \times 100$$

فيما يخص نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر فقد تميزت بالديناميكية وعدم الاستقرار، إذ وصلت هذه النسبة إلى 12% بموجب التعليمة رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ثم انخفضت النسبة إلى 8% بموجب التعليمة رقم 03-2016 المؤرخة في 2016/04/25، ثم إلى 4% بموجب التعليمة رقم 04-2017 المؤرخة في 2017/07/31 ولازالت سارية المفعول.[33]

ويمكن تمثيل نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الـ 17 سنة الأخيرة في الجدول الآتي:

---

[30]- ميثاق هاتف عبد السادة وآخرون، تقييم **الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، المجلد 6، العدد 1 ، 2008، ص 124.

[31]-محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 129.

[32]- شيماء يونس كاظم، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-2011**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية- فرع العراق، العراق، 2014، ص 73.

[33]- سليمان ناصر، **التسيير البنكي: إدارة البنوك**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص 63.

الجدول رقم (01): تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

السنة	النسبة %
2001	3
2002	4,24
2003	6,25
2004- 2006	6,5
2007 – 2009	8
2010 – 2011	9
2012	11
2013 – 2015	12
2016	8
2017	4
2018	8 ابتداء من 2018/01/15
2018	10 ابتداء من 2018/06/15

المصدر: سليمان ناصر، **التسيير البنكي: إدارة البنوك** ، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص 63.

2. نسبة السيولة القانونية:

تمثل النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية: الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه نقدية، على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية: [34]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد لدى البنك التجاري لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + مجموع الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}} \times 100$$

[34]- ربيع محمود الروبي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الحقوق، دون مكان للنشر، 1985، ص 307.

عادة ما يحدد البنك المركزي مقدار هذه النسبة والتي تلتزم البنوك التجارية عادة بتحقيقها، وعموما فإن ارتفاع النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها البنك المركزي يعني ضمانه أكيدة لحقوق المودعين وابتعاد البنك عن أي احتمال لظاهرة العسر المالي، في حين انخفاضها، قد يعرض البنك التجاري إلى تساؤل من البنك المركزي أولا، وإلى احتمال تعرضه إلى فقدان ثقة المودعين ثانيا لربما تعرضه لاحتمال العسر المالي ثالثا.[35]

في حالة احتساب النسبة السابقة بالعملة الأجنبية فإن البسط يتكون من:[36]

- ❖ نقدية؛
- ❖ الفائض في الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي عن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي؛
- ❖ شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل؛
- ❖ أدون على الخزانة؛
- ❖ أوراق الحكومة القابلة للتداول مع البنك المركزي؛
- ❖ أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل؛
- ❖ صافي المستحق على البنوك (بعد إجراء المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة على البنوك والمبالغ المستحقة لها)؛

ويستبعد من البسط نسبة القروض التي يحصل عليها البنك بضمان الأصول السابقة.

أما المقام فيتكون من:

- ❖ شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع؛
- ❖ صافي المستحق للبنوك (بعد إجراء المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة على البنوك والمبالغ المستحقة لها)؛
- ❖ المستحق للبنوك في الخارج؛
- ❖ ودائع العملاء (شاملة المحصل كغطاء للإعتمادات المستندية) ؛
- ❖ 50% من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان الابتدائية وتلك المكفولة من بنوك الدرجة الأولى بالخارج، وفي حالة قيام أحد البنوك بإصدار خطاب ضمان نهائي بناء على طلب بنك آخر وبكفالته تدرج القيمة غير المغطاة نقدا من هذا الخطاب في مقام نسبة السيولة الخاصة بكل من البنكين.

5- معدل القروض إلى الودائع:

---

[35]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف: إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص81.

[36]- محروس حسن، **إدارة المنشآت المالية: البنوك التجارية**، الجزء الأول، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص ص 81-83.

يحسب عن طريق قسمة إجمالي القروض الممنوحة على إجمالي الودائع أي: [37]

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

استعماله كمقياس للسيولة، ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي إلى انخفاض في السيولة، وإذا كان معدل القروض على الودائع عاليا، فإن البنوك تعمل على التقليل من عملية الإقراض والاستثمار، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة.

3. نظريات إدارة السيولة البنكية:

توجد خمس نظريات معروفة في إدارة السيولة وهي:[38]

3. 1 نظرية القرض التجاري:

تعرف بنظرية القرض التجاري أو نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، كما يحب بعضهم أن يطلق عليها، تقوم على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح.

وطبقا لهذه النظرية، لا تقرض البنوك لغايات العقارات، أو السلع الاستهلاكية، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة.

3. 2 نظرية إدارة الخصوم:

تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهوما للسيولة، يقوم على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا المفهوم لإدارة السيولة مفهوما عاما تستعمله البنوك على نطاق واسع.

3.3 نظرية نقل الأصول:

---

[37]– صالح الأمين الأرباح، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، بنغازي، 1991، ص 111.

[38]– وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية: إدارة السيولة في المصارف التجارية– البنوك الالكترونية – استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 80–85.

تقوم هذه النظرية على أساس إمكانية محافظة البنوك التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى، أو لمستثمرين آخرين نقدا.

وتعود هذه النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت البنوك في إقراض الشركات النامية لفترات أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار، ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الأجل، قامت البنوك بالبحث عن وسائل لحماية سيولتها، فكان أن تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكن البنوك من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة.

3. 4 نظرية الدخل المتوقع:

عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة، وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقيق الدخل للمقترض.

وأهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى الاهتمام بحالة العملاء، دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، بما فيها الأوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الأصول وهناك الكثير ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا، يتطابق والنمو الكبير في حجم القروض.

3. 5 الاقتراض من البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز البنكي، تلجأ إليه البنوك لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة، إما بواسطة عملية إعادة الخصم، أو الإقراض المباشر.

حيث يوجد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين من ذهب إلى تقسيم نظريات السيولة إلى:[39]

أ. **نظرية السيولة التقليدية أو الكلاسيكية:** تؤكد على ضرورة استخدام أموال البنك التجاري باستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل أي توظيف أموال البنك في قروض واستثمارات ذات آماد قصيرة وذلك لأن البنوك التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية والنشاطات الصناعية ذات الأمد القصير.

ب. **نظرية التحول:** وتشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة أي قابلة التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك البنك التجاري للاحتياطات الثانوية وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

---

[39]– فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006، ص ص 99-100.

ت. نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والبنكية ولآماد مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد أي حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للبنك وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن السيولة البنكية عنصر مهم جدا للبنوك إذ أن ما تمتاز به من أهمية كانت كفيلة لجعل البنوك حريصة على دراستها ومحاولة توفيرها من مصادرها المختلفة وكذا محاولة التحكم فيها بإتباع استراتيجيات تهدف لإدارتها وتسييرها بصورة فعالة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لربحية البنوك التجارية

تعتبر الربحية من أسمى الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار و التطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على ربحية البنوك التجارية نظريا.

المطلب الأول: ربحية البنوك بين الماهية والأهداف:

إن المجهودات التي تبذلها البنوك عبر مسيريها والقائمين عليها ما هو إلا بغية تحقيق جملة من الغايات ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاوله البنك.

1. ماهية ربحية البنوك التجارية:

رغم تعدد التأويلات التي منحت لربحية البنوك التجارية إلا أنها في مجملها تصب في نفس المفهوم رغم اختلاف الجهات التي تطرقت لها.

1.1. تعريف الربحية:

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي :

- تعرف على أنها:" زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم".[40]
- يمكن تعريفها على أنها: " تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه."[41]

---

[40]– إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص 67.

[41]– سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 265.

- كما تعرف أيضا: " هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة "[42].

حيث ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لابد من تقييم الأصول والخصوم في بداية ونهاية المدة، ويعتبر يعتبر فارق التقييم بين صافي الأصول والخصوم ربحا أو خسارة[43]

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الربحية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنك المالية على استخدام مواردها بصورها كفئة تضمن لها تحقيق عوائد خلال فترة معينة.

2.1. مصادر الربح في البنوك:

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح، ويحصل البنك على زيادة في دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الأصول، فأصول البنك والتي تتكون أساسا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض.

وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك، فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك، وهناك أصولا لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق، فاحتفاظ البنك بنقدية بالخزينة، يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أي دخل، كذلك فإن شراء البنك لأوراق مالية كأسهم وسندات، يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا.

وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدم، وأنواع تدر دخلا منخفضا، وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفعا.[44]

3.1. العوامل المؤثرة في ربحية البنوك:

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية.[45]

---

[42]– هاني أحمد محمود دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص18.

[43]– محمد بشير إبراهيم الزعبي،**استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية**، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، العراق، 2010–2011، ص62.

[44]–عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص ص 241–242.

أ. **العوامل الخارجية:** تتمثل في:

1. **معدلات الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة. وتؤدي معدلات الفائدة دورا فاعلاً في التأثير في استثمارات البنوك، وإن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة؛
2. **السياسة النقدية:** تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها؛
3. التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافة الاجتماعية والوعي البنكي؛
4. المنافسة.

ب. **العوامل الداخلية:** تتمثل في:

1. **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية أكبر وفي الوقت نفسه. وتؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال؛
2. **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض. أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنَّها تعد من الأصول غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها؛
3. أرباح أو خسارة الأوراق المالية وأرباح أو خسارة القرض؛
4. عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه؛
5. حجم البنك وإدارته؛
6. السيولة.

يمكن القول أن ربحية البنوك تتأثر بعدد من العوامل منها ما هو خارجي (خارج سيطرة الإدارة)، ومنها ما هو داخلي (تحت سيطرتها)، وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم فيها من جهة، وأن جميع المنظمات تتعرض لها في الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية، من خلال

---

[45]– علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد 1، 2014، ص ص 543-544.

دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هذه الربحية وهي حقوق الملكية، والحجم والمطلوبات، السيولة، التدفقات النقدية والاستثمارات، الائتمان الممنوح، والودائع.[46]

إذ يمكننا تلخيص العوامل المؤثرة في ربحية البنوك في الشكل الموالي:

[46]– علاء عبد الحسين صالح الساعدي، **ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها : دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، المجلة العربية للإدارة، القاهرة، المجلد 53، العدد 1، جوان 2015، ص 361.

الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة في الربحية

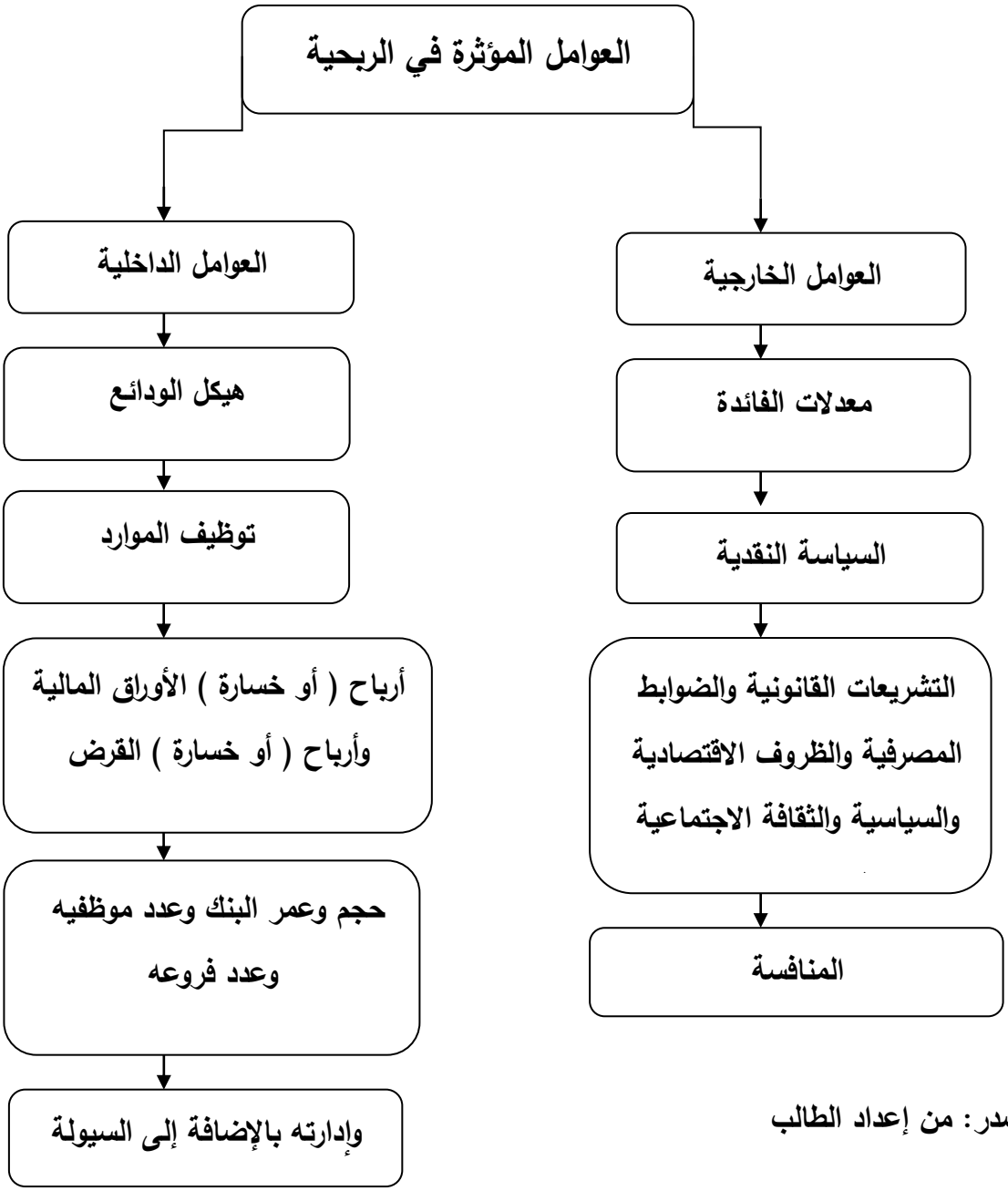

المصدر: من إعداد الطالب

2. أهداف الربحية وأهميتها:

ما تسعى البنوك لتحقيقه هو الاستفادة القصوى من الأهداف والامتيازات التي ترتبط بالربحية البنكية وذلك لا يتأتى إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة.

1.2. أهداف الربحية:

تسعى الربحية إلى تحقيق:[47]

- ❖ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛
- ❖ تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- ❖ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ❖ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

عموما تتجلى أهمية الربحية أساسا في ضمان إشباع حاجات الملاك و كذا الدفع بالبنك نحو النمو والتقدم.

2.2. أهمية الربحية:

للأرباح في البنك التجاري منافع عديدة منها:[48]

- ❖ الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كبيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، الاستثمار، مخاطر السرقة والإفلاس ومخاطر سعر الفائدة ..... الخ؛
- ❖ الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات؛
- ❖ الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك على ثلاثة وجوه:
  - إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي؛
  - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله؛
  - إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.
- ❖ تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة؛
- ❖ تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين؛
- ❖ تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

---

[47]– سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص59.

[48]– باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 85.

المطلب الثاني: طرق وآليات تقييم ربحية البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقييم ربحيتها بناء على العديد من الطرق ومن أبرزها النسب والمؤشرات المالية.

1. نسب الربحية:

تتاح أمام الإدارة البنكية في سبيل قياس ربحية البنك وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية البنك ، والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم لا، أو أنها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة.

وأبرز هذه الطرق هي النسب المالية، والتي هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين بنود في قائمتين متتاليتين[49]، إذ تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة وتتمثل هذه النسب في[50]:

1.1. نسبة العائد إلى إجمالي الأصول (ROA):

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، و تحسب بالعلاقة التالية:[51]

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات (إجمالي الأصول)}} \times 100$$

---

[49]– زاهد حاج محمد، **دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة: دراسة تطبيقية**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2011، ص60.

[50]– سامية سعداوي، **العوامل المؤثّرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990–2012 : دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014–2015، ص 86.

51– رفد كاظم نصيف العبيدي، **اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد 10 ، العدد 3، 2018، ص 266.

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة [52] .

بالإضافة إلى وجود نسب أخرى متمثلة في:

2.1. نسبة هامش الربح الصافي(ROR) :

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الإيرادات (هامش الربح)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك التجاري و بالعكس[53].

3.1. نسبة العائد على حق الملكية (ROE):

ويشير هذا المقياس إلى ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه:[54]

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وعند مقارنة هذا المعيار بأحد معايير المقارنة يتبين جدوى الاستثمار في البنك.

4.1. معدل العائد على الودائع (ROD):

52- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2018، ص ص 108-109.

53- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 58.

54- عبد السلام لفته، **إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص117.

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية:[55]

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

5.1. نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك:

تقيس هذه النسبة العائد المتولد من الموجودات المولدة للفوائد التي تشتمل على كل من الاستثمارات المالية والقروض وتحسب كما يلي: [56]

$$\text{نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك} = \frac{\text{الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}} \times 100$$

2. علاقة الربحية بالسيولة:

يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحا كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة، لكن هناك مخاطرة في حال حدوث خسارة أو حدوث سحوبات مفاجئة وسيؤدي ذلك إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين السيولة والربحية، فالربحية يجب أن تكون مستقرة وتسعى للنمو وذلك لتحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادته لأن ذلك يحسن صورة البنك ويرسخ ثقة المودعين به مما يزيد من موارد البنك وحصته في السوق. على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر، فالربح يتناسب طرديا مع المخاطرة، وقد تؤدي الاستثمارات الخطرة أحيانا إلى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة العملاء به.

---

[55]– بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6، العدد 24، 2009، ص5.

[56]– بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص35.

لحل التعارض بين السيولة والربحية يعمل البنك على إدارة الأصول والخصوم بشكل يحقق التوازن الأمثل بينهما باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات) من خلال توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة (النقدية–الأوراق المالية–القروض–الأصول الأخرى)، وبطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن حدود المخاطرة المقبولة والمحافظة على مستوى سيولة مناسب. لكن هذه العملية ليست بالأمر السهل حيث تحكم عملية توزيع موارد البنك المالية على الموجودات عدة اعتبارات أهمها:[57]

- ❖ يخضع النظام البنكي لأسس تشريعية وتنظيمية شديدة، مثل اشتراط حد أدنى لرأس المال المدفوع وحد أدنى من السيولة النقدية مقارنة بالودائع، وضع حدود لمجالات الاستثمار وحجم التوظيف؛
- ❖ يستند العمل البنكي على الثقة بين البنك والمودعين، وكذلك بين البنك وطالبي القروض، مما يفرض احتفاظه بسيولة تكفي طلبات سحب المودعين وطلبات الاقتراض للعملاء أيضا؛
- ❖ تحقيق عائد للمستثمرين (الملاك) يتناسب مع المخاطرة التي يتحملونها.

ويمكن تلخيص طريقة تخصيص الموارد لحل التعارض بين السيولة والربحية في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): حل تعارض السيولة والربحية عن طريق تخصيص الموارد

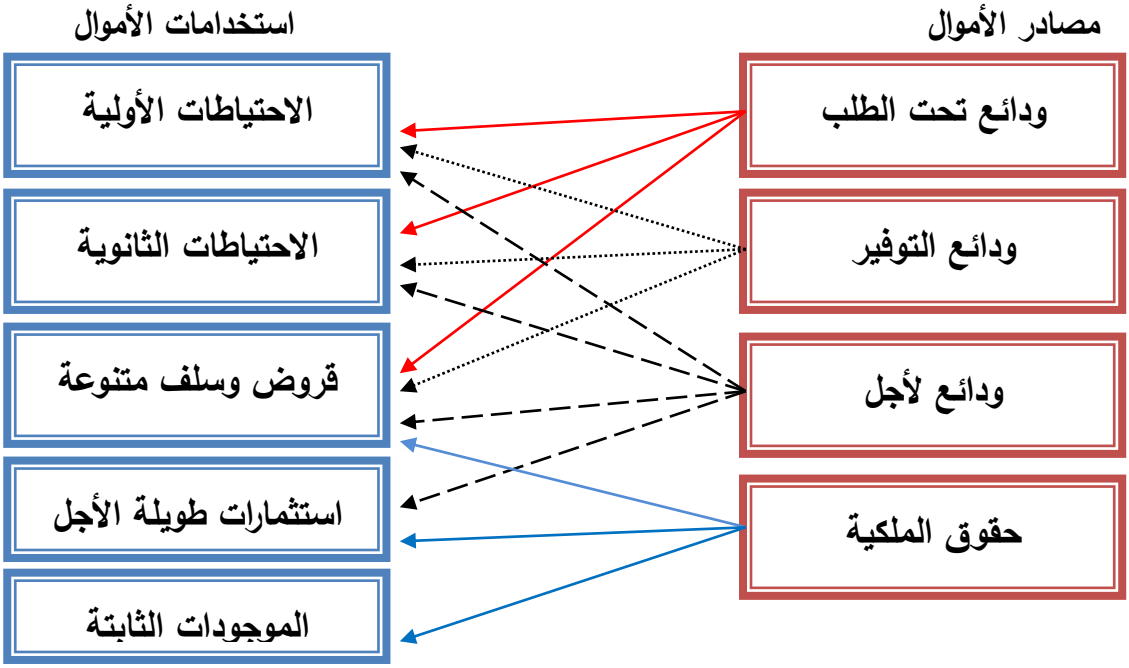

المصدر: هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سورية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص72.

---

[57]–2 هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سورية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص72.

المطلب الثالث: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك:

إن النشاط اليومي والروتيني للبنوك ينجم عنه أرباح يتحصل عليها البنك نتيجة هذا النشاط لكن في المقابل فإن هذا الأخير ليس ببعيد عن تعرضه لجملة من المخاطر وعلى رأسها مخاطر السيولة.

1. ماهية مخاطر السيولة:

من الواضح أن هذا النوع من المخاطر حظي باهتمام كبير سواء من قبل الباحثين الاقتصاديين أو القائمين على البنوك وذلك رغبة منهم في معرفته معرفة دقيقة ومحاولة تجنبه أو حتى التقليل من تبعاته.

1.1. تعريف مخاطر السيولة:

وضعت عدة تعاريف لمخاطر السيولة يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- تعرف على أنها: "نوع من المخاطر يظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري وبشكل مفاجئ لإدارة البنك، مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض أصول البنك خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة".[58]
- إن ما يتولد عن حالة اللاسيولة الشديدة، الإفلاس لذلك تعد مخاطرة السيولة مخاطرة قاتلة ، وإن مثل هذه الحالة قد تكون ناتجة عن مخاطر أخرى نذكر منها على سبيل المثال الخسائر الهامة التي يمكن أن تلحق بالبنك نتيجة عجز العميل عن الدفع والذي من شأنه أن يخلق قضايا متصلة بالسيولة ومبعثا للخوف فيما يتعلق بمستقبل البنك[59].
- كما ذهب البعض لتعريفها على أنها: "عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدفع، أي عدم وجود سيولة كافية في لحظة معينة حتى تتمكن من سداد ديونها أو الدفع لمورديها فهناك خطر في المستقبل على البنوك حتى لو كانت لديها أموال كافية لضمان الملاءة المالية".[60]

من خلال ما سبق يمكن القول أن مخاطر السيولة هي عبارة عن عدم توافر السيولة اللازمة لدى البنك لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء.

2.1. مصادر مخاطر السيولة:

---

[58]– أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص ص 352–353.

[59]– حورية قبايلي، إدارة **المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013–2014، ص94.

[60] -Hervé Alexandre**, Banque et Intermédiation Financière** , Economica, paris, 2012, P238.

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية، مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها[61]:

- ❖ عدم التوازن بين نمو الالتزامات البنك وأعباء خدماتها؛
- ❖ ضعف تخطيط السيولة، ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- ❖ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، ما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة؛
- ❖ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- ❖ الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

ويمكن القول أن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي **الوقت** (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد) و**المخاطرة** (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله و**الكلفة** (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد)، ووفقا لهذه الأبعاد الثلاث يتمكن البنك من ضمان السيولة الكافية من خلال امتلاكه الكمية المناسبة منها أو عن طريق الاقتراض وبيع الموجودات، وعلى الرغم من أن الحصول على الأموال في السوق بتكلفة تنافسية من شأنه أن يسمح للبنوك تحقيق الأرباح لتلبية الطلب المتزايد من قبل الزبائن للحصول على قروض، وان التنفيذ الخاطئ أو غير المناسب لإدارة الديون يمكن أن يكون له آثارا كبيرة تتحقق في المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة على أساس تمويل السوق:

- ❖ الأموال لا يمكن أن تكون متاحة دائما عند الحاجة؛
- ❖ إذا خسر السوق ثقته في مصرف، ستكون سيولة البنك مهددة؛
- ❖ اهتمام البنوك بالحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، وعدم الاهتمام الكافي نحو توزيع الاستحقاق مما قد يعزز كثيرا في تعرض البنك لمخاطرة التقلبات في أسعار الفائدة.

وعلى هذا الأساس، فإن البنوك بشكل عام تواجه مسألتين أساسيتين في السيولة وتعد محور مسؤوليتها وتتمثل في إدارة كل من توليد أو خلق السيولة ومخاطرة السيولة، فخلق السيولة يساعد المودعين والشركات خصوصا عندما تصبح الأشكال المختلفة من التمويل صعبة المنال، في حين أن

---

[61]– خلف محمد حمد، **مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 52،2017 ، ص 407.

إدارة مخاطرة السيولة هو ضمان أن البنك يمتلك السيولة الكافية لكي يمكنه من ممارسة وظيفته وخاصة في الأوقات الضائقة المالية والأزمات.[62]

إذ أن مخاطر السيولة في حد ذاتها تولد مخاطر أسعار الفائدة، وذلك بسبب عدم اليقين في أسعار الفائدة في المستقبل، ويمكن إدارة هذا الخطر من خلال التحوط[63].

الشكل رقم (05): مصادر مخاطر السيولة

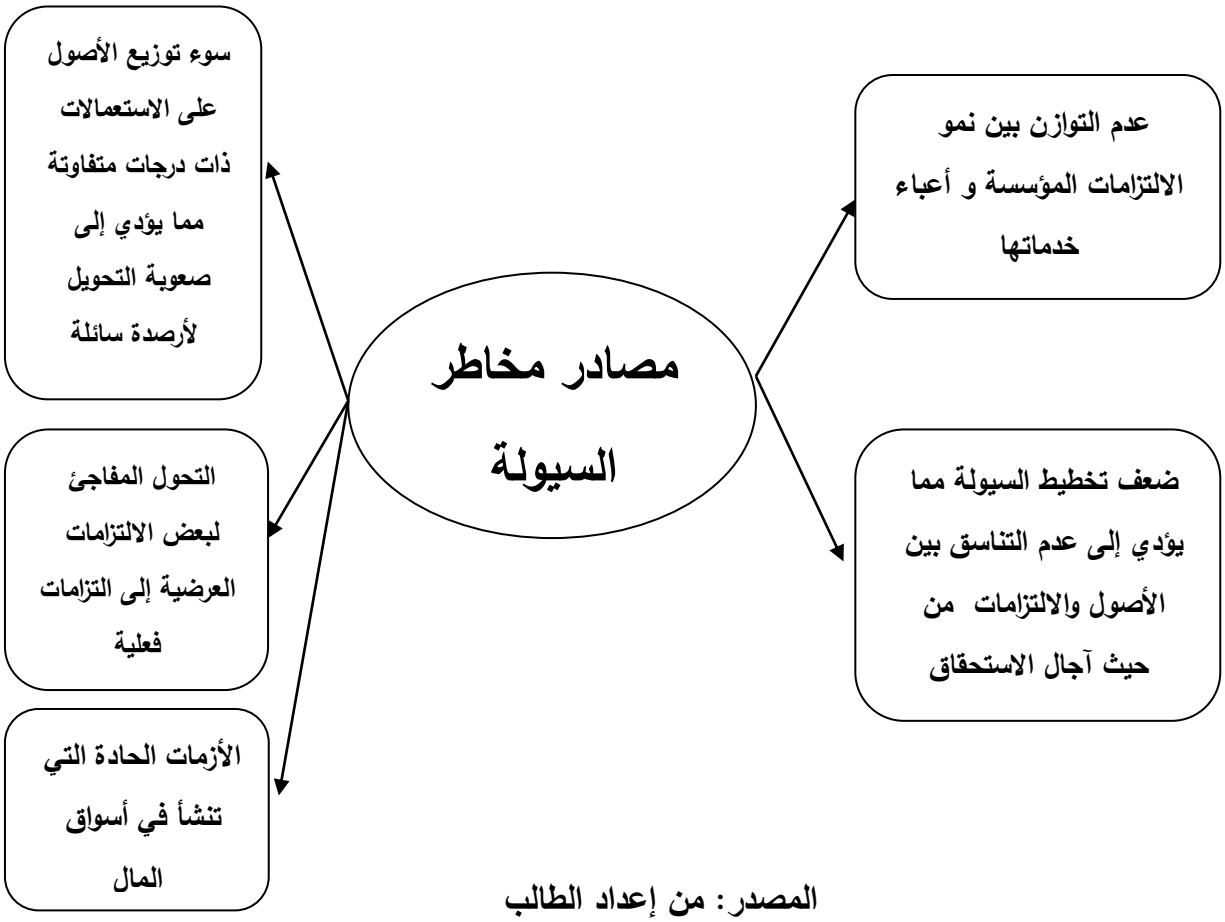

المصدر: من إعداد الطالب

3.1. طرق قياس مخاطر السيولة:

تتضمن نماذج قياس خطر السيولة: نموذج السيولة كمخزون وتحليل التدفق النقدي.

[62]- بلال نوري سعيد، عبد السلام لفتة سعيد، **تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية: دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co و Bank of America الأمريكيين**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 1، العدد 38، 2016، ص 113-114.

[63] - Moorad Choudhry, Gino Landuyt, **The Future Of Finance (A New Model For Banking And Investment**,) John Wiley And Sons, New jersey, USA, Inc, 2010, P129.

أ. **نموذج المخزون:** ينظر للسيولة كمخزون من خلال مقارنة بنود الميزانية العمومية، هذا المقياس المالي يهدف إلى تحديد قدرة البنك على الوفاء بديونه قصيرة الأجل كمقياس لمقدار الأصول التي يمكن تسييلها من قبل البنك أو تستعمل للحصول على قروض آمنة.

أ.1. نسبة التمويل طويلة الأجل (LTFR): تقوم فقط على التدفقات النقدية الناشئة من داخل وخارج بنود الميزانية العمومية للمؤسسة، وتعبر عن n سنة أو أكثر والممولة من خلال الالتزامات في نفس فترة الاستحقاق نسبة الأصول المستحقة في نفس فترة الاستحقاق وتحسب بالعلاقة:

$$LTFR = \frac{\sum \text{التدفقات الخارجة}}{\sum \text{التدفقات الداخلة}}$$

أ.2. وضعية تدفق رأس المال (CCP): يعتبر كبديل لنموذج المخزون و بصفة عامة فبهدف ضمان وجود ميزانية عمومية مناسبة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ينبغي أن تمول الأصول غير السائلة من قبل الخصوم المستقرة أو غير ذلك من الأصول المتداولة التي ينبغي أن تمول من طرف إجمالي الخصوم المتقلبة.

الفرق بين مجموع الموجودات المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة والتزامات الإقراض يعرف بوضعية تدفق رأس المال، أي :الأوراق المالية عالية السيولة(الأصول المستحقة، النقد ....) يجب أن تكون قادرة على تعويض التمويل غير المضمون وبالتالي وضعية تدفق رأس المال تقيس قدرة البنك على تمويل أصوله على أساس مضمون وتضمن مزاولة البنك أعماله التجاري والبقاء والاستمرار.[64]

ب. تحليل التدفق النقدي: تتمثل طريقة تحليل التدفق النقدي في قياس مخاطر السيولة على حساب نسب السيولة وهي نفس النسب التي تطرقنا لها سابقا

2. استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة:

عرفت إدارة المخاطر عموما من قبل لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها،

[64]- سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016-2017، ص84.

وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر".[65]

إذ ترتكز البنوك التجارية على فن إدارة المخاطر، حيث بدونها تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما تقبل البنك المخاطر كلما كان هناك تحقيق للأرباح والعكس صحيح، فتأتي أهمية إدارة المخاطر ليس لتجنبها للمخاطر، وإنما على احتوائها والخروج منها بأقل الخسائر أو بدون خسائر، ويعتبر ذلك المقياس الحقيقي لنجاح إدارة المخاطر في البنوك.[66]

بالنسبة للبنوك التجارية، واحدة من أكثر الأساليب الشائعة في النظرية البنكية لتحليل أداء الأصول والخصوم هي تحليل الفجوات، إذ تتيح هذه التقنية مراقبة عائد أسعار الفائدة على القروض البنكية والفوائد المدفوعة على الالتزامات خلال فترة زمنية محددة، إذ أنه يشير إلى أن البنوك يجب أن تحافظ على عائد على الأصول أعلى من المطلوبات.

على وجه الخصوص، يجب أن تكون النسبة بين إجمالي العائد للائتمانات البنكية وإجمالي مدفوعات الفائدة على الودائع أكبر دائما من 1، إذا كان هذا أقل فيجب على البنك زيادة إجمالي حقوق الملكية أو زيادة أسعار الفائدة للائتمان البنكي للحفاظ على رصيد الأصول والخصوم، ومع ذلك قد تؤدي زيادة الفائدة على الائتمان البنكي إلى زيادة الديون المعدومة والحد من أداء الأصول وبالتالي يتم تشجيع البنوك على تنويع مصادر تمويلها أو زيادة مصادر السيولة الطارئة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك في عملياتها اليومية توفير السيولة والحفاظ عليها لحل الطلب المنتظم وغير المنتظم على سيولة المودعين، الطلب المنتظم يأتي من الأنشطة اليومية للمودعين.

من ناحية أخرى، فإن الطلب غير المنتظم يميز بين الطلب غير المنظور على السيولة والطلب غير المنتظم وغير المتوقع على السيولة، الأول يرجع إلى الأنشطة التجارية غير الروتينية للمودعين، مثل السحوبات العامة للمعاملات الضريبية، وإنهاء الودائع لأجل التلقائية وتنفيذ الودائع لأجل غير المستحقة بعد، فيما يتعلق بالطلب غير المنتظم وغير المتوقع، يأتي هذا من الطلب المفاجئ والواسع على السيولة مثل الأزمة البنكية المعدية، والأزمة الاقتصادية أو المالية العالمية، وصدمة أسعار النفط والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية.

لإدارة الطلب المنتظم على السيولة، يجب على البنوك الاحتفاظ بحساب احتياطي على الأصل، حيث اقترح البعض أكثر من ثلاث تقنيات لتخفيف الطلب المنتظم على النقد، الأول هو استثمار المزيد من الأموال في القروض السائلة و / أو الاحتفاظ بالمال النقدي في متناول اليد، والثاني هو تنويع

---

[65]– عز الدين نايف، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 12، 2013، ص 214.

[66]– نعيم سلامة القاضي وآخرون، **إدارة مخاطر السيولة البنكية وأثرها على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 121.

مصادر تمويل مختلف المودعين، والأخير هو استخدام البنك المركزي كحل أخير لتوفير السيولة الطارئة لتلبية الطلب النقدي المعتاد للمودعين.

لإدارة الطلب غير المنتظم على السيولة، يمكن أن يكون لدى البنوك تقدير للطلب قصير الأجل على السيولة بناء على تجاربها السابقة (أسباب احتياجات السيولة)، من خلال تحديد العوامل الموسمية، إذ يمكن للبنك أن يتخذ افتراضات من أجل تحسين دقة تقديرها، حيث يجب على البنوك التحقق من عملائها حول توقيت سحب ودائعهم.

أخيرا، بطبيعة الحال، فإن الطلب غير المنتظم وغير المتوقع على السيولة هو الأكثر صعوبة في التنبؤ، نظرا لأن الظروف الاقتصادية غير المواتية لا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان، بالنسبة لهذا النوع من الطلب على السيولة، هناك العديد من التدابير الاستباقية التي يمكن أن تعتمدها البنوك، بما في ذلك: وجود خطة تمويل طارئة، وتخصيص الأصول، وهيكل متكامل للمؤسسة البنكية، واستخدام ودائع التأمين.[67]

فكون إدارة مخاطر السيولة في البنوك تزداد تعقيدا يوما بعد يوم كلما زادت ميزانيات البنوك تعقيدا وكبرت أحجامها، وفيما يلي سنقدم ستة خطوات يمكن لإدارة البنك إتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي:[68]

- ❖ تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة مقدرة البنك على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوما) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي؛
- ❖ تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم المتغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة؛
- ❖ تطوير نظام إنذار مبكر ومؤشرات المخاطرة لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة؛
- ❖ إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة؛
- ❖ تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية، حيث لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في البنك؛

---

[67] - Asmae Khomsi, Fawzi Britel, **La gestion du risque de liquidité: Comparaison entre les banques islamiques et les banques conventionnelles**, International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), Florida, USA, Vol.9, 2018, P 72-73.

[68]– سارة بركات، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية: دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص ص 97–98.

❖ توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري ويعتبر التوثيق وصف كامل لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استخدام بعض مقاييس ومؤشرات المخاطر.

3. إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل:

أ. تعريف لجنة بازل: تمثل أحد اللجان الرقابية للبنك من قبل مجموعة الدول الصناعية العشر، في نهاية 1974 في مدينة بازل بسويسرا، وتشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية، بهدف تقوية استقرار وسلامة الأنظمة البنكية. وتكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا، ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد وهولندا. وقدمت هذه اللجنة أول تقرير لها سنة 1988 تحت مسمى متطلبات لجنة بازل 1، والتي ركزت على قياس نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة إجمالي رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر لمواجهة نوع محدد من المخاطر يدعى المخاطر الائتمانية. وفي عام 1995 تم تعديل هذه اللجنة من أجل قياس مخاطر السوق، وفي عام 2004 أصدرت اللجنة تقريرها الثاني والذي يدعى متطلبات لجنة بازل 2 والذي قدم مناهج جديدة لقياس مخاطر الائتمان، ومعالجة نوع جديد من المخاطر يدعى مخاطر التشغيل وفي عام 2010 قدمت اللجنة تقريرها الثالث تحت مسمى لجنة بازل3.[69]

فقد بدأ مفهوم كفاية رأس المال وحجم رأس مال البنوك يحتل أهمية متزايدة خلال السنوات الأخيرة نظرا لتنامي فعاليات البنوك التجارية وتوسعها في الإقراض، بدون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها.[70]

إذ يتكون رأس المال وفقا لمقررات بازل1 من شريحتين كالآتي[71]:

1. **الشريحة الأولى:** تسمى برأس المال وتتكون من: رأس المال المدفوع، الاحتياطات، الأرباح
2. **الشريحة الثانية:** تسمى برأس المال المساند وتتكون من: الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول، المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة، القروض المساندة، أدوات رأسمالية أخرى. ويصبح بذلك معدل كفاية رأس المال وفق بازل 1:

---

[69]– محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، **تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8 العدد 1، 2018، ص 138.

[70]–فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة: مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2013، ص 76.

[71]- منال هاني، **تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017–2018، ص ص144–145.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \geqq 8\%$$

إن الوزن الترجيحي لدرجة مخاطرة الأصول يختلف باختلاف الأصل من جهة واختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار رأس المال من خلال خمسة أوزان وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.

وبعد إدخال بعض التعديلات على معيار حساب رأس المال العامل بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال والمتمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة، وكذا تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال. فبعد إضافة ثلاثة شرائح لرأس المال، أصبح من الضروري عند حساب نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للبنك أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة وبالتالي تكون القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطرة السوقية في الحسبان هي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12,5} \geqq 8\%$$

وفي 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار السابق لمعدل الملاءة البنكية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي)، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية نهاية عام2001، لكن لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد مهلة التطبيق حتى 2005.

وبالنسبة لكفاية رأس المال فإن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8% كما ورد في بازل 1 لعام 1988، كما منح البنوك حرية اختيار إحدى المناهج الثلاثة في تقدير رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان (النموذج الموحد، نموذج التصنيف الداخلي، نموذج IRB المتقدم)، أما مخاطر السوق فقد بقيت طريقة حسابها بنفس ما ورد في اتفاقية بازل 1.

وأضاف الاتفاق الجديد لكفاية رأس المال نوعا آخر من المخاطر التي لم تتعرض لها اتفاقية بازل1 ، ألا وهي مخاطر التشغيل، وللبنوك الحرية في اختيار إحدى الطرق في مواجهة هذا النوع من

المخاطر(طريقة المؤشر الأساسي، الطريقة المعيارية، الطريقة المتقدمة)، وبذلك أصبحت الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال:[72]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة)}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل}} \geqq 8\%$$

أما فيما يخص اتفاقية بازل 3 فقد تضمنت تعديل الأركان الثلاث لاتفاقية بازل 2 وشملت :

- **الركن الأول: الحد الأدنى لكفاية رأس المال:** يشمل التعديل ما يلي:[73]
  - رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2% إلى 4,5% مضافا إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2,5% لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%؛
  - رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10,5% عوض 8% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات؛
  - زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛
  - اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة.
- **الركن الثاني: مراجعة السلطات الإشرافية:** أوصت لجنة بازل بأن تضع البنوك تقنيات لتحديد وقياس مخاطر التركز بإتباع اختبار الضغط، وهو اختبار لفحص مدى قدرة البنك على تحمل النتائج تحت ظروف قاسية جدا، مما يؤدي إلى التعرف على نقاط الضعف المحتملة من خلال أحداث استثنائية مفترضة لمعرفة كيفية التعامل معها.
- **الركن الثالث: انضباط السوق:** شملت التعديلات التشدد في إفصاحات أكبر من قبل البنوك ، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح بالنسبة لعمليات التوريق وإعادة التوريق، مما يؤدي إلى صورة أكثر شمولا لمخاطر البنوك .

---

[72]– خديجة سعيدي، **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل: دراسة حالة البنوك الإسلامية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكير بلقايد، تلمسان، 2016–2017، ص ص 43–44.

[73]– عبد الرزاق الشحادة وآخرون، **مساهمة قواعد بازل في إدارة مخاطر المنظمات المصرفية: دراسة حالة مصرف عودة سورية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دار التل للطباعة، الجزائر، العدد 11، الجزء 1، جوان 2015، ص ص 352–353.

ب. قواعد الحيطة والحذر: تسمى أيضا المعايير الاحترازية هي قواعد للتسيير أو الإدارة المالية في المجال المصرفي، والتي على المؤسسات التي تتعاطى الائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها، وبالتالي ملاءتها تجاه المودعين، حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة وتتمثل في:[74]

ب.1. تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك: إذا كان تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنك يتم كنسبة من أصوله وتعهداته في معدلات تغطية الخطر، فالمقصود هنا تحديد حده الأدنى كمبلغ، إما بالعملة الوطنية أو بعملية عالمية وهو المعروف والمعمول به في كثير من بلدان العالم، حفاظا على سلامة هذه البنوك ومن ثم سلامة النظام المصرفي ككل، إذ من المعلوم أن رأس مال البنك يمثل هامش أمان أو خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين في حال أي أزمة أو خسارة يتعرض لها البنك، خاصة في ظل صغر حجم رأس مال البنوك سيما التجارية منها.

بالنسبة للتنظيمات الجزائرية فقد كان الحد الأدنى لرأس مال البنوك هو 500 مليون دج (50 مليار سنتيم) وبالنسبة للمؤسسات المالية هو 100 مليون دج، وذلك بموجب التنظيم رقم: 90-01 الصادر في: 1990/07/04. ثم رفع هذا الحد إلى 2,5 مليار دج (250 مليار سنتيم) بالنسبة للبنوك، و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، وذلك بموجب التنظيم رقم: 04-01 الصادر في 2004/03/04. ثم رفع هذا الحد إلى 10 مليار دج (1000 مليار سنتيم) بالنسبة للبنوك، و3,5 مليار دج للمؤسسات المالية، وذلك بموجب التنظيم رقم: 08-04 الصادر في: 2008/12/23.في حين تم رفع النسبة مؤخرا إلى 20 مليار دج بالنسبة للبنوك.

ب.2. تحديد مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات التابعة: تجنبا لمخاطر تجميد أموال البنك، وخوفا من الوقوع في خطر السيولة، تسعى القوانين والتنظيمات المصرفية في الكثير من البلدان إلى تحديد مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات.

وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد حدد قانون النقد والقرض والائتمان رقم 90-10 ذلك الحد بما لا يتجاوز في مجموعه نصف الأموال الخاصة للبنك، إلا أن هذا القيد ألغي بموجب الأمر رقم 03-11 لسنة 2003 المتعلق بالنقد والائتمان، وترك تحديده لمجلس النقد والائتمان التابع للبنك المركزي، وهو ما قام به بالفعل بعد ذلك، وهذا من خلال التنظيم رقم 14-02 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، حيث حدد في المادة 19 كل مساهمة بما لا يتجاوز 15% من الأموال الخاصة بالبنك، وألا تتجاوز مجموع مساهماته 60% من أمواله الخاصة القانونية. إلا أنه أشار في المادة 21 أن هذا التجديد لا يتعلق بالمساهمات في البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر، أو في المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي تعتبر امتدادا للنشاط البنكي، بما فيها مؤسسات الترقية العقارية المنشأة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات التي تسير خدمات مابين بنوك

[74]- سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 55-64.

الساحة، كما أشار أيضا في نفس المادة إلى بعض العناصر الواجب حذفها من رأس المال الأساسي (القاعدي) والتكميلي.

ب.3. معدلات تقسيم الخطر: هي المعدلات التي يهدف تطبيقها إلى تفادي تركز الخطر على زبون واحد، حيث في حالة إعسار هذا العميل سيصبح البنك في وضعية مالية صعبة جدا، ونفس الشيء بالنسبة للمجموعة القليلة من الزبائن وأهم هذه المعدلات المطبقة في المجال:

- أي ائتمان ممنوح لمقترض أو عميل (شخص طبيعي أو معنوي) يجب أن لا يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للبنك المقرض، والائتمان تحسب درجة خطورته بالترجيح كما في نسبة بازل.ونشير هنا إل أن الجزائر أخذت بنفس المعيار، حيث حددت المادة 2 من التعليمة رقم 74-94 (الملغاة) المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر والصادرة في: 1994/11/29 هذا المعدل بـ 25% أيضا، كما أكدته المادة 4 من التنظيم رقم 14-02 المؤرخ في: 02/16/ 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.
- يجب أن لا يتجاوز مجموع الأخطار (الائتمان والتعهدات) للعملاء الذين يتجاوز حجم مخاطرهم 15% من الرأس مال الخاص بالبنك ويقل طبعا عن 25% (هناك بعض التنظيمات تجعل بدايتها من 10% من الأموال الخاصة للبنك)، يجب أن لا يتجاوز 8 مرات حجم الأموال الخاصة لهذا البنك.بالنسبة للجزائر فقد حددت المادة 2 من التعليمة السابقة هذا المعيار في شقه الثاني بعشر مرات الرأس مال الخاص بالبنك ، إلا أن التنظيم رقم: 14-02 المؤرخ في: 2014/02/16 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، قد أشار إلى أن الخطر الكبير هو الذي يبدأ من 10% من الأموال الخاصة للبنك بالنسبة للمستفيد الواحد وأن مجموع هذه المخاطر الكبيرة يجب أن لا يتجاوز 8 مرات الأموال الخاصة بالبنك.

ب.4. معدلات تغطية المخاطر: هي المعدلات التي تتعلق خاصة بكفاية رأس المال:

- أن تكون نسبة الأموال الخاصة بالبنك إلى مجموع أصوله وتعهداته المرجحة بأوزان المخاطرة تساوي على الأقل 8% وسترتفع تدريجيا حتى تصل كحد أدنى إلى 10,5% بحلول سنة 2019.
- أن تكون العلاقة (الأموال الخاصة+ موارد لأكثر من 5 سنوات/ الاستخدامات لأكثر من 5 سنوات)> 60%، بالنسبة للجزائر فقد ساير التنظيم رقم: 04-04 الصادر في: 2004/07/19 والذي يحدد النسبة المسماة: " معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة"، هذا المعيار وجاء موافقا له بشكل عام، حيث بينت المواد من: 2 إلى 5 الأجزاء المكونة لبسط النسبة، والمواد 7 و8 للمقام، ثم حددت المادة 9 من التنظيم ناتج النسبة بما يساوي على الأقل 60% وذلك بعد مرور الفترة الانتقالية: 2004-2006، ونلاحظ وجود اختلاف بسيط بين المعيار المطبق في هذا الصدد والتنظيم المشار إليه سابقا وهو أن المعيار يجعل النسبة أكبر تماما من 60% بينما التنظيم يحددها بما يساوي على الأقل 60%.

ب.5. تحديد نسبة السيولة: فنسبة أو معامل السيولة هو العلاقة بين (في البسط) عناصر الأصول ومن خارج الميزانية السائلة أو لأقل من شهر، و(في المقام) عناصر الخصوم ومن خارج الميزانية والمستحقة على الأكثر خلال شهر، فمعامل السيولة وفي كل الأحيان يجب أن يساوي 100% في نهاية كل ثلاثي كما هو معمول به في الكثير من الدول، ويصرح به لدى البنك المركزي لفترات قصيرة دورية، سابقة أو لاحقة. وبالنسبة للمشرع الجزائري وتوضيحا لما ورد في التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم: 07-11 بتاريخ: 2011/12/21 والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أوضحت العناصر المكونة للسيولة دون تحديد الحد الأدنى لهذه النسبة، إلا أن التنظيم رقم 11-04 كان قد أشار بوضوح في مادته الثالثة إلى أن ناتج هذه النسبة يجب أن لا يقل على 100%.

ب.6. تحديد نسبة الاحتياطي القانوني: لم تكن البنوك الجزائرية تعرف ما يسمى بالاحتياطي القانوني قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم جاء قانون النقد والقرض رقم 90-10 لسنة 1990 (الذي تم إلغاؤه) ليشير لتحديد نسبة الاحتياطي القانوني بما لا يتجاوز 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابها، ثم أصبح تحديد هذه النسبة يتم بتعليمات من البنك المركزي ويتغير حسب الظروف الاقتصادية ولقد تعرضنا سابقا لتغير هذه النسبة على مدار 17 سنة بدءا من 2001 إلى 2017.

ت. إدارة مخاطر السيولة وفق لجنة بازل: تقوم المعايير الجديدة لبازل على الدعائم الثلاثة: كفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية، وانضباط السوق. والالتزام بهذه المعايير أو المقررات يتطلب إصلاح التسيير الاحترازي لقطاع البنوك بما في ذلك تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك وإدارة المخاطر، ومحاولة تكييفها مع مبادئ بازل الأساسية للرقابة البنكية الفعالة لتعزيز الآليات الرقابية والإشرافية على القطاع البنكي ككل، ولقد أصدرت لجنة بازل كمبادئ وأفضل الممارسات لإدارة السيولة:[75]

- ❖ تطوير هيكل لإدارة السيولة من خلال وجود إستراتيجية لدى البنك لمتابعة السيولة، وإطلاع الأطراف ذات العلاقة بهذه الإستراتيجية؛
- ❖ قياس ومراقبة الحاجات التمويلية الصافية من خلال تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة (اختبارات الأوضاع الضاغطة)؛
- ❖ إدارة طرق الوصول إلى السوق من خلال مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع أصحاب الحسابات، وذلك من أجل التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول؛

[75]– وهيبة رجراج، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 5، 2014، ص ص 273-274.

- ❖ التخطيط للطوارئ من خلال وضع خطة لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي عجز في الظروف غير العادية الطارئة؛
- ❖ إدارة سيولة العملات الأجنبية من خلال وضع نظام لقياس ومراقبة مراكز السيولة للعملات الأجنبية الرئيسية؛
- ❖ وضع ضوابط رقابية على إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع نظام رقابة فعال لمراقبة نظام إدارة مخاطر السيولة؛
- ❖ دور الإفصاح في تحسين السيولة من خلال التأكد من الإفصاح عن السيولة ومدى تأثيرها على الرأي العام وملائمتها المالية.

بعد الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية الأخيرة قامت لجنة بازل ولإيجاد عازل أكثر سماكة في الاستعداد لأزمات السيولة بإصدار نشرة في شهر جويلية 2008 بعنوان: عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها، وتضمنت سبعة عشر مبدأ هي:[76]

- ❖ يتوجب على كل بنك اعتماد إطارا شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل البنكي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك، كما يشترط القيام بالتدابير الملائمة بالبنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك حماية للمودعين و حماية النظام البنكي في الدولة من أي تأثيرات سلبية يكون لها أثر مستقبلي عليها؛
- ❖ يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك و دوره في النظام المالي للدولة؛
- ❖ على الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجية و سياسات وممارسات إدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من السيولة.وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور السيولة في البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا .كما أن على مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجية والسياسات والممارسات و يقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛
- ❖ على البنك أن يقوم بحساب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر و يأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛

---

[76]– عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك: دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008–2014**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016–2017، ص ص44–45.

- ❖ على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد و قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة و يجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- ❖ على البنك مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو الموجدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة و بمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- ❖ على البنك أن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛
- ❖ على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- ❖ على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة و عليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها؛
- ❖ على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولد للسيولة ولضمان بقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به، وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات و سياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- ❖ على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل الأزمات، ويجب أن تتضمن هذه الخطط سياسات لإدارة مدى البيئة الضاغطة واعتماد خطوط مسؤولية وإجراءات واضحة يتم اختبارها دوريا لضمان أنها عملية متينة؛
- ❖ على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة و غير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة؛
- ❖ على البنك الإفصاح العام و بشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك؛
- ❖ على هيئات الرقابة البنكية و بشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛
- ❖ على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار مخاطر السيولة و وضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق؛

- على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة و وضع السيولة في البنك؛
- على هيئات الرقابة البنكية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

خلاصة الفصل:

إن ما يشهده العالم من تقدم وتطور رهيب في مجال المال والأعمال أدى بالبنوك لتكون قطعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في مجال الاقتصاد نظرا لكونها القلب النابض للاقتصاد الوطني، ففضلا عن كونها تلعب دور الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز فهي تعد محركا أساسيا لعجلة الاقتصاد من خلال نشاطاتها واستثماراتها.

فالبنوك دوما تسعى لتحقيق أسمى غاياتها وأهدافها وهي الثلاثية الجوهرية (سيولة – ربحية – أمان) فكل البنوك تسعى جاهدة للتوفيق بينها، إذ تسعى بدرجة أولى لتوفير السيولة اللازمة من مختلف مصادرها لمزاولة نشاطها وبكل أريحية بما يضمن لها تحقيق العوائد المرضية، فهدف البنوك ليس توفير السيولة بكميات كبيرة فقط، بل تستهدف تقدير احتياجاتها من السيولة وتوفيرها وإدارتها بالطريقة التي تسمح لها بضمان عدم تكديس وتجميد السيولة بالموازاة مع عدم استثمارها دفعة واحدة مما يضعها في مأزق حقيقي.

فالسيولة في الجهاز البنكي تظهر في الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الأصول ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول البنكية المتعارف عليها، وتكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرتها على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث تضطر إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى البنوك أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

فالبنوك تعد عرضة للمخاطر أكثر من أي كان (مخاطر السيولة) نظرا لاعتمادها الشديد عليها وبشكل يومي ولتفادي هذه المخاطر فإن القائمين على البنوك يسعون جاهدين لوضع استراتيجيات تسمح لهم بتجنب هذه المخاطر أو حتى التقليل منها، وذلك بتطبيقهم الصريح لمقررات لجنة بازل أو باعتمادهم على طرق وآليات إدارة السيولة والربحية، إذ تعتبر معرفة العلاقة القائمة بين هاذين المتغيرين من أهم الأسلحة التي يمتلكها القائمون على شؤون البنوك والقطاع البنكي للتحكم في بعض الأزمات والتخفيف من وطأت أخرى.

الفصل الثانـي:

الإطار التطبيقي لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

تعد البنوك التجارية قاطرة التنمية الاقتصادية وأحد أهم المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني لأية دولة في العالم، وتهدف خاصة من خلالها معاملاتها البنكية والمالية لتحقيق العديد من الأهداف وعلى رأسها الربحية القصوى، غير أن ذلك لن يكون على حساب أهم ميزة لها وهي السيولة.

وكمحاولة منا لإثراء موضوعنا وإضفاء الصبغة العملية عليه، سنحاول إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على مجموعة من البنوك الخاصة العاملة في الجزائر وهما بنكا الخليج، والثقة، والبنوك العامة ممثلة في بنكي الوطني الجزائري والخارجي الجزائري، معتمدين في ذلك على حساب نسب السيولة والربحية في هذه البنوك ودراسة العلاقة الموجودة بينها، بتوضيح تأثير السيولة على الربحية في هذه البنوك، في حين يتعذر علينا التطرق إلى إدارة مخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل نظرا لشح وعدم توفر المعلومات الكافية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول: دراسة ميدانية للبنوك الخاصة الجزائرية.**
- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للبنوك العامة الجزائرية.**

المبحث الأول: دراسة ميدانية للبنوك الخاصة الجزائرية

قبل التطرق إلى الجانب التطبيقي بدراسة أثر السيولة على الربحية في البنوك الخاصة محل الدراسة، وجب أولا إعطاء لمحة عن البنكين محل الدراسة، ثم التعرف على أداءهما بتحليل القوائم المالية لهما ما سيسهم في دراسة الأثر لاحقا.

المطلب الأول: تقديم البنكين محل الدراسة

تم اختيار بنكين خاصين يعملان في السوق الجزائرية منذ سنة 2003، هما الخليج والثقة، لدراسة أثر السيولة على ربحيتهما، واللذان يحتلان مكانة متميزة، فضلا عن توفر قوائمهما المالية.

1. لمحة عن بنك الخليج في الجزائر (AGB):

تم إنشاء بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بمساهمة ثلاثة بنوك: بنك برقان، بنك الأردن– الكويت، وبنك تونس الدولي، والذين يعدون قادة في أسواقهم، وينتمي إلى مجموعة شركة KUWEIT PROJECT (كيبكو)[77].

ولقد مر البنك بعدة مراحل بدءا من تأسيسه وصولا إلى مرحلة اكتسابه للشهرة والسمعة، والتي يمكن تلخيصها في الشكل رقم التالي:

[77]– التقرير السنوي للبنك لسنة 2014، ص 9.

الشكل رقم (06): تطور بنك الخليج عبر الزمن

2003: إنشاء البنك من قبل 3 بنوك لمجموعة كيبكو (بنك برقان، JKB، TIB).

↓

2004: افتتاح أول وكالة لشركة في دالي إبراهيم الموجهة نحو العملاء

↓

2007: توسيع السوق للعملاء من "الأفراد" من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات.

↓

2008: يقترب بنك الخليج الجزائري من عملائه بفضل توسيع شبكته عبر الإقليم الوطني (13 فرعا).

↓

2009: يستمر التمديد مع 12 وكالة جديدة ومنتجات وخدمات جديدة تم إطلاق "AGB Online، وبطاقة VISA المدفوعة مسبقاً، وبطاقة Sahla".

↓

2010: يتم إثراء العرض الائتماني Proline. تم تكليف رقاقة TPEs من GPRS.

↓

2011: إعادة تنظيم أنشطة إدارة الائتمان والمخاطر.

↓

2012: إطلاق أول وكالة مصرفية ذاتية وأول خدمة بنكية مدفوعة في الجزائر.
قبول فيزا وما ستر كارد على جميع أجهزة الصراف الآلي للبنك في 4 وكالات حيث تم فتح الوكالات وبدء تشغيل خدمة الرسائل القصيرة SMS.

↓

2013: إطلاق لأول مرة في الجزائر خدمة الدفع الإلكتروني، ماستر كارد والمدخرات الالكترونية بدون بطاقة.
إن شبكتها في نمو مستمر، تعد في عام 2013 40 وكالة بنكية تخدم كل الشرائح: الشركات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، المهنية والخاصة.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي للبنك سنة 2013.

2 . لمحة عن بنك الثقة الجزائري (TRUST Bank):

يعتبر بنك الثقة الجزائر عضوا في مجموعة **NEST INVESTMENTS HOLDING LTD** التي تتخذ من قبرص مقراً لها، والتي يرأسها أساسا أعضاء من عائلة "أبو نهل"،[78] وتستثمر في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات البنكية و / أو الخدمات المالية، التأمين، إعادة التأمين، والتطوير العقاري، والصناعة والسياحة. وتتواجد في 22 دولة بما في ذلك الجزائر، بالإضافة إلى البنك، فإن المجموعة تعزز وجودها في الجزائر من خلال 5 شركات أخرى وهي:

- ترست الجزائر للاستثمار؛
- الثقة الجزائر للتأمين وإعادة التأمين؛
- الصناعات الائتمانية؛
- الثقة العقارية؛
- مركز التجارة العالمي الجزائر.

تراست بنك الجزائر (TBA) هو بنك وفق للقانون الجزائري برأسمال خاص. بدأ النشاط في أفريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار – تم زيادته من السنة التاسعة للتشغيل، أي في عام 2012 إلى 13 مليار دينار. ويوجد عدة مساهمين كل حسب حصته في البنك يمكن حصرهم في:

الشكل رقم (07): قائمة المساهمين في بنك الثقة الجزائر

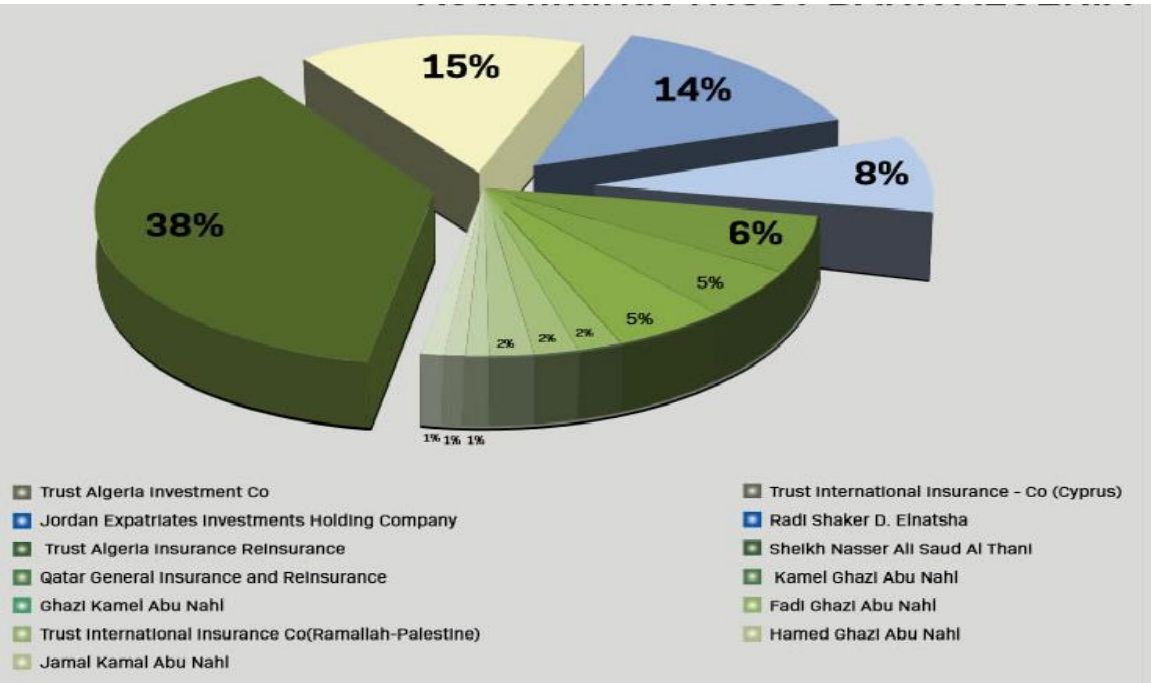

المصدر: من موقع البنك على شبكة الإنترنت، https://www.trustbank.dz، تمت الزيارة يوم 23 فيفري 2019 على الساعة 23:03.

[78]– من موقع تراست بنك تمت الزيارة يوم 23 فيفري 2019 على الساعة 23:03.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية لبنكي الخليج والثقة الجزائريين

ستتم دراسة أداء البنكين للفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 بناء على قوائمهما المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول خارج الميزانية، باستعمال كل من:

- **التحليل العمودي:** نسبة العنصر من عناصر القائمة المالية من الإجمالي، هدفه دراسة أهمية العنصر في القائمة المالية.
- **التحليل الأفقي:** معرفة التغير الذي طرأ على كل عنصر من عناصر القائمة المالية خلال فترة الدارسة، هدفه دراسة أسباب التطور.

1. تحليل تطور أداء بنك الخليج الجزائر من خلال قوائمه المالية:

عرف أداء بنك الخليج الجزائر تطورا مضطردا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 إلى 2017، وهو ما يمكن لمسه في التغيرات التي عرفتها عناصر القوائم المالية الثلاثة: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول خارج الميزانية.

1.1 تطور ميزانية بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017:

عرف أداء البنك تطورا ملحوظا فترة الدراسة وهو ما تظهره الميزانية بشقيها الأصول والخصوم من خلال الملحقين رقم (01) و (02) و الجدولين (02) و (03):

الجدول رقم (02): التحليل الأفقي لأصول بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017.

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الشيكات البريدية	47.45	28,76	(18,07)	(40,13)	107,98
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	32.83	243,53	10817	100,74	(19,78)
سلفيات وحقوق على الزبائن	25.08	24,52	3,68	12,38	30,50
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	-	-	-	-	-
الضرائب الجارية-أصول	59.53	12,13	(19,29)	7,81	(7,65)
الضرائب المؤجلة-أصول	84.15	12,15	47,11	11,34	19,90
أصول أخرى	(6.98)	22,95	(76,35)	(8,82)	14,28
حسابات التسوية	(29.63)	58,14	(81,54)	8,88	(43,51)
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	-	-	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	64.46	42	19,13	36,68	22,28
الأصول الثابتة غير المادية	43.97	8,06	21,55	8,02	32,64
مجوع الأصول	32.04	27,24	0.32	6,77	25,63

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

كما هو معلوم فميزانية البنك تتكون من أصول(استخدامات) وخصوم (موارد مالية)، فبإلقاء نظرة على مجموع أصول بنك الخليج الجزائر، يتبين لنا أنه حقق نموا في مجموع أصوله وخصومه خلال طول الفترة لكن بنسب متفاوتة، حيث بلغت أعلاها 27,24 % سنة 2014، بينما نلاحظ أن أضعف نسبة نمو سجلت بـ 0,32% سنة 2015، ما يظهر توسعا وازدهارا محدودا في حجم نشاط البنك رغم تعدد وكالاته عبر كامل التراب الوطني.

لقد عرفت السيولة ممثلة في **الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية**، تناميا مضطردا خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاعها سنتي 2013 و2014 ممثلة نسبة 33,66% و 34,06% على التوالي من إجمالي الأصول، غير أنها شهدت انخفاضا حادا في السنتين المواليتين لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2016 بنسبة (40,13%) إذ باتت تمثل نسبة 15,60% فقط من إجمالي الأصول. لتعاود الارتفاع وبشكل ملحوظ جدا سنة 2017 مسجلة ارتفاعا قياسيا مقدرا بـ 107,98% ممثلة بذلك نسبة 23,92% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع المتاحات (النقدية) سواء بالعملة المحلية أو الصعبة في الخزينة وكذا لدى البنك المركزي. أما استثمارات البنك في شكل **سلفيات وحقوق على الهيئات المالية**، فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة عدى آخر سنة، ما يرجع بشكل أساسي لزيادة مقتنيات البنك من المراسلين الأجانب في نهاية ديسمبر 2014 لتغطية عمليات التجارة الخارجية التي باتت تسويتها وشيكة.

في حين أن **القروض السلفيات والحقوق على الزبائن**، فعرفت ارتفاعا ملحوظا فترة الدراسة، بأعلى نسبة 30,50% سنة 2017 إذ مثلت نسبة 59,89% من إجمالي الأصول، وهذا راجع لكون معظم الوكالات التابعة للبنك تم إنشاءها على مدار طول فترة الدراسة، ما سهل عملية منح القروض والوصول إلى العملاء بصورة أسهل وأسرع .

أما **الضرائب الجارية–أصول**، فعرفت تطورات غير متزنة، بسبب التغير في مقدار فوائد المجمعات (IBS) الواجب دفعها من طرف البنك من سنة لأخرى. أما **الضرائب المؤجلة–أصول**، فشهدت حركة ايجابية في نموها بسبب تذبذب الجزء المسترد من الفوائد على المجمعات (التغير في قيمة النفقات غير القابلة للخصم الخاصة بالبنك) .

كما شهدت **الأصول الثابتة المادية**، ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وبلغت أدنى نسبة تطور لها 19,13% سنة 2015 كانت تمثل نسبة 6,60% من مجمل الأصول فيما كانت أعلى نسبة تطور سنة 2013، إذ قدرت بـ 64,46% ممثلة 4,98% من إجمالي أصول البنك بسبب انخفاض القيمة الصافية لبعض الأصول الثابتة نتيجة ارتفاع قيمة الاهتلاكات من جهة والخسائر الناتجة عن تقييم الخبير للممتلكات المستحوذ عليها من طرف البنك (أراضي، مباني ... إلخ). أما **الأصول الثابتة غير المادية** ، فمرت بسلسلة من التغيرات الايجابية لتسجل ارتفاعا في السنة الأولى قدر بـ 43,97% إذ مثلت 0,10%

من إجمالي الأصول فيما بلغت أدنى نسبة تطور 8,02% سنة 2016 إذ مثل البند نسبة 0,11% من مجموع أصول البنك، وما يعزز التطور الايجابي تسجيل البنك لنظام تشغيل البنوك (GBS).

ويمكن توضيح تطور أصول البنك في الملحق رقم (03)، على الرغم من أن بعض العناصر لا تظهر بوضوح نظرا لصغر قيمها مقارنة بالقيم الأخرى.

الجدول رقم (03): التحليل الأفقي لخصوم بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017.

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
ديون تجاه الهيئات المالية	(76,42)	(93,22)	-	-	-
ديون تجاه الزبائن	40,00	34,06	2,01	8,71	46,74
ديون ممثلة بورقة مالية	2,41	1,27	(7,78)	(3,12)	(8,85)
الضرائب الجارية-خصوم	4,30	(10,03)	1,27	(22,08)	54,44
خصوم أخرى	29,21	27,91	(10,95)	2,22	2,24
حسابات التسوية	8,90	60,57	(31,78)	(6,17)	3,50
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	(2,64)	35,24	(7,43)	19,10	8
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	(16,45)	16,90	(0,48)	11,09	88,3
رأس المال	-	-	-	-	-
احتياطات	50,25	42,11	17,7	-	-
ترحيل من جديد (+/-)	154,79	66,78	50,9	33	11,89
نتيجة السنة المالية (+/-)	25,91	(20,35)	(9,52)	(27,47)	38,23
مجموع الخصوم	32,04	27,24	0.32	6,77	25,63

ا

االمصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

أما من جانب **الخصوم**، فقد عرفت **الديون تجاه الهيئات المالية**، انخفاضا على العموم خصوصا في نهاية عام 2014 أين تراجعت بمقدار (93,22%) علما أن هذا البند مثل 0,001% من إجمالي الخصوم تلك السنة، إذ يضم هذا العنصر حصريا ودائع من المؤسسة المالية MAGHREB LEASING، بسبب التسديدات التي تمت خلال سنة 2014 للمبالغ المتبقية من القروض لأجل المتعاقد عليها مع شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH كجزء من القروض العقارية التي قدمها البنك أما **الديون تجاه الزبائن**، فشهدت تطورا ملحوظا فمع حلول سنة 2017، ارتفعت النسبة بصورة كبيرة وبلغت ذروتها بـ 46,74 % ممثلة نسبة 77,84% من مجموع خصوم البنك والذي يرجع بدرجة أساسية للزيادة المسجلة في الودائع الشخصية بما في ذلك حسابات التوفير. في حين أن **الديون الممثلة بورقة مالية**، فعرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أكبر نسبة سنة 2013 بنسبة قدرت بـ 2,41 % والتي تمثل 9,21% من إجمالي الخصوم فيما بلغت أكبر نسبة تراجع سنة 2017 بنسبة(8,85 %) ممثلة نسبة 4,11% وهذا راجع بدرجة أولى إلى التذبذب في الودائع المكتتب بها من قبل العملاء في شكل قسائم.

أما **الضرائب الجارية–خصوم**، والتي تمثل ضريبة الدخل على الشركات، والتي عرفت نموا مضطردا من سنة لأخرى، لتصل سنة 2017 ذروتها بنسبة 54,44% ممثلة لـ 0,80% من إجمالي خصوم البنك بسبب الدفعات الزائدة التي سيطالب بها البنك على مستوى الخدمات الضريبية على مدفوعات الأقساط للسنوات السابقة أي بسبب اختلاف نسبة حساب هذه الضريبة من 23% وفقا لقانون المالية 2015 مقابل 25% سنة 2013. و**المؤونات لتغطية المخاطر والأعباء**، والتي طرأت عليها العديد من التغيرات، إذ بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بنسبة بلغت 35,24% والتي تمثل 0,21% من مجموع الخصوم ثم انخفضت سنة 2015 لتبلغ النسبة السلبية الأعلى خلال كامل فترة الدراسة وهي (7,43%) والممثلة لـ 0,19% من إجمالي الخصوم لتعاود الارتفاع في السنتين التاليتين بنسب متفاوتة 19,10% و 8% ممثلة نسبة 0,21% و 0,17% تواليا من مجموع الخصوم بفعل التذبذب الذي شهده البنك في الديون المعدومة، المخاطر التشغيلية، بدل التقاعد، النزاعات المختلفة مع أطراف ثلاثية. و**الأموال لتغطية المخاطر البنكية العامة**، والذي تراجع سنة 2013 بنسبة (16,45%) والتي مثلت نسبة 0,86% من كامل الخصوم وكذا سنة 2015 ليسجل بعدها ارتفاعا على مدى السنوات المتبقية خصوصا سنة 2017، إذ بلغ الذروة بتسجيل نمو بـ 88.3% والممثل لنسبة 1,14% من إجمالي الخصوم بسبب تغير الذمم المالية الحالية بين 1% و2% و3% خلال سنوات الدراسة وكذا الاحتياطي المنظم، أين طبقت نسبة 0,50% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 أين طبقت نسبة 0.44% .

أما الأموال الخاصة المشكلة من **الاحتياطات**، التي عرفت ارتفاعا من 2013 إلى 2015 وخصوصا سنة 2013 أين سجلت النسبة الأعلى بـ 50,25% بتمثيلها لـ 0,43% من مجمل الخصوم ثم الثبات النسبي في السنتين الأخيرتين بسبب التغير في الاحتياطي القانوني والتخصيص وعدم قيام البنك بتوزيع النتيجة

المحققة في بعض الدورات. و**الترحيل من جديد**، والذي ارتفع طول فترة الدراسة، بسبب التغير في قيم الأرباح الموجهة للترحيل، العمليات البنكية، دمج البنك لنظام التشغيل البنكي في أصول البنك. و**نتيجة السنة المالية**، التي عرفت تذبذبا بسبب التغير في الضريبة المفروضة على البنك خلال مختلف سنوات الدراسة ويمكن تلخيص مجمل التطورات التي شهدتها خصوم بنك الخليج الجزائر خلال فترة الدراسة في الملحق رقم (04).

1. 2. تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017

عرفت عناصر جدول حسابات النتائج تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017.

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الناتج البنكي الصافي	10520317	10,01	10579594	0,56	10889778	2,93	10403387	(4,55)	13566705	30,41
الناتج الإجمالي للاستغلال	6939919	4,64	6088444	(12,27)	5205385	(14,50)	4379650	(15,86)	7157489	63,43
ناتج الاستغلال	6588692	19,63	5366329	(18,55)	4905464	(8,59)	3661230	(25,63)	5133934	40,22
ناتج قبل الضريبة	6588692	19,63	5359304	(18,66)	4914877	(8,29)	3667064	(25,39)	5139863	40,16
الناتج الصافي للسنة المالية	5035072	25,91	4010423	(20,35)	3628435	(9,52)	2631793	(27,47)	3637975	38,23

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

بناء عما سبق شهدت أرصدة جدول حسابات النتائج العديد من التغيرات والتي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في أحيان أخرى، بسبب التغيرات التي عرفتها عناصر الإيرادات والنفقات والتي نوجزها في الآتي:

فقد عرف **الناتج البنكي الصافي** تطورا ايجابيا خلال الثلاث سنوات الأولى وبنسب مقبولة، إلا أنه انخفض سنة 2016 وبلغ أدنى مستوياته بنسبة (4,55%)، ليعاود الارتفاع سنة 2017 من جديد بنسبة 30,41% بفعل زيادة حجم الإيرادات البنكية للاستغلال مقارنة بمصاريف الاستغلال البنكية. أما **الناتج الإجمالي للاستغلال**، والذي عرف نموا مضطردا، غير أنه شهد قفزة نوعية سنة 2017 مسجلا أعلى قيمة بنسبة 63,43% بفعل تأثير الارتفاع في صافي الناتج البنكي وانخفاض طفيف في نفقات التشغيل. غير أن ذلك انعكس سلبا على **ناتج الاستغلال**، و**الناتج قبل الضريبة والناتج الصافي للسنة المالية** والتي انخفضت خلال سنوات الدراسة غير أنها عاودت الارتفاع سنة 2017 لنفس الأسباب.

ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل رقم التالي رقم (08).

الشكل رقم (08): تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الخليج للفترة 2013-2017

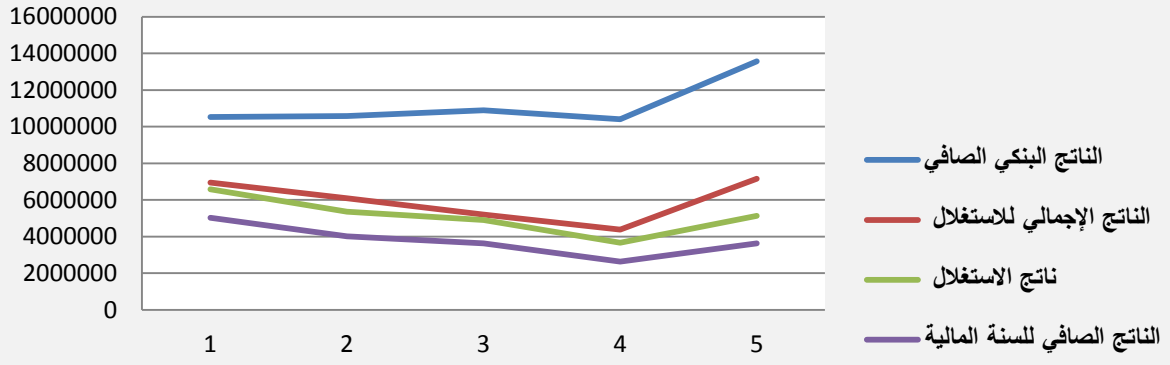

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك

1. 3. تطور عناصر جدول خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017:

يمكن إجمال أهم التغيرات التي حدثت على عناصر جدول خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر للفترة الممتدة من 2013-2017 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017.

الوحدة: ألف دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
التزامات ممنوحة	74740731	10,88	76047789	1,75	73674294	(3,12)	70147239	(4,79)	101282333	44,39
التزامات محصل عليها	12497990	20,90	14197859	13,60	14087778	(0,78)	13522302	(4,01)	17636589	30,43

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الأمر الذي يتضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): تطور عناصر خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017

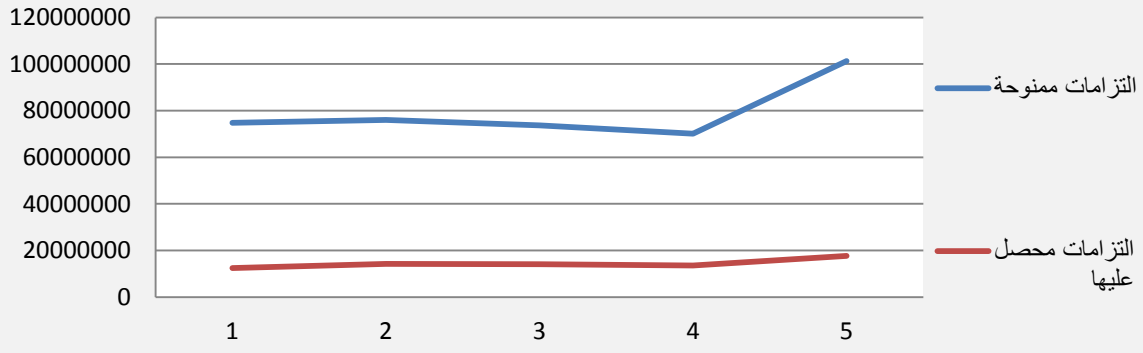

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك

بناء على جدول خارج الميزانية لبنك الخليج الجزائر والشكل رقم (09) يمكننا القول أن البنك عرف نموا مضطردا خلال فترة الدراسة تراوح بين الارتفاع والانخفاض في **الالتزامات الممنوحة** إذ شهدت ارتفاعا لا بأس به خلال سنة 2013 مقارنة بـ 2012 لتشهد بعدها انخفاضا متواصلا بدءا من 2014 ووصولا إلى سنة 2016 ليحقق أكبر تراجع بلغ حدود (4,79%) ليسجل البنك قفزة نوعية ويحقق ارتفاعا كبيرا في هذا البند سنة 2017 بلغ 44,39% وهذا راجع إلى التباين في تمويل التزامات التمويل لفائدة الزبائن، التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية، إذ يرتبط هذا الانخفاض المسجل خلال بعض فترات الدراسة بانخفاض الاعتمادات المستندية أساسا بالأحكام القانونية الواردة في التعليمات رقم 02 من 22 يوليو 2015، التي تنص على أن مستوى الالتزامات الخارجية بتوقيع البنوك ويجب ألا تتجاوز

المؤسسات المالية في أي وقت من الأوقات رأس مالها التنظيمي، وكذا الانخفاض الحاصل لضمانات الصادرة بناء على أوامر البنوك الأجنبية نيابة عن الشركات الأجانب الذين يمارسون في الجزائر في سياق الأسواق، لصالح المشغلين الجزائريين (الإدارات والجمعيات)، وكذا التذبذب في التزامات ضمان بأمر الزبائن والتي تتوافق بشكل رئيسي مع الالتزامات التي قطعت لصالح العملاء بموجب شكل موافقات والضمانات.

في حين أن **الالتزامات المحصل عليها** فقد شهدت بدورها نفس المسار التطوري الملاحظ على الالتزامات المقدمة إذ شهد ارتفاعا معتبرا سنة 2013 مقارنة بـ 2012 لتشرع فالانخفاض انطلاقا من سنة 2014 إلى غاية 2016، أين سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بتراجع معتبر بلغ (4,01%)، لترتفع مجددا سنة 2017 وتبلغ ذروتها وبنسبة تطور قاربت 30,43%، وما يفسر هذا الانخفاض هو التذبذب الملحوظ الحاصل في التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية والتي تتوافق مع الضمانات البنكية التي يتلقاها البنك، لتغطية الاعتمادات الممنوحة له من العملاء وكذا التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية التي توافق مع الضمانات المالية التي يتلقاها بنك العميل في شكل تعهدات، شهادات النقد والنقد والأوراق المالية القابلة للتحويل بسهولة، فضلا عن الالتزامات الأخرى المحصل عليها.

2. تحليل تطور أداء بنك الثقة الجزائري (TRUST Bank) من خلال قوائمه المالية:

عرف أداء بنك الثقة الجزائري تطورا مضطردا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 إلى 2017، وهو ما يمكن لمسه من في التغيرات التي عرفتها عناصر القوائم المالية الثلاثة: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول خارج الميزانية، بناء على التحليل الأفقي والعمودي.

1.2 تطور ميزانية بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017:

عرف أداء البنك تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة وهو ما تظهره الميزانية بشقيها الأصول والخصوم وهو ما يظهره الملحقان رقم (05) و (06) والجدولان رقم (06) و (07).

الجدول رقم (06): التحليل الأفقي لأصول بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017.

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية	(33,45)	1,20	21,63	(27,78)	18,12
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	116,05	959,05	(48,16)	(68,22)	(0,51)
سلفيات وحقوق على الزبائن	41,64	14,60	13,02	4,96	40,26
الضرائب الجارية-أصول	(92,90)	(72,80)	213,81	951,73	(92,19)
الضرائب المؤجلة-أصول	60,18	(52,45)	22,65	6,40	(2,24)
أصول أخرى	(25,03)	(28,80)	(79.91)	37,73	69,61
حسابات التسوية	(0,29)	137,80	(76,81)	(73,24)	21,90
المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	-	-	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	4,38	(22,08)	0,60	18,73	24,40
الأصول الثابتة غير المادية	(25,13)	10,96	(12,18)	14.06	25,72
مجموع الأصول	12,50	9.06	8,50	0,62	33.56

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

بناء على التحليل العمودي والأفقي للميزانية، نلاحظ أنها عرفت نموا متزايدا طول الفترة لكن بنسب متفاوتة، حيث بلغت أعلاها سنة 2017 بنسبة 33.56%، ما يفسر الكفاءة التي تميز البنك وتطور حجم نشاطه واتساع رقعته خاصة مع انتشار فروعه على طول اتساع التراب الوطني، وارتفاع حصته السوقية.

فقد شهدت السيولة ممثلة في **الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية**، نموا مضطردا بعد الانخفاض الشديد المسجل سنة 2013 بـ (33,45%) إذ مثلت نسبة 13,55% من مجمل الأصول لترتفع بعدها على مدار سنتين مسجلة انخفاضا جديدا سنة 2016 بفعل الانخفاض الحاصل في رصيد البنك لدى البنك المركزي وكذا تأثر البنك بالمخاطر الجيوسياسية والمتعلقة بانهيار أسعار النفط والمواد الخام وصدمات التجارة الخارجية، لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2017 لتستقر عند 18,12% والمساوية لـ 8,95% من إجمالي الأصول والذي يرجع بدرجة أولى للتطور الذي شهده الاقتصاد العالمي، أما الاستثمارات الأساسية ممثلة في **سلفيات وحقوق على الهيئات المالية**، فقد شهدت نموا قياسيا سنتي 2013 و2014، وبلغت 959,05% سنة 2014 ممثلة نسبة 1,54% من مجموع أصول البنك غير أنها انخفضت وتراجعت في السنوات الثلاثة الموالية، وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2017 بنسبة قاربت (0,51%) والممثلة لـ 0,17% من إجمالي الأصول، وذلك راجع إلى السياسة التي ينتهجها البنك في منح القروض للمؤسسات وكذا الصدمات التي شهدتها التجارة الخارجية مما أثر على معاملات التصدير والاستيراد وكذا تنصيب لجنة مخاطر الإقراض سنة 2017 قلصت من حجم منح القروض. وهو ما شهدته أيضا **القروض السلفيات والحقوق على الزبائن** فقد عرفت تطورا ايجابيا خلال طول فترة الدراسة بفضل استراتيجية البنك القائمة على فتح بعض الفروع في مختلف ربوع الوطن من أجل تسهيل العلاقة بين الزبون والبنك فضلا عن التسهيلات والامتيازات الممنوحة للعملاء، وكذا استحداث منتجات بنكية جديدة كقروض العقار والاستهلاك إضافة إلى تفعيل خدمة بطاقات الدفع والتعامل بالرسائل القصيرة مع البنك، ما يعكس تطور نظام العمليات البنكية ما سهل عملية جذب عملاء جدد.

أما عن **الضرائب سواء المتعلقة بالضرائب الجارية-أصول**، والتي شهدت مستوى جد متدني في سنتي 2013 و2014 إذ بلغت النسبة (92,90%) سنة 2013 والممثلة لنسبة 0.07% من مجمل الأصول، وارتفاعا ضخما للسنتين المواليتين وبلغت قمتها سنة 2016 بتخطيها عتبة 951,73 % والمساوية لـ 0,53% من إجمالي الأصول فيما لوحظ انخفاضها مرة أخرى سنة 2017 وبنسبة جد معتبرة حددت بـ (92,19%) والمكافئة لنسبة 0,03% من مجمل الأصول بفعل التغيير في نسبة الضريبة على الأرباح الخاصة بالمجمعات من سنة إلى أخرى بالنظر إلى النتائج المحققة من البنك. **والضرائب المؤجلة-أصول**، والتي عرفت تطورا إيجابيا افتتح سنة 2013 ببلوغه السقف الأعلى بتحقيق نسبة تطور قدرت بـ 60,18% والمساوية لـ 0,08% من إجمالي أصول البنك لتنخفض سنة 2014 بنسبة كبيرة بلغت (52,45%) والممثلة لنسبة 0,04% من مجمل الأصول، لتعود للتطور الايجابي على مدار السنتين

التاليتين لاسترجاع البنك للضرائب الإضافية التي دفعها في السنوات السابقة ولتسجل انخفاضا جديدا سنة 2017 .

أما **الأصول الثابتة المادية،** فارتفعت لتصل نسبة 24,40% سنة 2017 والممثلة لـ 7,83% من مجموع الأصول لاقتناء البنك لتجهيزات مكتبية وبعض الأراضي من أجل تشييد وبناء الفروع عبر كافة ربوع الوطن. **والأصول الثابتة غير المادية،** والتي ارتفعت سنتي 2016 و2017 لتوجه البنك نحو العصرنة والتكنولوجيا بإدخال أنظمة تشغيل الدفع الالكتروني وبرامج التعامل بالرسائل القصيرة، وبرامج تسيير الإدارة المالية والبشرية ولإيضاح كل تلك التغيرات يمكن إجمالها في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (07): التحليل الأفقي لخصوم بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017.

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
ديون تجاه الهيئات المالية	24412,10	7,22	(25,63)	636,64	237,32
ديون تجاه الزبائن	24,59	16,82	14,78	(5,09)	49,48
ديون ممثلة بورقة مالية	84,98	(15,73)	(5,74)	69,13	33,31
الضرائب الجارية-خصوم	30,76	(46,45)	62,34	(70,11)	99,96
خصوم أخرى	(53,91)	138,89	(22,62)	(45,82)	30,50
حسابات التسوية	3,61	(23,17)	14,69	3,32	45,51
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	2,60	(2,48)	7,45	(3,02)	1,56
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	(43,74)	17,97	9,01	(8,87)	46,21
رأس المال	-	-	-	-	-
احتياطات	1,64	10,85	23.05	19,97	6,42
ترحيل من جديد (+/-)	-	(100)	-	-	-
نتيجة السنة المالية (+/-)	36,81	14,39	6,40	(41,61)	18,08
مجموع الخصوم	12,50	9.06	8,50	0,62	33.56

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

عرفت **الموارد المالية** تزايدا مستمرا، ما أظهر كفاءة البنك في استغلال موارده وجذب الودائع وكسب ثقة المتعاملين، وهو ما نلاحظه في زيادة **الديون تجاه الهيئات المالية**، بسبب انتشاره في كامل التراب الوطني وتحديث معاملاته. وهو ما انعكس أيضا على ودائع العملاء ممثلة في **الديون اتجاه الزبائن**، التي شهدت مسارا تطوريا إيجابيا خلال السنوات الثلاثة الأولى لتشهد انخفاضا سنة 2016 وبنسبة (5,09%) والمساوية لنسبة 47,83% من مجمل الخصوم بفعل الأزمة التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، مما خفض في حجم الودائع المودعة لدى البنك كذا الانخفاض في حجم أرصدة الحساب الجاري لتحقق بعدها أعلى مستوياتها سنة 2017 بنسبة 49,48% والمكافئة لـ 53,54% من إجمالي الخصوم، أما **الديون الممثلة بورقة مالية**، فعرفت نموا مضطردا بين الارتفاع والانخفاض لتحقق أعلى نسبة ومستوى سنة 2016 بنسبة 69,13% والممثل لـ 6,31% من مجمل الخصوم فيما بلغ أكبر انخفاض (15,73%) وكان ذلك سنة 2014 أين مثل هذا البند 4,32% من مجموع خصوم البنك وهذا الانخفاض يعود بدرجة أولى لتراجع الاكتتاب في القسائم من طرف العملاء.

إذ أن التغيرات الكبيرة التي سجلتها الديون انعكست بصورة أساسية على **المؤونات لتغطية المخاطر والأعباء**، والتي حققت نموا متذبذبا بسبب عدم استقرار المخاطر التي تعرض لها البنك خلال فترة الدراسة إذ لعب عدم استقرار وديناميكية العوامل الجيوسياسية والاقتصادية المحيطة بالبلد والقطاع البنكي دورا كبيرا في تذبذب المخاطر التي واجهها البنك وقيام البنك بتكوين مخصصات لمواجهة مخاطر عدم السداد فضلا عن **الأموال لتغطية المخاطر البنكية العامة**، إذ شهدت انخفاض في السنة الأولى لترتفع على مدار السنتين المواليتين ولتعود للانخفاض فالارتفاع من جديد خلال السنتين الأخيرتين وهذا التذبذب ترتب على قيام البنك بإعادة تقييم مخاطره من سنة لأخرى وتغيير طريقة التقييم من فترة إلى أخرى فضلا عن الظروف المحيطة بالبنك والبيئة التي ينشط فيها.

كما شهدت الأموال الخاصة نموا مضطردا خاصة بفضل **الاحتياطات** التي نمت بشكل إيجابي على مدى السلسلة الزمنية المدروسة (2013-2017) بسبب النتائج الايجابية المحققة وكذا استراتيجية البنك المتبعة في الاحتفاظ بجزء من أرباحها كاحتياطات. و**نتيجة السنة المالية**، التي حققت سنة 2013 نسبة نمو بـ 36.81% والمقابل لنسبة 3.43% من مجمل الخصوم تبعه تطور ايجابي خلال السنوات اللاحقة، بفضل المجهودات المبذولة لاستثمار أمواله واستحداث معاملات ومنتجات بنكية وزيادة التسهيلات الممنوحة من أجل زيادة عدد المشتركين في البنك، بينما كانت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وكذا التجارة الدولية سنة 2016 سببا في تراجع نشاط ونتيجة البنك.

ويمكن تبيان أهم التغيرات التي عرفتها الخصوم في الملحق رقم (08).

2.2. تطور جدول حسابات النتائج لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017:

كما رأينا فقد عرف أداء بنك الثقة الجزائري تغييرات كبيرة بسبب زيادة معاملاته بتوسع انتشاره وتحديثه وعصرنته، فضلا عن تغير الظروف الاقتصادية والسياسية الوطنية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على أرصدته المكونة لجدول الحسابات وهو ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الناتج البنكي الصافي	3 626 311	36,73	3 564 892	(1,69)	3 808 734	6,84	3 377 901	(11,31)	3993871	18,24
الناتج الإجمالي للاستغلال	2 343 05 1	58,08	2 285 09 5	(2,47)	2 256 032	(1,27)	1 618 762	(28,25)	2042468	26,17
ناتج الاستغلال	1 880 018	24,58	2 136 751	13,66	2 344 200	9,71	1 342 43 8	(42,73)	1665389	24.06
ناتج قبل الضريبة	1 880 018	24,58	2 136 751	13,66	2 344 200	9,71	1 342 43 8	(42,73)	1665389	24.06
الناتج الصافي للسنة المالية	1 407 554	24,58	1 610 102	14,39	1 713 11 9	6,40	1 000 30 5	(41,61)	1181169	18,08

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

من خلال جدول حسابات النتائج يتضح لنا أن أرصدته عرفت تغيرات كثيرة ما بين ارتفاع وانخفاض، بسبب التغيرات التي عرفتها عناصر الإيرادات والنفقات والتي نوجزها في الآتي:

شهد **الناتج البنكي الصافي**، تطورا قياسيا سنة 2013 بنسبة 36,73% غير أنه عرف انتكاسة طفيفة سنة 2014 بتحقيقه مردود سلبي بلغ حدود (1,69%) بسبب ارتفاع الأعباء والفوائد البنكية، وبنسبة (11,31%) سنة 2016 بسبب الأزمة التي مرت بها البلاد، ليشهد ارتفاعا جديدا سنة 2017. الأمر الذي أدى إلى انخفاض **الناتج الإجمالي للاستغلال**، والذي شهد أدنى مستوياته للفترة 2014-2016، بتراجع بلغ (28,25%)، بسبب زيادة الأعباء العامة إثر إنشاء فروع جديدة في مناطق محددة من التراب الوطني وكذا الخسائر التي لحقت بالبنك نتيجة الهبوط في قيمة ممتلكاته الثابتة وغير الملموسة. ما انعكس على **ناتج الاستغلال**، والتي بالرغم من المسار الايجابي في بداية الفترة من 2013-2015، إلا أنه لم يدم طويلا وانخفضت على إثره سنة 2016 بـ (42,73%) بسبب ارتفاع الديون المعدومة وارتفاع خسائر القيمة، لكنها انتعشت وعاودت الارتفاع سنة 2017 بتطور 24,06% محققة أعلى مستوياتها.

نفس المسار عرفه **الناتج الصافي للسنة المالية** ، بمنحى تصاعدي من 2013-2015، لكن سرعان ما كسر هذا المنحى ليسجل انخفاضا رهيبا قدر بنسبة (41,61%) سنة 2016، لكنه لم يدم طويلا إذ أنه وفي السنة الأخير بلغ الناتج الصافي للسنة المالية حدود 18,08% كنمو، ولنفس الأسباب السابقة، وما يوضح هذه التغيرات أكثر هو الشكل رقم (10) أدناه:

الشكل رقم (10): تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017

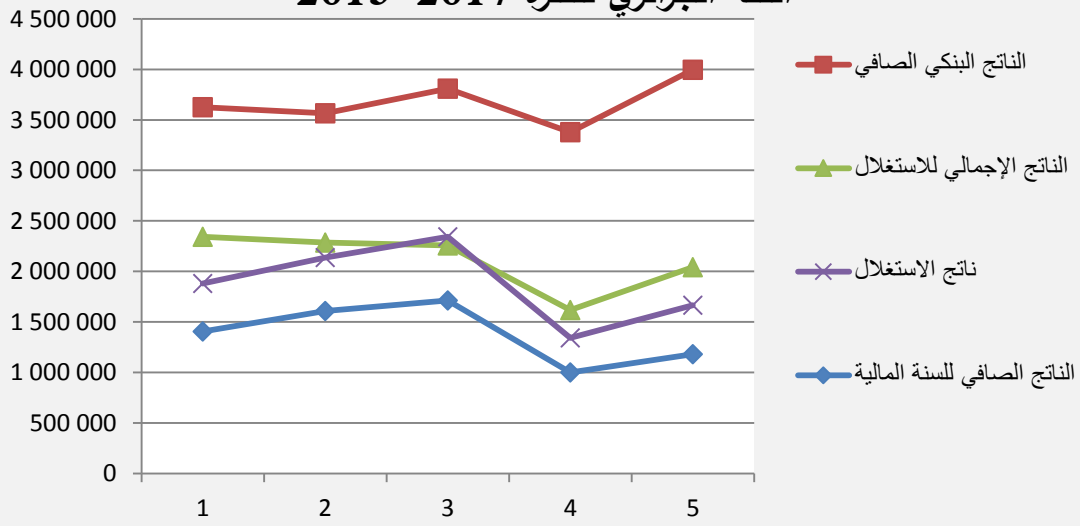

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

2. 3. تطور جدول خارج الميزانية لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017:

يظهر الجدول الموالي التغيرات التي عرفتها بنود جدول خارج الميزانية في فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017

الوحدة: ألف دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
التزامات ممنوحة	23873450	17,60	19792061	(17,10)	16393489	(17,17)	16457505	0,39	18417415	11,91
التزامات محصل عليها	2120171	33,82	1615226	(23,82)	4872066	2916,34	5189082	6,51	77941459	50,20

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

وهو ما يتجلى في الشكل الموالي.

الشكل رقم (11): تطور عناصر خارج ميزانية بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017.

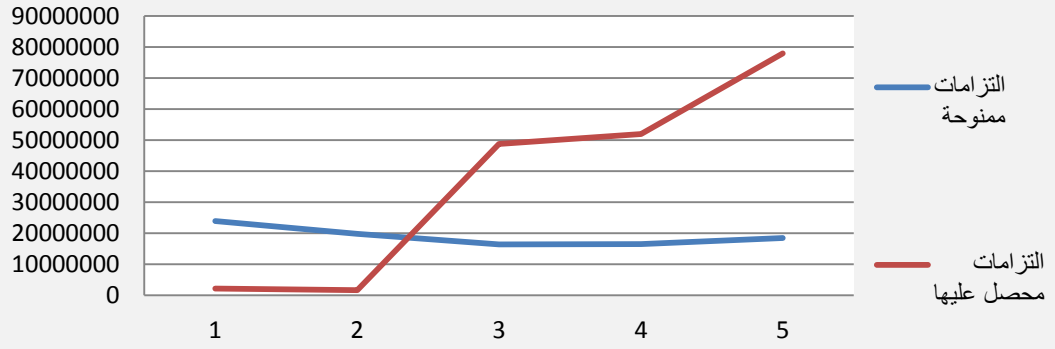

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

من خلال إلقاء نظرة على جدول خارج الميزانية والشكل رقم (11)، فإنه يتجلى لنا وبوضوح عدم استقرار **الالتزامات الممنوحة**، والتي شهدت ارتفاعا يمكن وصفه بالأعلى خلال هذه السلسلة الزمنية سنة 2013 بالمقارنة بسنة 2012 إذ بلغ التطور نسبة 17,60% لتنخفض بعدها خلال سنتين متعاقبتين وبنسب عالية ومتقاربة بشكل كبير جدا، حيث كان الانخفاض الأكبر سنة 2015 وبنسبة (17,17%) لتعود للارتفاع مجددا خلال السنتين المتبقيتين إذ ارتفعت بنسبة طفيفة سنة 2016 لتتبع بارتفاع أكبر سنة 2017، وهو ما يعود إلى تذبذب الحاصل في بنود هذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في التزامات التمويل لفائدة الزبائن والهيئات المالية، التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية وبأمر من الزبائن.

أما فيما يخص **الالتزامات المحصل عليها** فيمكن القول أن مسارها كان ايجابيا خلال أغلب الفترات باستثناء سنة واحدة فقط، إذ استهلت فترة الدراسة بارتفاع مقبول بالمقارنة بسنة 2012 لتسجل هذه الأخيرة تراجعا يوصف بالمعتبر خلال سنة 2014 إذ تراجعت بقدر (23,82%) إلا أنها حطمت رقما قياسيا في النمو تخطى جميع الحدود بالغا نسبة 2916,34% لتواصل مسارها الايجابي خلال السنتين الأخيرتين وبنسب متفاوتة إذ يعتبر هذا المسار نتيجة للتذبذب و عدم الاستقرار المسجل على مستوى التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية وكذا التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية.

المطلب الثالث: أثر السيولة على ربحية بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017

تعد الربحية السيولة من أهم أهداف ومميزات عمل البنوك التجارية، كما أن هدفها تحقيق الأرباح والذي لن يتأتى لها إلا من خلال الاحتفاظ بجزء من مواردها المالية في شكل سيولة لمواجهة عمليات السحب المتوقعة، الأمر الذي سيؤثر على ربحيتها.

1. نسب السيولة في بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017:

لدارسة العلاقة المتميزة بين هدفي الربحية والسيولة، وجب التعرف أولا على النسب المحققة المتعلقة بالسيولة في البنكين، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

جدول رقم(10): نسب السيولة لبنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017

النسبة	البنك	الفتـــــرة				
		2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد النقدي	AGB	45	44,34	36	20	29,19
	TBA	26,69	23,87	27,44	17,98	13,72
السيولة القانونية	AGB	45	44,34	36	23,46	36,18
	TBA	26,69	23,87	27,44	17,98	13,72
الاحتياطي القانوني	AGB	12	12	11,53	8	4
	TBA	12	12	12	8	4,5
معدل الإقراض	AGB	77,79	74,54	83,06	92,15	80,07
	TBA	128,44	132,69	131.39	132,06	119,54

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين

بناء على الجدول رقم (10) يمكن القول أن بنك الخليج الجزائر يتمتع بثقة كبيرة من عملاءه، تمكنه من التلبية الفورية لسحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، إذ تجاوزت نسبة **الرصيد النقدي** أعلى مستوياتها 45% سنة 2013، ورغم التذبذب الحاصل غير أنها لا تزال ضمن الحدود المقبولة، أما بنك الثقة الجزائري فعرف تذبذبا ملحوظا، فبعد تحقيق نسبة 26,69% سنة 2013 عاودت الانخفاض تارة سنتي 2014 و2016 و2017 والارتفاع تارة أخرى سنة 2015 محققة 27,44%، إلا أنه يؤشر على تمكن البنك من توفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماته المالية المتعلقة أساسا بالودائع على اختلاف أنواعها والقروض المقدمة له من مختلف الأعوان بناء على أصوله المالية في أغلب الأحيان.

أما بالنسبة **للسيولة القانونية** فنلاحظ أن AGB قد حقق نفس النتائج التي حققها على مستوى الرصيد النقدي خلال السنوات الثلاث الأولى، في حين حقق نسب مختلفة قليلا في السنتين الأخيرتين بالغة نسبة 23,46% و 36,18%، وعموما يمكن القول أن النسب المحققة من البنك تعتبر مقبولة كونها تجاوزت نسبة 30% عدى سنة 2016، بالمقابل فإن TBA قد حقق نسب مساوية تماما لنسب الرصيد النقدي وذلك يرجع أساسا للضعف الرهيب في السيولة شبه النقدية للبنك.

فيما يخص **نسبة الاحتياطي القانوني**، وبالمقارنة مع النسب المستخدمة ضمن قواعد الرقابة على البنوك من قبل البنك المركزي، من خلال الاحتفاظ بها لديه، فالبنكان حققا النسبة المطلوبة على العموم.

أما فيما يخص **معدل الإقراض**، فحقق بنك TBA نسبا مرتفعة وصلت سنة 2014 أعلى قيمتها بـ 132,69%، ما يعكس امتلاكه لمقدرة كبيرة لاستثمار ودائعه المحصلة، على الرغم من التذبذب الحاصل. وهو ما يعد أمرا منطقيا كونه احتفظ بنسب مقبولة من السيولة، وقام بتوظيف ودائعه في شكل قروض، على عكس بنك AGB، الذي احتفظ بنسب مرتفعة من السيولة، كانت عائقا له على توظيف ودائع، إذ لم يتجاوز معدل الإقراض فيه في أعلى مستوياته 92,15% سنة 2016، ربما بسبب النسبة الكبيرة من الودائع ذات الآجال التي تسهم في زيادة الاستمارات على شكل قروض، على عكس الودائع الجارية المحتفظ بها في شكل سيولة.

والشكل رقم (12) يوضح الفروقات في نسب السيولة لكلى البنكين:

الشكل رقم (12): نسب السيولة لبنكي AGBو TBA للفترة 2013-2017

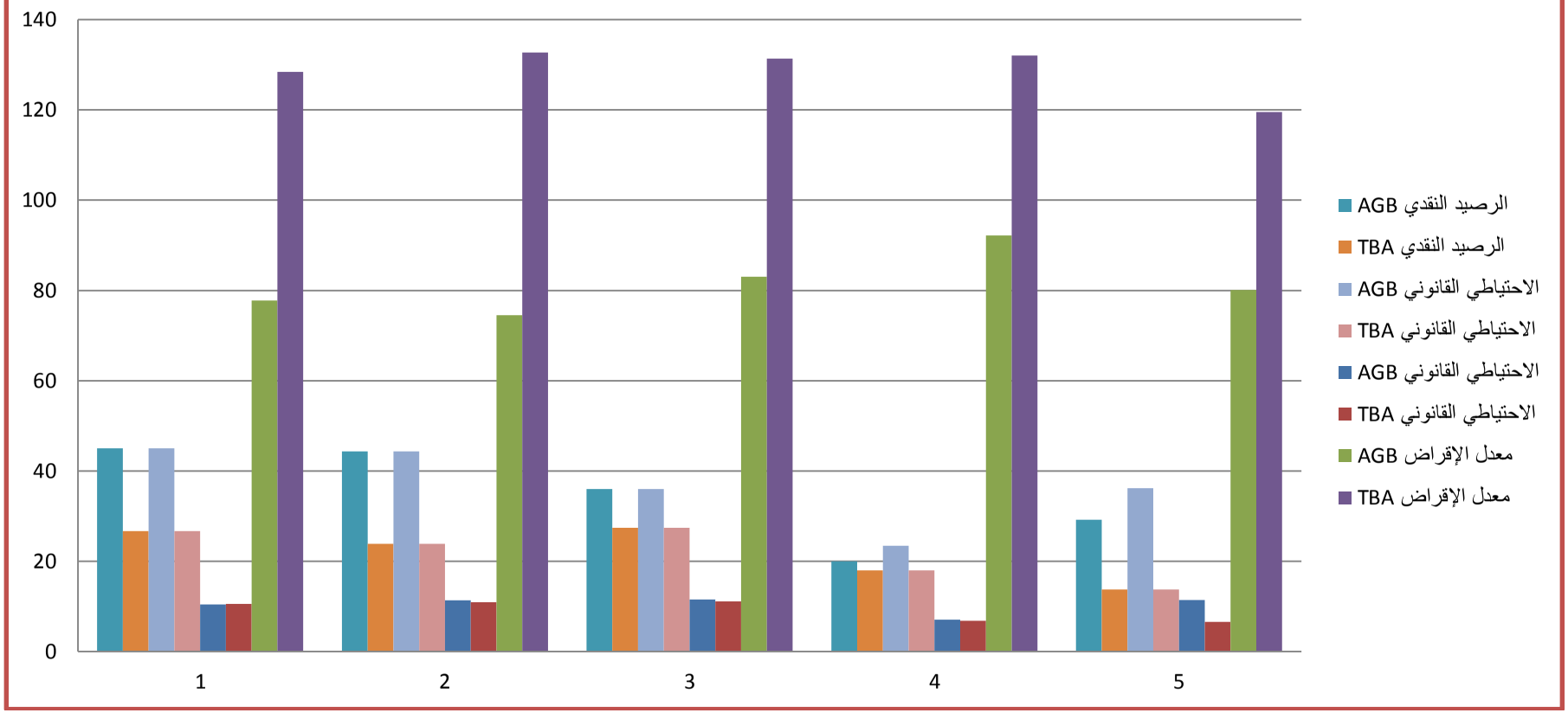

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

2. حساب نسب الربحية في بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017:

حتى تكتمل عناصر العلاقة بين هدفي الربحية والسيولة، سيتم حساب نسب الربحية في البنكين، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

جدول رقم(11): نسب الربحية لبنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017

النسبة	البنك	الفتـــــرة				
		2013	2014	2015	2016	2017
العائد إلى إجمالي الأصول ROA	AGB	3,62	2,27	2,05	1,39	1,42
	TBA	3,43	3,60	3,53	2,05	1,81
العائد على إجمالي الإيرادات ROR	AGB	43,15	33,83	29,41	22,12	28,02
	TBA	38,82	45,17	44,98	29,61	29,57
العائد على حق الملكية ROE	AGB	26,58	19,68	15,81	10,65	13,46
	TBA	7,87	8,87	8,98	5,20	5,98
العائد إلى إجمالي الودائع ROD	AGB	4,82	2,95	2,64	1,78	1,25
	TBA	6.76	6,84	6,45	3,64	2,78

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

بناء على الجدول رقم (11)، يتضح من **العائد على إجمالي الأصول**، أن البنكين قد حققا نتائج يمكن وصفها بالضعيفة على الرغم من تفوق بنك TBA، الذي حقق أعلى معدل في سنة 2014 بنسبة 3,60%، لكنها ما فتأت أن انخفضت لتصل سنة 2017 لمعدل 1,81%، متفوقا على بنك AGB والذي عرف تدهورا كبيرا فبعد أن حقق 3,62% تراجع سنة 2017 ليبلغ 1,42%، بسبب انخفاض النتيجة المحققة من طرف البنك، في ظل تحقيقه لمعدلات مرتفعة من **العائد على إجمالي الإيرادات** والتي وصلت سنة 2017 إلى 28.02%، بعد أن حققت سنة 2013 ما نسبته 43.15% بسبب تراجع النتيجة وتطور إيراداته. في ظل تفوق بنك TBA على العموم، والذي حقق معدلات عالية تجاوزت في حدها الأقصى نسبة 45,17% سنة 2014، غير أنها شرعت في الانخفاض بدءا من سنة 2015 وصولا لتحقيق أقل نسبة سنة 2017 والمقدرة بـ 29,57% ويعود الانخفاض المسجل إلى النمو المسجل على مستوى النتيجة والإيرادات معا.

أما **العائد على حقوق الملكية**، فنلاحظ أن بنك الخليج قد تفوق على بنك الثقة في تحقيق أعلى المستويات والتي سجلت سنة 2013 نسبة 26,5%، لتبدأ في التراجع التدريجي لتصل سنة 2017 نسبة 13,46% وهي نسبة يمكن وصفها بالمقبولة، ويعود الانخفاض المسجل إلى تراجع النتيجة المسجلة. أما بنك الثقة فحقق مستويات إيجابية غير أنها غير كافية بعد، إذ لم تتجاوز كحد أقصى 7,87% سنة 2013، ما يدفع البنك لزيادة حجم معاملاته ورفع رأسماله.

في حين حقق **العائد إلى إجمالي الودائع**، نسبا ضعيفة في بنك AGB لم تتجاوز حدها الأقصى بـ 4,82% سنة 2014، لكنها بدأت سريعا في التدهور لتستقر سنة 2017 عند نسبة 1,25%، ما يعكس المقدرة الضعيفة على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها وهو ما حدث تقريبا في بنك الثقة إذ وصلت لأدنى مستوياته سنة 2017 بنسبة 2,78%، ما يظهر تراجع قدرة البنك على توليد أرباحه من خلال ودائعه المتحصل عليها.

ويمكن تعزيز ما سبق بالشكل رقم (13).

الشكل رقم (13): نسب الربحية لبنكي AGB و TBA للفترة 2013-2017

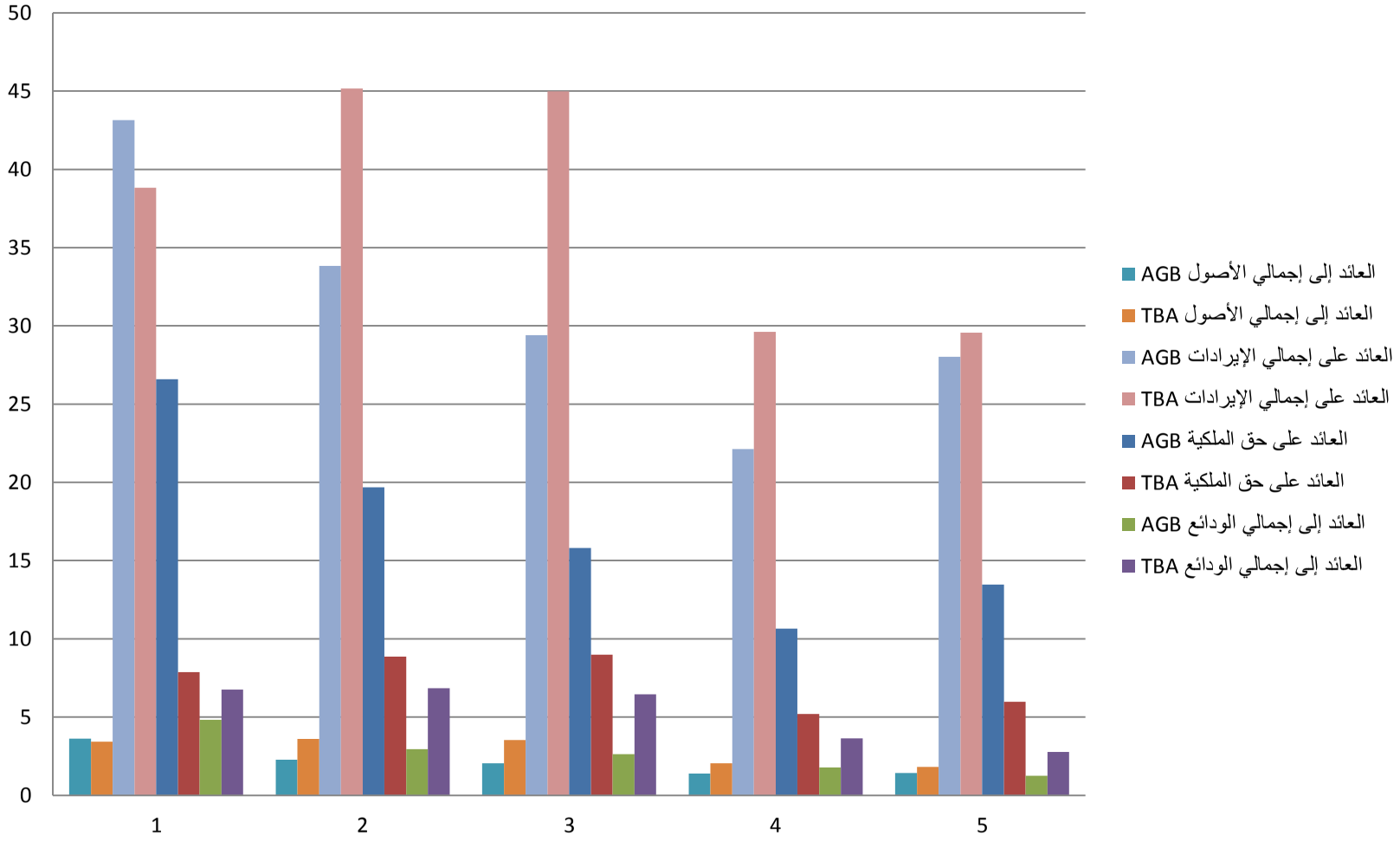

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

3. تقييم نتائج الدراسة للبنكين في فترة الدراسة:

بناء على النتائج المحققة في نسب السيولة والربحية المحققة في بنكي الخليج والثقة الجزائريين للفترة 2013-2017، يمكننا توضيحها في الشكلين المواليين.

الشكل رقم (14): العلاقة بين نسب السيولة والربحية لبنك الخليج للفترة 2013-2017

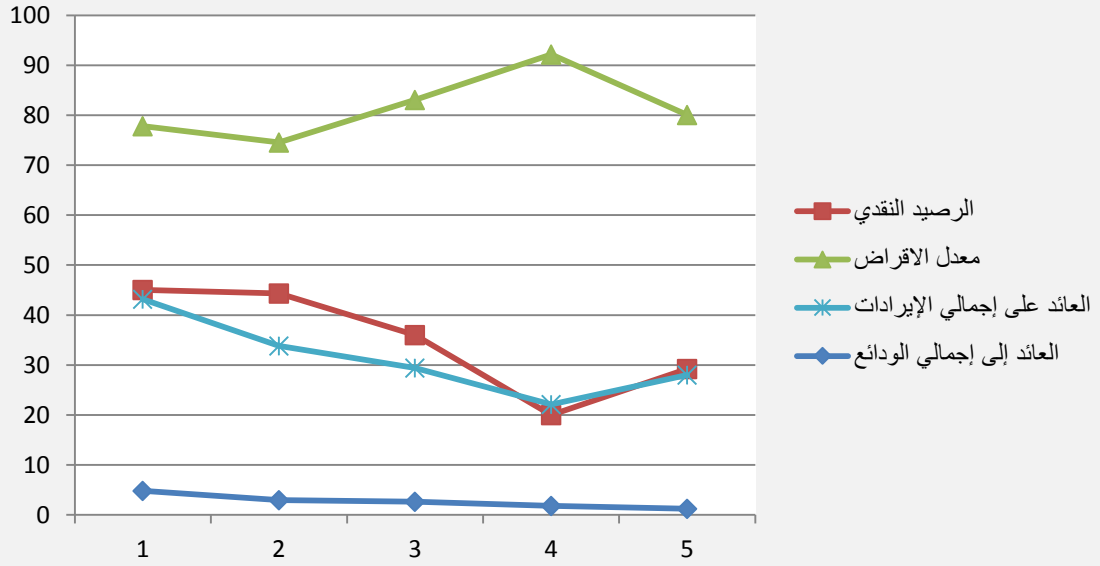

الشكل رقم (15): مقارنة نسب السيولة والربحية لبنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017

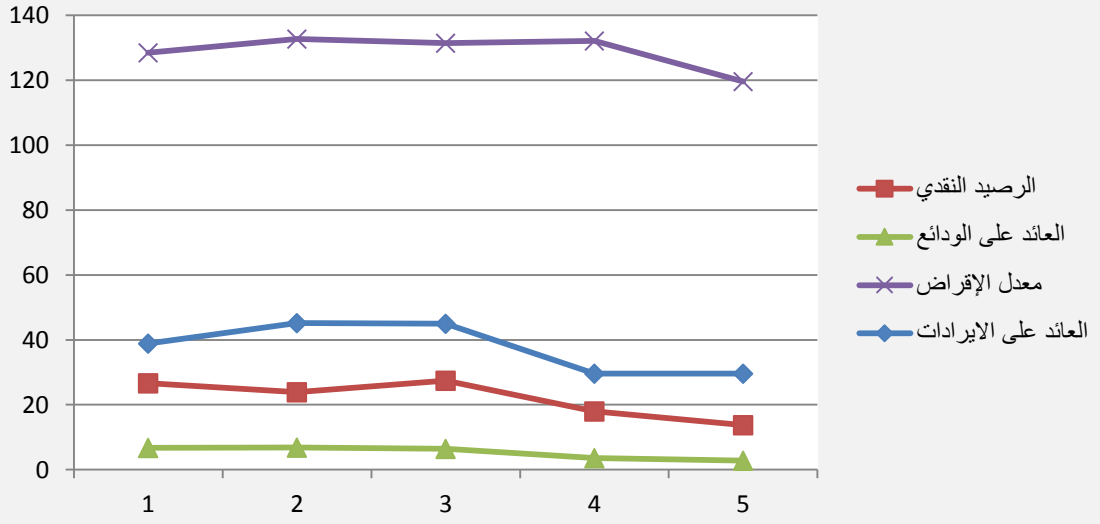

في حين أن العائد على الودائع شهد انخفاضا خلال طول فترة الدراسة. وبالتالي فإن العلاقة العكسية بين السيولة والربحية تظهر كون السيولة والربحية، فهما يسيران في خطين متعاكسين على الرغم من المنحى التنازلي خلال فترة الدراسة، وهو ما تضح جليا سنة 2017 أين

ظهرت العلاقة العكسية بينهما، بينما نلاحظ أيضا نسبة الإقراض الخاصة بالبنك كبيرة نسبيا فبالرغم من ارتفاعها إلا أن العوائد على الودائع بقيت منخفضة خلال طول الفترة.

وبالرجوع إلى TBA فنلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي والسيولة القانونية انخفضت سنة 2014 لترفع في 2015 وتعود للانخفاض مجددا على مدار السنتين الباقيتين بينما العائد على الأصول والإيرادات شهدت ارتفاعا خلال سنة 2014 لتنخفض خلال السنوات المتبقية والعلاقة العكسية بين المتغيرين تظهر خلال سنتي 2014 و 2015 أين تجلت العلاقة العكسية بين المتغيرين. فيما يخص معدل الإقراض فنلاحظ تذبذب في النسبة لكنها تبقى مرتفعة على العموم على الرغم من انخفاضها سنة 2017، بالمقابل فإن معدل العائد على الودائع ارتفع سنة 2014 لينخفض سنة 2015 إلى غاية 2017. وفي المجمل فإنه وكلما زاد معدل الإقراض الخاص ببنك TBA كلما ارتفع العائد على الودائع والعكس.

على العموم يمكننا القول أن البنكين قد حققا معدلات مرتفعة من السيولة، بيد أنهما قد حققا نسبا متدنية من الربحية، على الرغم من تحقيق معدلات عالية من التوظيف، الأمر الذي يعكس بوضوح العلاقة العكسية بين السيولة والربحية.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية للبنوك العامة الجزائرية.

بعد تطرقنا للسيولة والربحية في البنوك الخاصة سنحاول إسقاط نفس الدراسة على البنوك العامة الجزائرية كونها فاعل أساسي في القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الأول: تقديم البنوك العامة محل الدراسة

1. لمحة عن البنك الوطني الجزائري:

أنشأ البنك سنة 1966 بعد تأميم بعض البنوك الأجنبية الموجودة في ذلك الوقت، وكان مسئولا عن تمويل القطاع الاقتصادي الصناعي والتجاري العام فضلا عن القطاعات الإستراتيجية في الزراعة على وجه الخصوص، كما أولى اهتماما خاصا للقطاع الخاص بمرافقة الشركات الخاصة الوطنية، من خلال الجمع بين تجربته القوية ورغبته في التطوير والتحديث، فالبنك موجود في جميع أنحاء البلاد ويقدم مجموعة متنوعة وحديثة من المنتجات والخدمات البنكية والتأمينية التي تلبي الاحتياجات الحالية للسوق. ويلتزم البنك برفاهية ورضا زبائنه ويواصل التحديث لضمان الجودة.

وقد تميز البنك بالعديد من المميزات من أهمها:[79]

- أول بنك تجاري في الجزائر؛
- أول بنك معتمد في الجزائر؛
- أول شبكة صراف آلي في الجزائر؛
- ثالث شبكة وكالات بنكية في الجزائر؛
- ظل البنك يدعم القطاعات الأكثر إستراتيجية لأكثر من نصف قرن.

2. لمحة عن بنك الجزائر الخارجي:

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد عملية التأميم البنك الخارجي الجزائري، رغبة منها في استرجاع السيادة الوطنية على اعتبار أن المنظومة البنكية هي عصب حياة الاقتصاد في الدولة. حيث تأسس البنك بمقتضى الأمر رقم 67/204 المؤرخ في01 /1967/10 برأس مال قدره 20 مليون دينار، ثم تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية كشركة ذات أسهم وبنك تجاري يخضع إلى القانون التجاري الجزائري، يقوم بجميع وظائف البنوك.[80]

---

[79]– التقرير السنوي للبنك لسنة 2012، ص7.

[80]– موقع البنك عبر شبكة الانترنت WWW.BEA.DZ تمت الزيارة يوم 23 مارس 2019 على الساعة 2.30.

المطلب الثاني: تحليل تطور نشاط البنوك العامة

كون القطاع البنكي يمتاز بالديناميكية وهو ما ينطبق أيضا على الظروف المحيطة بالاقتصاد الوطني والعالمي سيؤثر على نشاط البنوك ومن بينها البنوك العامة وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها البنوك العامة الجزائري للفترة 2013-2017.

1. تحليل تطور القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري:

شهد أداء البنك الوطني الجزائري تطورات متقلبة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013 إلى 2017، وهو ما يفسر التغيرات التي عرفتها عناصر القوائم المالية الثلاثة: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول خارج الميزانية، انطلاقا من التحليل الأفقي والعمودي.

1.1 تطور عناصر ميزانية البنك الوطني الجزائري:

عرفت ميزانية البنك الوطني الجزائري تغيرات وتقلبات خلال طول فترة الدراسة وهو ما يظهره الملحقان رقم (09) و (10) والجدولان رقم (12) و (13).

الجدول رقم (12): التحليل الأفقي لأصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الشيكات البريدية	24,45	3,74	2,39	(6,17)	(43,67)
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	(20,91)	21,84	3,30	8,68	5,04
أصول مالية جاهزة للبيع	(3,62)	5,49	1,89	235,45	(66,37)
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	(39,82)	(67,26)	812,76	(66,86)	66,27
سلفيات وحقوق على الزبائن	16,02	369,90	(75,50)	(8,59)	17,13
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	-	-	0,09	-	1281,69
الضريبة الجارية-أصول	(19,00)	48,45	(26,23)	16,85	2,26
الضريبة المؤجلة- خصوم	26,15	(6,13)	18,97	(6,54)	(14,41)
أصول أخرى	2,13	7,54	(25,43)	162,13	(50,43)
حسابات التسوية	(6,55)	3,76	(42,61)	11,95	50,06
المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة	120,75	2,06	11,51	17,12	4,07
العقارات الموظفة	-	-	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	(1,27)	(2,58)	(2,56)	(2,18)	3,03
الأصول الثابتة غير المادية	57,96	1,95	(12,60)	(24,89)	(18,02)
مجموع الأصول	6,10	19,90	3,76	4,57	(0,52)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

انطلاقا من التركيبة المتفق عليها حول ميزانية البنك والقائمة أساسا على شقين رئيسيين شق الاستخدامات وشق الموارد المالية، فإنه وبإلقاء نظرة على إجمالي الأصول الخاصة بالبنك الوطني الجزائري، يتبين لنا وبوضوح تام أنه قد تسجيل نموا في مجموع أصوله خلال الأربع سنوات الأولى والتي تزايدت وبوتيرة متفاوتة من سنة إلى أخرى لتحقق أعلى نسبة نمو سقفت بـ 19,90% سنة 2014 لينخفض هذا المجموع في السنة الأخيرة ولو بنسبة طفيفة جدا بلغت حدود (0,52%) فبالرغم من ضعفه إلا أنه يعتبر حركة سلبية لمجموع الأصول وهو ما ينطبق أيضا على مجموع خصوم البنك تكريسا لمبدأ تساوي الأصول والخصوم وهو ما يؤشر على توسع وزيادة حجم نشاط البنك خلافا لسنة 2017 أين لعبت الظروف الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالجزائر واقتصادها دورا فعالا في الحد من توسع نشاط البنك.

وبالتعريج على سيولة البنك والمكونة أساسا من **الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية** فقد شهد تطورا ايجابيا خلال السنوات الثلاث الأولى خصوصا سنة 2013 أين تم تسجيل نسبة نمو قدرها 24,45% والممثلة لـ 14,03% من إجمالي الأصول لكن تراجعت هذه النسبة سنة 2017 بمقدار (43,67%) وهذا النقص راجع إلى التقلبات المسجلة خلال السنة المالية والتي تستحق بشكل أساسي مستويات سيولة أكثر إحكاما، إيصالات أقل، والمدفوعات ولكن أقل أهمية (تقلص التحويلات والسحوبات نقدا من بنك الجزائر)، وبالتطرق إلى استثمارات البنك المجسدة في شاكلة **سلفيات وحقوق على الهيئات المالية** فقد سجلت انخفاضا ملحوظا سنتي 2013 و2014 تواليا خصوصا سنة 2014 بمقدار (67,26%) والممثل لنسبة 2,10% من مجمل الأصول ليصل القمة بنسبة قياسية سنة 2015 بنسبة 812,76% ممثلة بـ 18,51 %من مجموع الأصول لتنخفض وتعاود الارتفاع مجددا سنتي 2016 و2017 على التوالي فبالرغم من استراتيجية البنك القائمة على مرافقة المؤسسات العامة والخاصة، إلا أن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية يتماشى مع الظروف المحيطة بالبنك والوطن ككل فتراجع النشاط العالمي للبنوك أدى إلى تخفيض نسبة القروض الممنوحة للمؤسسات في الخارج فضلا عن المنافسة الشرسة التي يتعرض لها البنك نتيجة انتشار بنوك عديدة في الوطن. بالمقابل فإن **السلفيات والحقوق على الزبائن** فنلاحظ ارتفاعها خلال سنتي 2013 و 2014 إذ بلغت النسبة ذروتها سنة 2014 حيث قدرت نسبة التطور ب 369,9% مشكلة 69,89% من كامل أصول البنك لتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2015 (75,5%) لتواصل الانخفاض في السنة الموالية لكنها ارتفعت سنة 2017 ويعود الانخفاض إلى شراء الخزينة لبعض مستحقات مؤسسات عمومية وكذا إعادة هيكلة محفظة البنك للحد من مخاطر تركز الائتمان. في حين أن **الضريبة الجارية** فقد طرأت عليها سلسلة من التغيرات بدءا من

الانخفاض الملاحظ في السنة الأولى والذي تبعه تسجيل أعلى معدل نمو سنة 2014 والبالغ 48,45 % والممثل لنسبة 0,48% من الأصول لكن لم يدم طويلا إذ تبعه انخفاض معتبر سنة 2015 (26,23%) ليشهد ارتفاعا من جديد سنتي 2016 و2017.

أما **الضريبة المؤجلة** فقد بصمت على ارتفاع قياسي سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 والمقدر بـ 26,15% والممثلة لـ 0,03% من إجمالي الأصول لكن لم يدم طويلا إذ انخفض سريعا سنة 2014 ليعاود الارتفاع سنة 2015 ولمدة سنة واحدة فقط إذ عاودت الانخفاض مرة أخرى ولمدة سنتين وبالأخص في سنة 2017 حيث سجلت تراجعا حادا قدر بـ (14,41%).

وبإلقاء نظرة على **الأصول الثابتة** فإنه يتبين لنا أنها شهدت تراجع طفيف خلال السنوات الأربعة الأولى (2013-2016) لكن ارتفعت هذه النسبة سنة 2017 حيث أن الزيادة الحاصلة سنة 2017 هي بسبب حيازة البنك لتجهيزات وبنايات فيما يعكس الانخفاض ارتفاع قيمة اهتلاكات أصول البنك الثابتة، أما **الأصول الغير ملموسة** فعرفت ارتفاعا خلال سنتي 2013 و 2014 وخصوصا سنة 2013 أين سجلت ذروة التطور مقارنة بسنة 2012 والتي قدرت بـ 57,96 % إذ مثلت 0,01% من الأصول ليسجل انخفاض بدءا من سنة 2014 إلى غاية 2017 خصوصا سنة 2016 أين تم تسجيل هبوط كبير قدر بـ (24,89%)، ويمكن توضيح التطورات الحاصلة على أصول البنك الوطني في الملحق رقم (11).

الجدول رقم (13): التحليل الأفقي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017:

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
البنك المركزي	-	-	-	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	(69,42)	380,30	157,78	(53,35)	(18,77)
الديون اتجاه الزبائن	13,06	16,30	(0,59)	(3,37)	9,60
ديون ممثلة بورقة مالية	6,65	7,79	1,72	(25,10)	15,32
الضرائب الجارية- الخصوم	31,53	(17,32)	21,94	2,26	(9,22)
الضرائب المؤجلة -الخصوم	68,48	39,96	37,06	0,44	0,22
خصوم اخرى	3,45	0,11	(62,89)	31,32	(21,12)
حسابات التسوية	(34,09)	62,06	(29,14)	22,36	32,38
مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء	26,29	109,69	41,56	12,40	(21,29)
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	38,88	20,64	27,12	0,75	10,84
ديون تابعة	-	-	-	-	38,57
راس المال	-	-	-	-	-
الاحتياطات	14,03	7,33	23,33	18,73	20,84
فارق التقييم	1149,52	(75,76)	(14,09)	(350,34)	(16,01)
فارق إعادة التقييم	-	-	-	-	-
الترحيل من جديد (+ / -)	-	2851570	(0,00005)	-	-
نتيجة الدورة (+ / -)	11,25	(1,50)	(0,83)	6,37	(4,56)
مجموع الخصوم	6,10	19,90	3,76	4,57	(0,52)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

بالتطرق لجانب **الخصوم** فيمكن القول أن **الديون اتجاه الهيئات المالية** قد شهدت تذبذبا، حيث انخفضت سنة 2013 وبنسبة (69,42%) لترتفع بمستويات قياسية سنتي 2014 و2015 خصوصا سنة 2014، أين سجل ارتفاع شديد بلغ نسبة 380,3% ممثلة لـ 6,21% من مجمل الخصوم لتعاود الانخفاض مجددا على مدى سنتي 2016 و 2017 إذ يفسر الانخفاض الحاصل بتمكن البنك الوطني الجزائري من تسديد مستحقاته، وبسبب تراجع قدرة البنك على تمويل التجارة الخارجية ارتفعت هذه النسبة في بعض السنوات، أما **الديون اتجاه الزبائن** فقد ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 13,06% سنة 2013 و بنسبة 16,30% سنة 2014 إذ مثلت نسبة 66,49% من إجمالي الخصوم لكن سرعان ما انخفضت الودائع سنتي2015 و 2016 خصوصا سنة 2016 حيث تراجعت الودائع بنسبة (3,37 %) لتعاود الارتفاع مجددا سنة 2017، حيث أن الأسباب التي أدت إلى زيادة نسبة الودائع كارتفاع ثقة المودعين بالبنك وسرعته على توفير السيولة المطلوبة، وكذا ارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة من البنك على الودائع فضلا عن ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة وكذا انتشار البنك بوكالاته على كامل التراب الوطني.

في حين أن **الديون الممثلة بورقة مالية** يلاحظ عليها الارتفاع الذي شهدته على مدى 3 سنوات متتالية بدءا من 2013 إلى 2015 لتنخفض سنة 2016 بنسبة (25,10%) والتي كونت 0,50% من الخصوم لترتفع من جديد سنة 2017 بنسبة حددت بـ 15,32% والسبب في الارتفاع هو العجز في السيولة مما اضطره لطرح سندات الصندوق التي لاقت قبول واستحسان الجمهور، فيما شهدت **الضرائب الجارية** ارتفاعا قياسيا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 قدر ب 31,53% والتي تمثل نسبة 0,55% من خصوم البنك لتنخفض بنسبة معتبرة (17,32%) سنة 2014 لتعاود الارتفاع مجددا سنتي 2015 و 2016 مسجلة انخفاضا جديدا سنة 2017 وهذا بسبب اختلاف نسبة الضريبة المطبقة نظرا للنتيجة المحققة، بالمقابل فإن **الضرائب المؤجلة –الخصوم** فمن الواضح أنها عرفت ارتفاعا خلال طول فترة الدراسة إذ تراوحت نسبة النمو بين 0,22% سنة 2017 و 68,48% سنة 2013.

أما **المؤونات لتغطية المخاطر والأعباء** فنلاحظ عليها الارتفاع في السنوات الأربعة الأولى من الدراسة وخصوصا سنة 2014 الذي شهد ارتفاعا مقداره 109,69% حيث كانت تمثل 0,92% من مجمل الخصوم لتنخفض هذه النسبة سنة 2017 بمقدار (21,29%) وتعود الزيادة إلى زيادة نسبة تغطية الأخطار المتعلقة بالتزامات عن طريق التوقيع والخاصة بالمؤسسات العمومية التي تمت تغطيتها. و**الأموال لتغطية المخاطر البنكية العامة** فعرف هذا البند ارتفاعا على مدار سنوات الدراسة وبنسب ومستويات متفاوتة إذ سجلت سنة 2013 أكبر نسبة تطور والمقدرة بـ 38,88% والمقابلة لـ 2,58% من الخصوم في حين سجلت أقل نسبة تطور 0,75% سنة 2016 وما يفسر الارتفاع هو رفع البنك للاحتياطي المكون لمواجهة الأخطار البنكية العامة لارتفاع أخطار القروض.

أما فيما يخص الأموال الخاصة للبنك والمتكونة أساسا من **الاحتياطات** حيث ظهر على هذا البند ارتفاعا على مدى الخمس السنوات خصوصا سنة 2015 أين سجلت نسبة نمو قدرت بـ 23,33% والممثل لـ 4,82%من إجمالي الخصوم فيما بلغت أقل نسبة تطور 7,33% والمكافئة لـ 4,05% من الخصوم وكان ذلك سنة 2014 حيث يتم تكوين هذه الاحتياطات لحماية التدهور في قيم بعض أصول البنك وكذا إلى دمج نتائج الدورات السابقة التي لم يتم توزيعها، إضافة إلى **الترحيل من جديد** إذ حقق هذا البند نتائج متفاوتة بدءا من الثبات الذي شهده في السنتين الأولى لترتفع هذه النسبة ارتفاعا قياسيا سنة 2014 والذي بلغ 28515700% ولكن وفي سنة 2015 شهد انخفاضا طفيفا جدا ليعاود الثبات على مدار السنتين المتبقيتين وهو ما يدل على عدم قيام البنك بتوزيع نتائج الدورات السابقة دوما، في حين شهدت **نتيجة السنة المالية** ارتفاعا سنة 2013 قدر بـ 11,25% إذ مثلت 1,38% من مجموع الخصوم الكلي تنخفض على مدار السنتين التاليتين مسجلة ارتفاعا جديدا سنة 2016 متبوعا بانخفاض مقدر بـ (4,56%) سنة 2017 وهو ما يعكس تأثر البنك بالظروف المحيطة به وطنيا ودوليا. ويمكن تلخيص التغيرات السابقة الذكر في الملحق رقم (12).

2.1. تطور عناصر جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.

من الواضح أن عناصر جدول حسابات النتائج لم تسلم من التقلبات خلال فترة الدراسة والذي يمكن تبيانها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الناتج البنكي الصافي	76 451	19,18	78910	16,55	116641	47,82	103559	(6,40)	78282	(24,41)
الناتج الإجمالي للاستغلال	60 901	25,28	71910	18,08	41703	(42,01)	67935	90,29	55397	(30,19)
ناتج الاستغلال	42 253	16,49	39896	(5,59)	41703	4,53	43890	5,24	41365	(5,75)
ناتج قبل الضريبة	42 253	16,49	39896	(5,59)	41703	4,53	43890	5,24	41365	(5,75)
الناتج الصافي للسنة المالية	30 238	11,25	29784	(1,50)	29538	(0,82)	31420	6,37	29987	(4,56)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

طرأت على أرصدة جدول حسابات النتائج جملة من التغيرات تناوبت بين الانخفاض والارتفاع وهو ما يفسر بالتقلبات والتغيرات التي طرأت على الإيرادات وكذا النفقات والتي يمكن تلخيصها في:

شهد **الناتج البنكي الصافي** مسارا تطوريا خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة وخصوصا سنة 2015 إذ بلغت نسبة التطور 47,82% وهو ما يرجع لارتفاع الإيرادات البنكية للاستغلال مقابل المصاريف الاستغلالية لتنخفض هذه النسبة سنتي 2016 و2017 وخصوصا سنة 2017 والمقدر بـ (24,41%)، أما فيما يخص **الناتج الإجمالي للاستغلال** فقد شهد ارتفاعا معتبرا خلال سنتي 2013 و2014 لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة سنة 2015 بنسبة (42,01%) بسبب ارتفاع مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة لأصوله الثابتة المادية وغير المادية لتعاود الارتفاع مجددا وبنسبة قياسية سنة 2016 بلغت 90,29% لكن ومع حلول سنة 2017 عادت النسبة للانخفاض مجددا، في حين أن **ناتج الاستغلال** ميزه الارتفاع المعتبر المسجل سنة 2013 مقارنة ب 2012 والمقدر ب 16,49% تلاه انخفاض طفيف سنة 2014 والمقدر بـ (5,59%) لتعاود الارتفاع سنتي 2015 و 2016 منخفضة من جديد سنة 2017 إذ يعود التذبذب الحاصل إلى التغير المستمر في المخصصات والمؤونات المسترجعة ، بالمقابل فإن **الناتج الصافي للسنة المالية** فمن الواضح أنه قد ارتفع سنة 2013 مقارنة ب 2012 وبنسبة 11,25% لتنخفض بعدها وعلى مدار سنتين 2014 و 2015 لترتفع مجددا سنة 2016 لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا إذ عادت للانخفاض من جديد سنة 2017 وبنسبة (4,56%)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (16):

الشكل رقم (16): تطور عناصر جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017

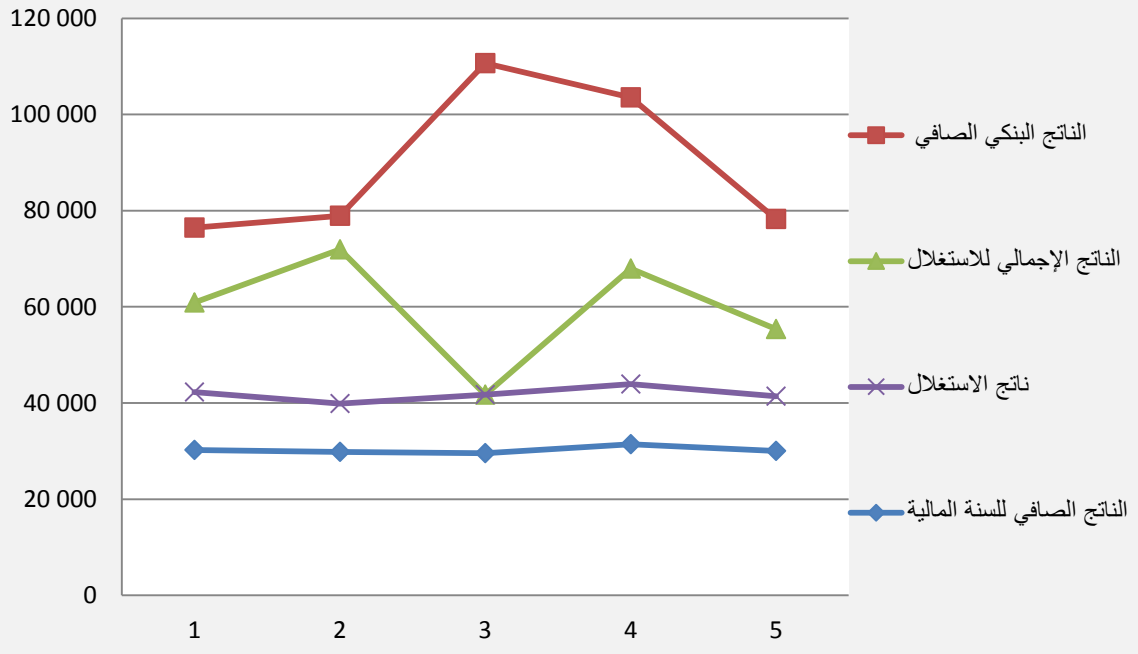

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

3.1. تطور عناصر جدول خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.

شهدت عناصر الالتزامات للبنك تغييرات يمكن إجمالها في الآتي:

الجدول رقم(15): التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
التزامات ممنوحة	1007646	0,44	1201719	19,26	1129826	(5,98)	873975	(22,65)	909151	4,02
التزامات محصل عليها	988424	2,38	1096271	10,91	1108725	1,14	995757	(10,19)	909259	(8,69)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

والشكل رقم (17) يوضح ذلك أكثر.

الشكل رقم (17): تطور عناصر خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017

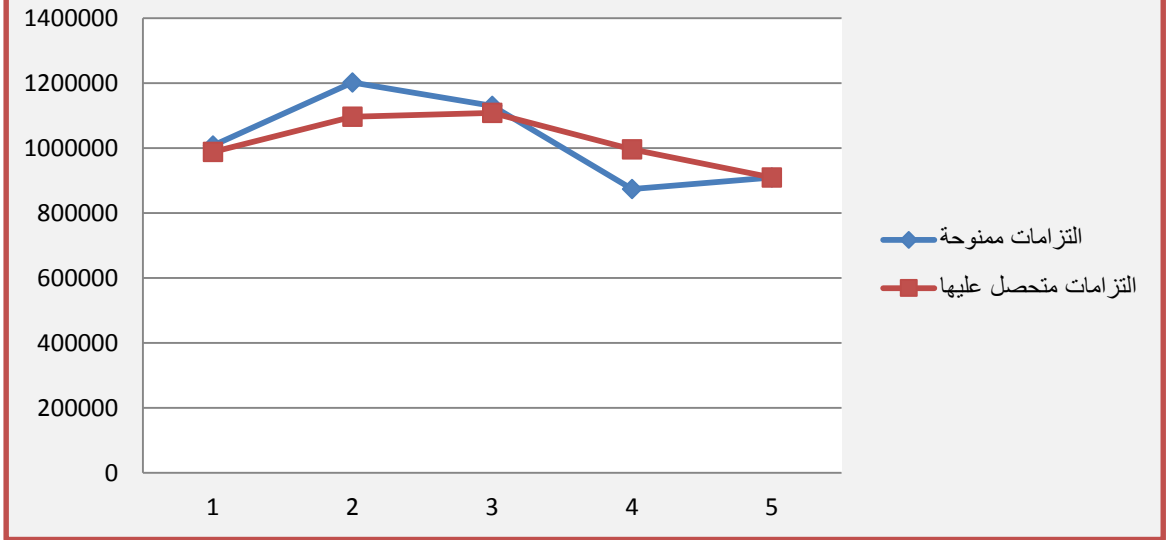

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك .

من خلال الاطلاع على جدول خارج الميزانية يمكن القول أن **الالتزامات الممنوحة** قد عرفت منحا تصاعديا خلال سنتي 2013 و 2014 تواليا وخصوصا سنة 2014 أين سجل البنك أعلى نسبة تطور بلغت 19,26% لتنخفض خلال السنتين المواليتين وبالأخص سنة 2016 أين شهد تسجيل أعلى

نسبة تراجع والذي قدر بـ (22,65%) معاودة الارتفاع مجددا سنة 2017 ولكن بنسبة طفيفة، ما يعود إلى تذبذب البنك في تحقيق العناصر المكونة للالتزامات المقدمة والمتمثلة أساسا في (التزامات التمويل لصالح الزبائن ولفائدة الهيئات المالية، التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية، التزامات ضمان بأمر الزبائن).

بالموازاة فإن **الالتزامات المحصل عليها** قد مرت بمرحلتين أساسيتين، فقد ارتفعت في السنوات الثلاث الأولى وبنسب ضعيفة نسبيا إذ بلغت أعلى نسبة نمو وتطور 10,91% سنة 2014 لتشرع في الانخفاض وبنسب معتبرة خصوصا سنة 2016 أين بلغ التدني نسبة (10,19%)، وهو ما يفسر بعدم استقرار بنود التزامات التمويل والضمان الواردة من المؤسسات المالية.

2. تحليل تطور أداء بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

حتى يتم تحليل وتقييم أداء البنك للفترة 2013-2017، للوقوف على الوضعية الحقيقة له سنعتمد على التحليل الأفقي والعمودي لمكونات قوائمه المالية، ومعرفة أهم التطورات التي عرفتها، وتحليل أسبابها ونتائجها.

1.2. تطور عناصر ميزانية بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

عرفت بنود ميزانية البنك التطورات الآتية خلال فترة الدراسة وهو ما يوضحه الملحقان رقم (13) و (14) و الجدولان رقم (16) و (17).

الجدول رقم (16): التحليل الأفقي لأصول بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية	(39,24)	32,45	(29,24)	25,41	63,30
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	-	-	304,23	(39,32)	(11,38)
أصول مالية جاهزة للبيع	79623,5	245,03	(23,80)	258,73	(5,85)
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	(9,88)	17,19	(31,15)	(82,54)	47,58
سلفيات وحقوق على الزبائن	30,47	16,82	40,69	28,70	14,88
أصول مملوكة إلى غاية الاستحقاق	(7,18)	46,37	(3,10)	(5,76)	(12,32)
الضرائب الجارية_أصول	9,61	(31,30)	(16,76)	15,28	(7,81)
الضرائب المؤجلة-أصول	1,73	(17,50)	(7,70)	13,75	(15,75)
أصول أخرى	(27,19)	(8,96)	14,66	(97,61)	8,23
حسابات التسوية	(59,52)	(56,16)	1,78	37,58	254,52
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة	(9,51)	4,17	10,77	1.01	18,27
العقارات الموظفة	-	-	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	(2,37)	(3,24)	(2,88)	(1,61)	(0,23)
الأصول الثابتة غير المادية	3,94	17,22	19,56	8,32	73,44
مجموع الأصول	(8,32)	22,26	0,83	(1,11)	21,30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

من المسلم كون الميزانية البنكية تتكون من عنصري الأصول والخصوم وبالاطلاع عليها، تبين لنا أن **إجمالي أصوله وخصومه** قد مرت بسلسلة من التغيرات المضطردة، إذ استهلت فترة الدراسة بانخفاض ملحوظ سنة 2013 بلغ حدود (8,32%) ليحقق ارتفاعا كبيرا خلال السنة الموالية (2014) بالغا نسبة 22,26% ليواصل الارتفاع سنة 2015 ولكن بصورة ضعيفة جدا ليليه انخفاض طفيف سنة 2016 لكن وبحلول سنة 2017 سجل البنك ارتفاعا مشهودا، ما يؤشر على تذبذب نشاط البنك وتوسعه وانكماشه من فترة لأخرى. 0

فيما يتعلق بسيولة البنك والمتمثلة في **الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية** فقد شهدت نقدية البنك انخفاضا معتبرا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 حيث قدر الانخفاض بـ (39,24%) والممثلة لـ 18,49% من الأصول لترتفع سنة 2014 إذ لم يدم الارتفاع طويلا ليبصم على انخفاض جديد سنة 2015 متبوعا بارتفاع على مدار السنتين الأخيرتين وخصوصا سنة 2017 إذ سجل ارتفاع كبير قدر بـ 63,30% ويدل الارتفاع المسجل إلى قيام البنك بفتح حسابات جديدة بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر.

فبالحديث عن استثمارات البنك والمتمثلة بدرجة أولى في **السلفيات والحقوق على الهيئات المالية** فإنه قد عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2013 لترتفع بعدها ولمدة سنة واحدة سنة 2014، لكن سرعان ما عادت للانخفاض على مدى سنتين وخصوصا سنة 2016 أين سجل انخفاض مقداره (82,54%) إذ ساوت هذه الأخيرة نسبة 3,52% من مجمل الأصول التابعة للبنك، لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2017 بمستوى كبير مقدر ب 47,58% وهو ما يؤكد تردد وتذبذب بنك الجزائري في تقديم القروض للمؤسسات المالية، في حين أن **السلفيات والحقوق على الزبائن** فشهدت ارتفاعا وتطورا خلال طول فترة الدراسة إذ بلغت أقل نسبة تطور سجلها البنك هي 14,88% سنة 2017 في حين كانت أعلى نسبة نمو وتطور سجلها البنك هي 40,69% سنة 2015 ممثلا 47,44% من الأصول وهذا ما يدل على توسع البنك في منح القروض للعملاء تطبيقا لسياسته القائمة على مرافقة العملاء وتسهيل تعاملاته معهم.

أما **الضريبة الجارية- الأصول** فقد سجلت الضريبة الجارية ارتفاعا طفيفا سنة 2013 متبوعا بانخفاض كبير سنة 2014 بلغ (31,3%) والتي تمثل 0,54% من الأصول الكلية، إذ استمر هذا الانخفاض أيضا سنة 2015. لكن وبحلول سنة 2016 سجل البنك ارتفاعا معتبرا قدر بـ 15,28% ليعاود الانخفاض مجددا سنة 2017 والسبب يعود إلى تغير نسبة الضريبة المطبقة تبعا للنتيجة المحققة.

بالمقابل فإن **الضريبة المؤجلة- الأصول** مرت بسلسلة من التقلبات بدءا بالارتفاع المسجل سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 متبوعا بالانخفاض المسجل خلال سنتي 2014 و 2015 خصوصا سنة 2014 إذ سجل تراجع وانخفاض مقدر بـ (17,50%) والمساوية لـ0,04 % من الأصول ليبصم على قفزة نوعية سنة 2016 مقدرة بـ 13.75% لتنخفض مجددا سنة 2017 ويشير ذلك إلى تخلف البنك في دفع الضرائب لبعض السنوات.

فيما يتعلق **بالأصول الثابتة** ما يمكن ملاحظته هو المسار التراجعي (السلبي) التي سجلها البنك على مستوى أصوله الثابتة إذ شهدت سنة 2015 أكبر تراجع مقارنة بسنة 2014 والمقدرة بـ (3,24%) والمقابلة لـ 0,70% من الأصول، في حين يمكن القول أن أدنى نسبة تراجع كانت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 والمقدرة بـ (0,23%) وهو ما يرجع إلى خسائر القيمة وارتفاع الاهتلاكات لأصول البنك. على العكس من ذلك فإن **الأصول غير الملموسة** شهدت منحى تصاعديا على مدار الخمس سنوات وبنسب مختلفة من سنة لأخرى، إذ أن أدنى تطور سجل سنة 2013 بنسبة تطور 3,94% فيما بلغت أكبر نسبة تطور 73,44% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 والتي كونت 0,02%من مجمل الأصول، وذلك راجع إلى اكتساب البنك لأصول معنوية كبرامج التسيير المستخدمة من قبل البنك، ويمكن تعزيز ما سبق بالملحق رقم (15).

الجدول رقم (17): التحليل الأفقي لخصوم بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017:

نسبة التطور (%)	2013	2014	2015	2016	2017
البنك المركزي	-	-	-	-	-
الديون المستحقة للمؤسسات المالية	(92,72)	0,72	(0,15)	11,52	(0,89)
الديون اتجاه العملاء	80,97	24,75	(1,00)	(3,91)	25,80
الديون الممثلة بورقة مالية	3,29	1,39	2,85	(12,83)	(6,60)
الضرائب الحالية- الخصوم	(29,29)	35,66	(6,56)	(4,38)	56,98
الضرائب المؤجلة –الخصوم	619,07	1359,59	(67,39)	108	2224,65
خصوم أخرى	0,96	38,45	22,78	(69,57)	89,72
حسابات المستحقات (التسوية)	(23,20)	0,56	(6,44)	78,02	35,17
مخصصات المخاطر والأعباء	31,71	(25,17)	(20,98)	10,34	(15,34)
صندوق المخاطر البنكية العامة	(3,68)	104,12	23,54	28,16	25,14
الديون الثانوية	-	–	-	-	–
رأس المال	31,58	-	-	50	-
الاحتياطات	(13,07)	10,57	23,86	(43,03)	56,11
فارق التقييم	2265,22	(22877,46)	25,53	2,62	12,18
فارق إعادة التقييم	-	–	-	-	–
الترحيل من جديد	-	(23,32)	–	-	-
نتيجة الدورة	(41,13)	61,20	(0,96)	3,45	65,93
مجموع الخصوم	(8,32)	22,26	0,83	(1,11)	21,30

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

من ناحية أخرى فإن جانب **الخصوم** بدوره شهد جملة من التغيرات فبالنظر إلى **الديون تجاه الهيئات المالية** فمن الملحوظ أنها قد شهدت سلسلة من التغيرات خلال فترة الدراسة، أين سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2013 بنسبة (92,72%) والممثلة لـ 0,05% من إجمالي الخصوم، لترتفع بشكل طفيف سنة 2014 لتعاود الهبوط سنة 2015. لكن ومن الواضح أن الديون المستحقة للمؤسسات المالية قد عاودت الارتفاع مجددا سنة 2016 بنسبة 0,81% والمكافئة لنسبة 6,88% من الخصوم، لتنخفض من جديد سنة 2017، مما يظهر على قدرة البنك على تسديد مستحقاته. كما أن **الديون اتجاه الزبائن** شهدت مستويات قياسية خلال سنتي 2013 و2014 خصوصا سنة 2013 أين سجل نمو قياسي مقارنة قدر بـ 80,97% والمقابلة لـ 79.54% من مجموع الخصوم لتنخفض النسبة في السنتين التاليتين وبالأخص سنة 2016 بنسبة تراجع بلغت (3,91%) لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2017. فارتفاع الودائع يدل على الثقة المكتسبة من العملاء اتجاه البنك وارتفاع الفوائد الممنوحة، أما الانخفاض فهو بسبب الظروف الاقتصادية التي أثرت على البنك مما اضطره لتخفيض الفوائد الممنوحة على الودائع. بالموازاة مع ذلك فإن **الديون الممثلة بورقة مالية** عرفت مرحلتين من التطور خلال سنوات الدراسة، إذ عرفت تطورا ايجابيا في الثلاث سنوات الأولى وخصوصا سنة 2013 أين سجل ارتفاع مقدر بـ 3,29 % ممثلة لـ 1,98% من الخصوم والسبب في ذلك هو قيام بنك الجزائر الخارجي بطرح سندات الصندوق من أجل الحصول على بعض السيولة ومن ثم لتدخل في مرحلة انخفاض بدءا من سنة 2016 وصولا إلى سنة 2017 وبالأخص سنة 2016 أين سجل تراجع مقداره (12,83%).

في حين أن **الضرائب الجارية–خصوم**، فما يمكن ملاحظته هو الانخفاض المعتبر سنة 2013 والمقدر بـ (29,29%) إذ مثلت 0,50% من الخصوم لترتفع سنة 2014 ولسنة واحدة فقط لتعاود الانخفاض مجددا خلال السنتين التاليتين لتحقق قفزة نوعية سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وبنسبة 56,98%، وهذا التذبذب هو ناجم عن الاختلاف في نسبة الضريبة المطبقة بالنظر إلى نتائج البنك. في ذات السياق فإن **الضرائب المؤجلة –خصوم** عرفت ارتفاعا ملحوظا وبشكل كبير خلال سنتي 2013 و 2014 لتنخفض بصورة معتبرة سنة 2015 بنسبة (67,39%) والمساوية لـ 0,0001% من مجمل الخصوم لتعاود الارتفاع في السنوات المتبقية وخصوصا سنة 2017 أي سجل مستوى قياسي بلغ 2224,65%.

من منظور آخر فإن **مؤونات تغطية المخاطر والأعباء** قد تحسنت سنة 2013 مسجلة ارتفاعا قدره 31,71% إذ تمثل 0,39% من الخصوم، لتنخفض هذه النسبة سريعا وعلى مدار سنتين متتاليتين وخصوصا سنة 2014 أين سجل تراجع مقداره (25,17%) لتعاود الارتفاع والانخفاض خلال سنتي 2016 و 2017 تواليا، إذ يعود الارتفاع المسجل إلى زيادة نسبة تغطية الأخطار المتعلقة بالالتزامات فيما يعود الانخفاض لقيام البنك بخفض هذه النسبة. في نفس الوقت فيما يخص **الأموال لتغطية المخاطر البنكية العامة** نلاحظ انخفاض البند في السنة الأولى، إذ تم تسجيل تراجع بقدر (3,66%) والمقابل لـ0,39% من الخصوم الكلية لتسجل ارتفاعا على مدار أربع سنوات وخصوصا سنة 2014، أين تم

تسجيل ذروة التطور والمقدر بـ 104,12% ويعود الارتفاع المسجل إلى قيام البنك برفع الاحتياطي المخصص لمواجهة الأخطار البنكية العامة، بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التوسع في سياسته الائتمانية والتي تتضمن قروض القطاع العام.

وبالتطرق إلى الأموال الخاصة للبنك محل الدراسة وانطلاقا من أحد مكوناته وهو **الاحتياطات** فقد شهدت انخفاضا في السنة الأولى متبوعا بارتفاع ملحوظ خلال سنتي 2014 و 2015 تواليا لتنخفض مجددا سنة 2016 بنسبة (43,03%) والممثلة لـ 1,70% من مجموع الخصوم، لتبصم على ارتفاع كبير سنة2017 بلغ 56,11 % ويشير الارتفاع في هذه النسبة إلى قيام البنك بتكوين الاحتياطات لحماية قيم بعض وكذا دمج الأرباح التي قرر البنك عدم توزيعها. بالموازاة مع ذلك فإن **الترحيل من جديد** قد شهد ثباتا نسبيا سنة 2013 لتتراجع سنة 2014 بمقدار (23,32%) والمكافئ لـ 0,69% من الخصوم الكلية، لتعاود الاستقرار من جديد بدءا من سنة 2015 وإلى غاية انتهاء مدة الدراسة، مما يدل توزيع البنك لنتائج دوراته السابقة. وفي الأخير فإن **نتيجة السنة المالية** عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2013 إذ سجل تراجع بقيمة (41,13%)، لترتفع هذه النسبة في السنة الموالية لكنه لم يدم طويلا إذ انخفضت مجددا سنة 2015 لتعاود الارتفاع مجددا في السنتين الأخيرتين خصوصا سنة 2017 بارتفاع بقيمة 65,93 % والممثل لـ 1,84% من إجمالي الخصوم، وهو ما يدل على عدم استقرار نشاط البنك. ويوضح الملحق رقم (16) أهم التطورات التي لحقت بخصوم البنك الخارجي.

2.2. تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

من الملاحظ أن عناصر **جدول حسابات النتائج** قد شهدت جملة من التغيرات والتي يمكن أن نوجزها في:

شهد **الناتج البنكي الصافي** ارتفاعا خلال طول فترة الدراسة وخصوصا سنة 2017 أين سجل تطورا قدره 38,5% ما يعود إلى ارتفاع الإيرادات مقارنة مع مصاريف الاستغلال، من جهة أخرى فإن **الناتج الإجمالي للاستغلال** عرف نفس المسار الذي شهده الناتج البنكي الصافي ولكن بنسب مختلفة نسبيا خصوصا سنة 2014 ذروة التطور بنسبة 71,89% وهو ما يعود إلى تراجع الأعباء العامة وكذا الاهتلاكات، في حين أن **ناتج الاستغلال** ما ميزه التراجع الملحوظ خلال سنة 2013 متبوعا بارتفاع قياسي سنة 2017 وبنسبة بلغت 68,08% وما كان سببا في هذا التغير هو التذبذب في مخصصات المؤونات وخسائر القيمة التي لم تعرف استقرارا. بالمقابل فإن **الناتج قبل الضريبة** مر بانخفاض في السنة الأولى قبل أن تتطور وبشكل ملحوظ خلال السنوات التالية. أما فيما يخص **الناتج الصافي للسنة المالية** يمكن القول أنه شهد انخفاضا خلال السنة الأولى لتشرع في الارتفاع المتواصل على مدار الأربع سنوات الأخيرة وخصوصا سنة 2017 والمقدر بـ 65,93% لنفس الأسباب السابقة. وهو ما يظهره الشكل رقم (18).

الشكل رقم (18): تطور عناصر جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

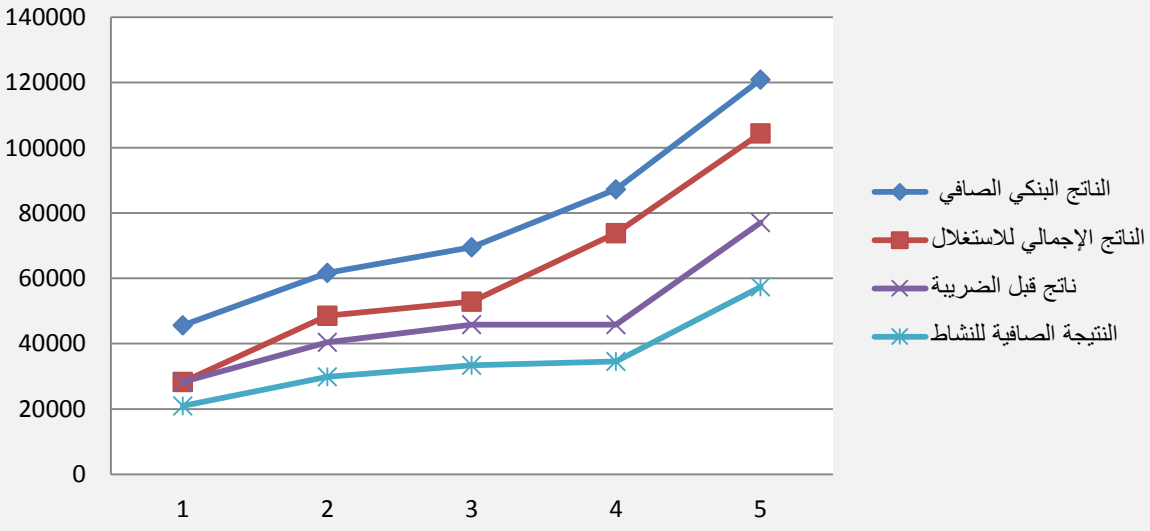

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الجدول رقم (18): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017:

الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الناتج البنكي الصافي	45663	2,50	61663	35,04	69574	12,83	87266	25,43	120867	38,5
الناتج الإجمالي للاستغلال	28254	8,42	48567	71,89	52882	8,88	73852	39,65	104 474	41,46
ناتج الاستغلال	28310	(39,81)	40381	42,64	45851	13,54	45842	(0,02)	77 050	68,08
ناتج قبل الضريبة	28310	(39,81)	40428	42,80	45851	13,41	45864	0,02	77 060	68,02
النتيجة الصافية للنشاط	20932	(41,13)	29809	42,41	33419	12,11	34572	3,40	57366	65,93

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

3.2. التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

يمكن إجمال التطورات التي عرفتها التزامات البنك خلال الفترة 2013-2017 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): التحليل الأفقي لجدول خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الالتزامات المقدمة	735466	(7,59)	828968	12,71	1573661	89,83	1588495	0,94	1347337	(15,18)
الالتزامات المحصلة	719333	(6,34)	823232	14,44	1141702	38,69	1161212	1,71	1115884	(3,90)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية للبنك.

من الجلي أن **الالتزامات الممنوحة** قد طرأ عليها تغيرات، إذ تميزت بعدم الاستقرار، حيث شهدت سنة 2013 انخفاضا لتشرع بعدها في الارتفاع بدءا من السنة الثانية وعلى مدار ثلاث سنوات متتالية وبنسب متباينة تماما وخصوصا سنة 2015 أين سجل أعلى ارتفاع له بنسبة بلغت 89,83 % لتخفض هذه الأخيرة سنة 2017 وبنسبة معتبرة كانت الأعلى خلال فترة الدراسة والبالغة (15,18%) وهو ما يفسر بتغير التزامات التمويل لفائدة الزبائن والهيئات المالية وكذا التزامات الضمان.

وبالعودة إلى **الالتزامات المحصل عليها** فهي بدورها شهدت نفس المسار التطوري الذي عاشته الالتزامات المقدمة إذ سجلت انخفاضا صنف بالتراجع الأعلى سنة 2013 والبالغ (6,34%) لتدخل مرحلة الارتفاع من 2013 وإلى غاية 2016 وبالأخص سنة 2016 أين حقق البنك القيمة المثلى له خلال طول هذه الفترة بتحقيقه نمو بمقدار 38,69% ولتنخفض مجددا سنة 2017 وهذا راجع إلى التذبذب الكبير في التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية. والشكل رقم (19) يوضح ذلك:

الشكل رقم (19): تطور عناصر خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

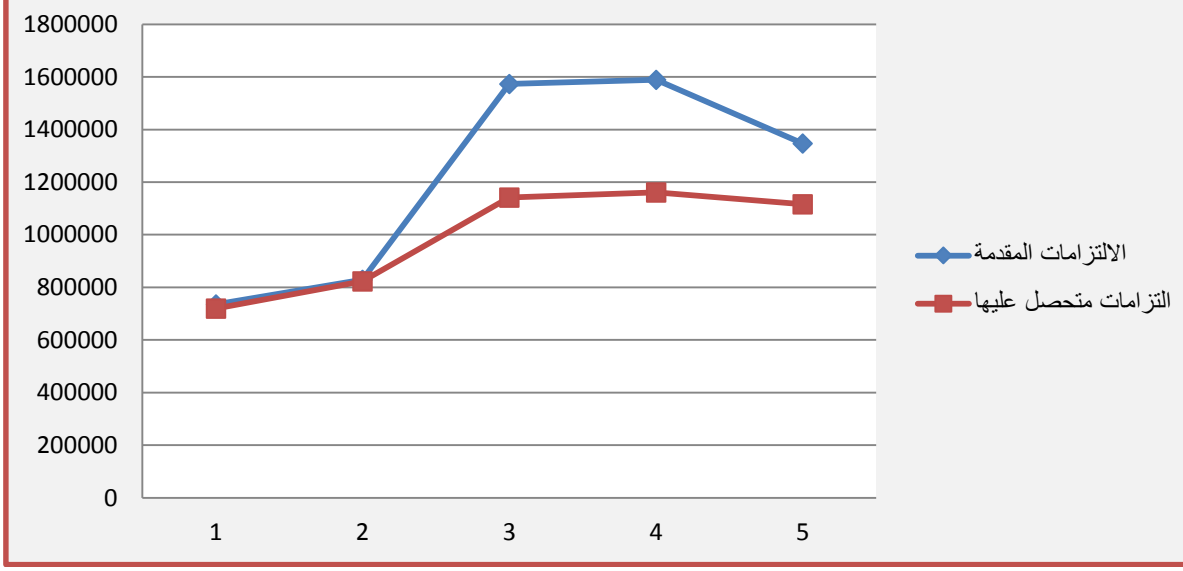

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

المطلب الثالث: أثر السيولة على ربحية البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

إن معرفة أثر السيولة على الربحية أو بمعنى آخر العلاقة بين السيولة والربحية لا يتحقق إلا من خلال حساب نسب السيولة والربحية.

1. نسب السيولة في البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي:

إن من أهم الأدوات التي تمكن البنوك من تقدير سيولتها وتقييم أداءها هي نسب السيولة والتي سنسقطها على البنكين العامين (البنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي) ، حيث يوضح الجدول رقم (20) أهم نسب السيولة للبنكين خلال الفترة 2013-2017.

الجدول رقم (20): نسب السيولة للبنك الوطني والبنك الخارجي الجزائري للفترة 2013-2017.

النسبة	البنك	الفتـــــرة				
		2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد النقدي	BNA	19,80	16,54	15,01	16,23	14,87
	BEA	22,66	24,17	17,26	22,36	29,44
السيولة القانونية	BNA	33,90	28,52	25,83	58,06	28,06
	BEA	23,20	26,55	22	28,66	34,30
الاحتياطي القانوني	BNA	11,60	10,87	9,58	7,11	7,30
	BEA	11,70	11,75	11,74	7,77	7,88
معدل الإقراض	BNA	95,79	98,07	92,98	82,37	94,51
	BEA	80,96	76,26	82,75	81,87	77

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

بإلقاء نظرة على الجدول، فإنه يمكننا القول أن **نسبة الرصيد النقدي** سجلت مستويات متدنية على طول فترة الدراسة إذ أنه وفي سنة 2013 تم تسجيل أعلى نسبة والمقدرة بـ 19,80% إلا أنها انخفضت تدريجيا خلال السنتين التاليتين لتبلغ 15,01 % لترفع بحلول 2016 لتبلغ نسبة 16,23% إلا أنها عاودت الانخفاض مجددا خلال سنة 2017 مسجلة أدنى قيمها والبالغة 14,87% ففي المجمل فهي أقل من القيمة المقبولة وحتى الخاصة بالنظام البنكي وهي 23.74%، وهو ما يؤكد عدم تمتع البنك بقدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه الودائع، بالمقابل فإن **نسبة الرصيد النقدي** لبنك الجزائر الخارجي شهدت تسجيل نسبة مقبولة سنة 2013 والتي بلغت 22,66% لتتحسن بصورة طفيفة جدا خلال سنة 2014 إذ سجل نسبة بلغت 24,17% لتنخفض سنة 2015 مسجلة أدنى مستوياتها والبالغة 17,26% لتشرع في الارتفاع من جديد سنة 2016 إلى غاية 2017 إذ سجلت الذروة بـ 29,44%، وهو ما يؤشر على القدرة المقبولة للبنك على الوفاء بالتزاماته، بالمقابل فإن نسبة السيولة القانوني للبنك الوطني عرفت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الثلاث الأول لتحقق قفزة نوعية سنة 2015 بتحقيقها نسبة 58,06% ولتنخفض من جديد في السنة الأخيرة في حين أن البنك الخارجي حقق نمو خلال السنتين الأوليين لتنخفض سنة 2015 وتعاود الارتفاع لما تبقى من السنوات.

في حين أن **نسبة الاحتياطي القانوني** للبنك الوطني الجزائري فقد شهدت نسبة مقبولة سنة 2013 قدرت بـ 11,60 % إلا أنها باشرت في الانخفاض بدءا من سنة 2014 وصولا إلى سنة 2016 أين عرف تسجيل أقل نسبة والتي بلغت نسبة 7,11% لتعاود الارتفاع بمقدار طفيف جدا سنة 2017 ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني بالمقابل فإن إجمالي الودائع بدوره عرف تذبذبا

بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، من جهة أخرى فإن يمكن ملاحظة أن بنك الجزائر الخارجي قد حقق نسبة من **الاحتياطي القانوني** نسبة قدرت بـ 11,70% سنة 2013 لتتحسن بقدر طفيف جدا سنة 2014 لكنها انخفضت بحلول سنة 2015 ليستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2016 لتصل إلى 7,77% لترتفع مجددا سنة 2017 لكن بصورة طفيفة ويعود هذا التذبذب إلى التباين في حجم الودائع المحصل عليها من البنك بالموازاة مع تغيير نسبة الاحتياطي القانوني المفروض من البنك المركزي وفق الأوضاع الاقتصادية في البلد، حيث تجدر الإشارة أن النسبة المفروضة من البنك المركزي الجزائري بلغت نسبة 12% من 2013 إلى 2015 لتنخفض سنة 2016 إلى 8% وبعدها إلى 4% سنة 2017.

أما فيما يخص **معدل الإقراض** فسجل البنك الوطني معدلا عاليا سنة 2013 بلغ 95,79% ليرتفع هذه النسبة قليلا سنة 2014 ليشرع في الانخفاض وعلى مدار سنتين متتاليتين ليبلغ أدنى قيمة سنة 2016 والمقدر بـ 82,37% لترتفع سنة 2017 من جديد وهو ما يدل على توسع البنك في منح القروض من الودائع المتحصل عليها، بالمقابل فإن بنك الجزائر الخارجي شهد **معدل الإقراض** ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2013 إذ قدرت بـ 80,96% لتنخفض سنة 2014 ولمدة قصيرة، إذ أنها عاودت الارتفاع من جديد متبوعة بانخفاض على مدار سنتين خصوصا سنة 2017 إذ بلغت عندها هذه النسبة 77% فبالرغم من هذا التذبذب إلا أن قدرة البنك على منح القروض من خلال ودائعه تعتبر مرتفعة نسبيا.

والشكل رقم (20) يوضح الفروقات الموجودة:

الشكل رقم (20): نسب السيولة لبنكي BNAو BEA للفترة 2013-2017

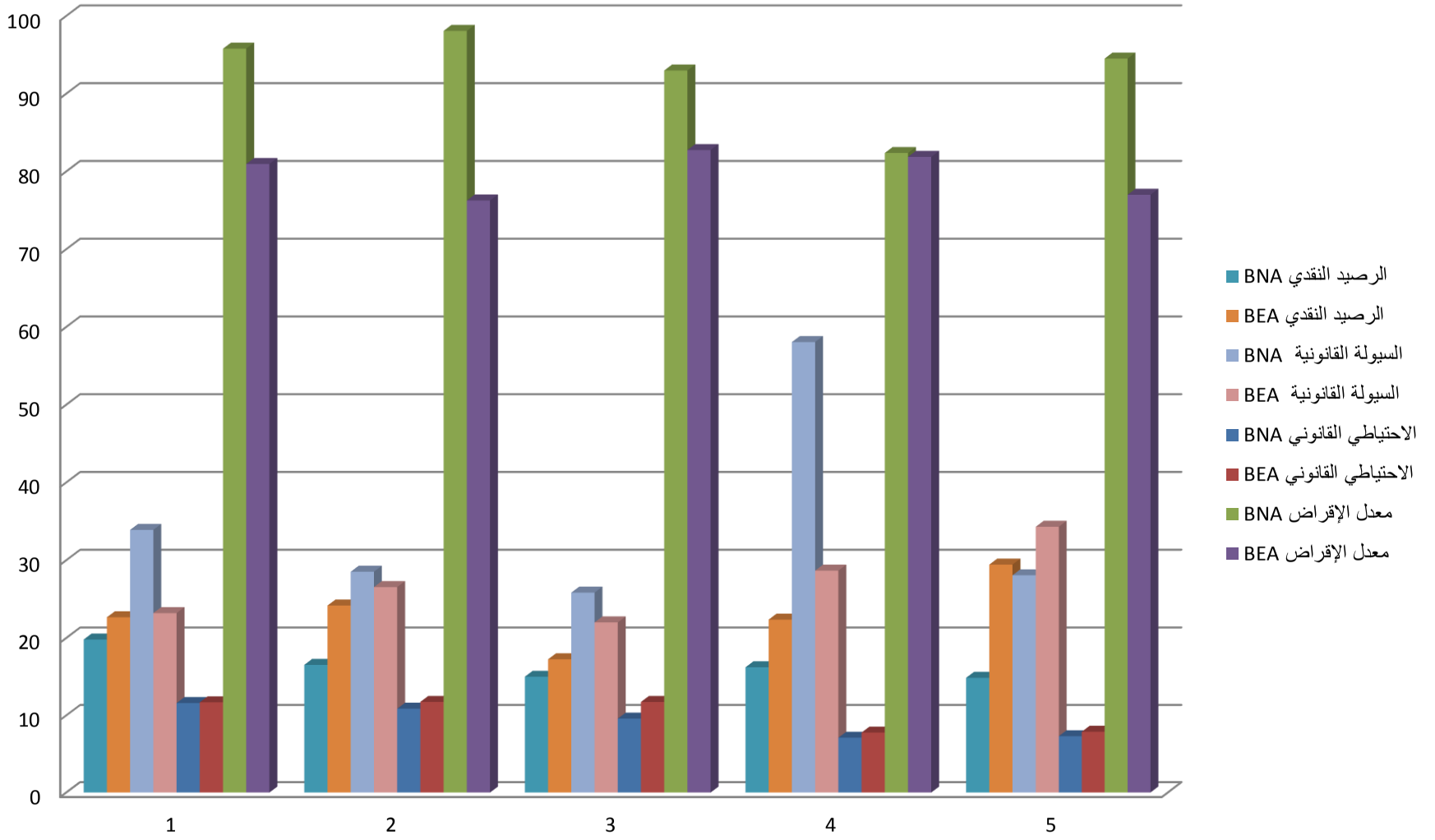

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

2. حساب نسب الربحية للبنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

بعد النظر في سيولة البنكين وجب علينا إلقاء نظرة على ربحية البنكين بمختلف نسبها لمعرفة مدى ارتباط هذين المتغيرين من جهة ومدى كفاءة البنكين في توظيف مواردهما.

الجدول رقم (21): نسب الربحية للبنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

النسبة	البنك	الفتـــــرة				
		2013	2014	2015	2016	2017
العائد إلى إجمالي الأصول (ROA)	BNA	1,38	1,14	1,09	1,11	1,06
	BEA	1	1,15	1,28	1,34	1,84
العائد على إجمالي الإيرادات (ROR)	BNA	31,70	26,19	20,74	23,79	19,04
	BEA	29,54	30,30	34,56	30,27	32,79
العائد على حق الملكية (ROE)	BNA	11,31	12,97	13,16	12,97	11,31
	BEA	10,26	13,23	13,57	13,06	18,29
العائد إلى إجمالي الودائع (ROD)	BNA	1,49	1,67	1,36	1,67	1,49
	BEA	1,22	1,39	1,58	1,69	2,25

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

استنادا للجدول يمكن القول أن **نسبة العائد إلى إجمالي الأصول** للبنك الوطني الجزائري قد شهدت نسبة ضعيفة سنة 2013 بلغت 1,38% لتنخفض على مدار السنتين وتعاود الارتفاع من جديد سنة 2016 لتنخفض مجددا سنة 2017 إذ بلغت نسبة 1,06 % وهو ما يدل على ضعف البنك في توليد الأرباح من خلال استغلال أصوله، في حين حقق بنك الجزائر الخارجي نسبا سارت في مسار إيجابي إذ انطلقت من نسبة 1%سنة 2013 لتبدأ في الارتفاع التدريجي لتختتم فترة الدراسة بتسجيل نسبة 1,84%، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى تطور قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استغلال أصُوله إلى أن النسب المحققة من البنكين يمكن وصفها بالضعيفة جدا نظرا لإمكانيات البنكين.

فيما يخص **نسبة العائد على إجمالي الإيرادات** فقد سجل البنك الوطني نسبة مرتفعة سنة 2013 إذ بلغت 31,70% لتنخفض خلال السنتين التاليتين لتعاود الارتفاع والانخفاض مجددا سنتي 2016 و 2017 تواليا ويرجع التذبذب إلى التذبذب في النتيجة المحققة من البنك، بالمقابل فإن البنك الخارجي حقق **نسبة عائد على الإيرادات** مرتفعة سنة 2013 قدرت بـ 29,54% لتشرع في التحسن من سنة لأخرى لتبلغ أعلى مستوى لها خلال الخمس سنوات إذ وصلت النسبة لـ 34,56% لتنخفض سنة 2016 ومرتفعة من جديد سنة 2017.

من جهة أخرى فقد شهد البنك الوطني فيما يخص **نسبة العائد على حق الملكية** تسجيل مسارين مختلفين إذ سجل ارتفاع النسبة خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة لتبلغ ذروتها سنة 2015 والمقدرة بـ 13,16% لتنخفض خلال السنتين التاليتين أين سجلت نسبة متدنية سنة 2017 وهو ما يرجع لتذبذب النتيجة المحققة، في الجهة الأخرى فإن ما يلاحظ هو أن بنك الجزائر الخارجي قد حقق **نسبة عائد على حقوق الملكية** يمكن وصفها بالمقبولة خلال سنة 2013 والمقدرة بـ 10,26% لتحقق ارتفاع ملحوظا خلال سنة 2014 تلاه تحسن طفيف جدا خلال سنة 2015 إذ قدرت النسبة في هذه السنة بـ 13,57% لكن لم يدم هذا التحسن كثيرا إذ تراجعت مع حلول سنة 2016 لتعاود تسجيل قفزة ايجابية سنة 2017 بنسبة 18,29% وهو ما يعود لتذبذب نتائج البنك.

أما فيما يتعلق **بنسبة العائد إلى إجمالي الودائع** فقد سجل البنك الوطني تذبذبا في نسبة عائد إلى إجمالي الودائع إلى أنها بقيت في نفس مجال التغير إذ قدرت نسبة السنة الأولى ب 1,49% لتتحسن قليلا خلال سنة 2014 ولتنخفض سنة 2015 وبحلول سنة 2016 عاودت النسبة الارتفاع مجددا ولتنخفض مرة أخرى في السنة الأخيرة، وهو ما يدل على ضعف قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال ودائعه التي تحصل عليها، مقارنة بالبنك الخارجي الذي حقق **نسبة العائد إلى إجمالي الودائع** يمكن وصفها بالضعيفة إذ بلغت نسبة 1,22% سنة 2013 لتبدأ في الارتفاع تدريجيا على مدار سنوات الدراسة لتختتم سنوات الدراسة بتحقيق أعلى قيمة قدرت بـ 2,25% سنة 2017، والشكل رقم (21) يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم (21): نسب الربحية لبنكي BNAو BEA للفترة 2013-2017

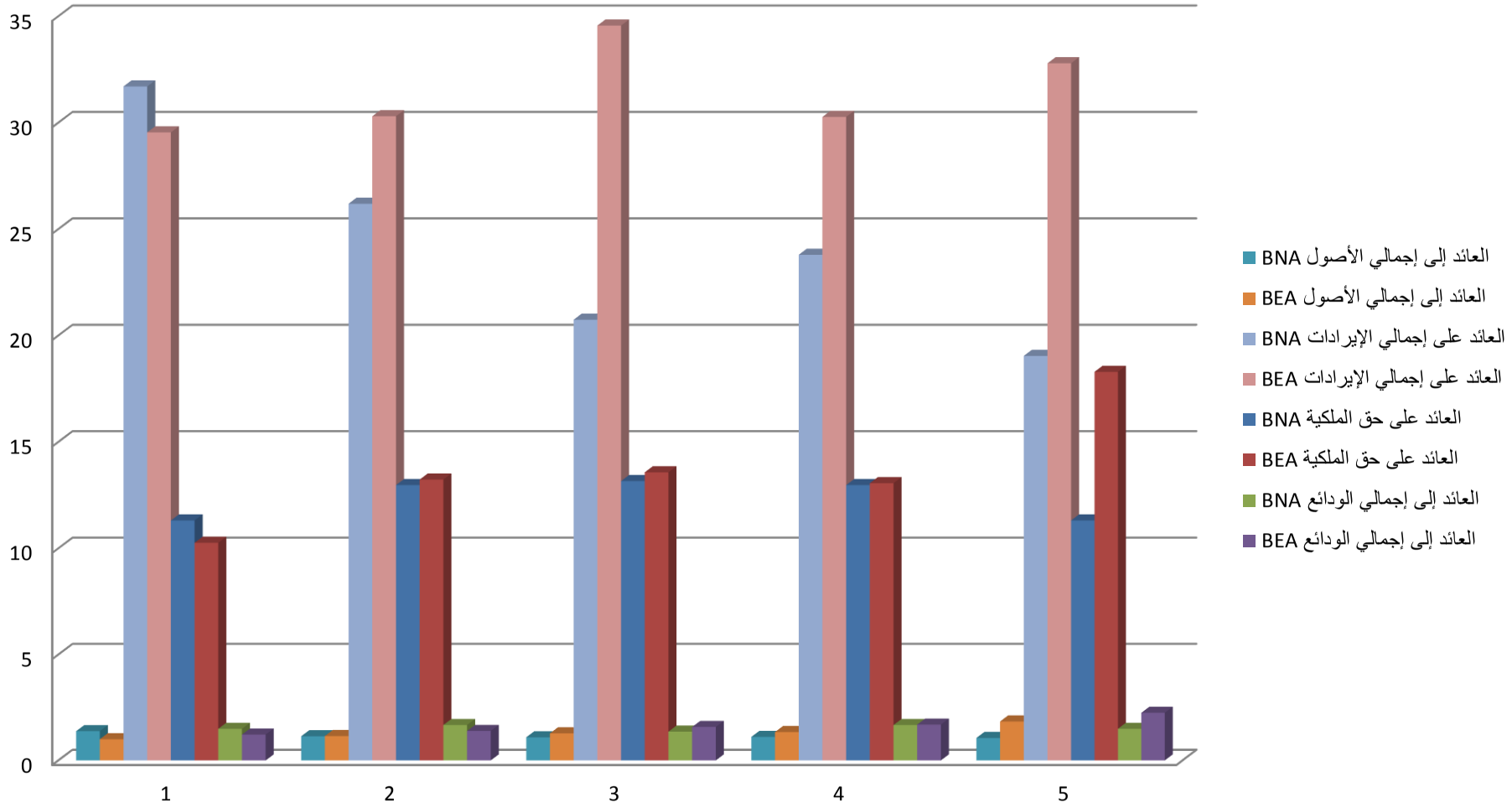

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنكين.

الشكل رقم (22) نسب السيولة والربحية للبنك الوطني للفترة 2013-2017

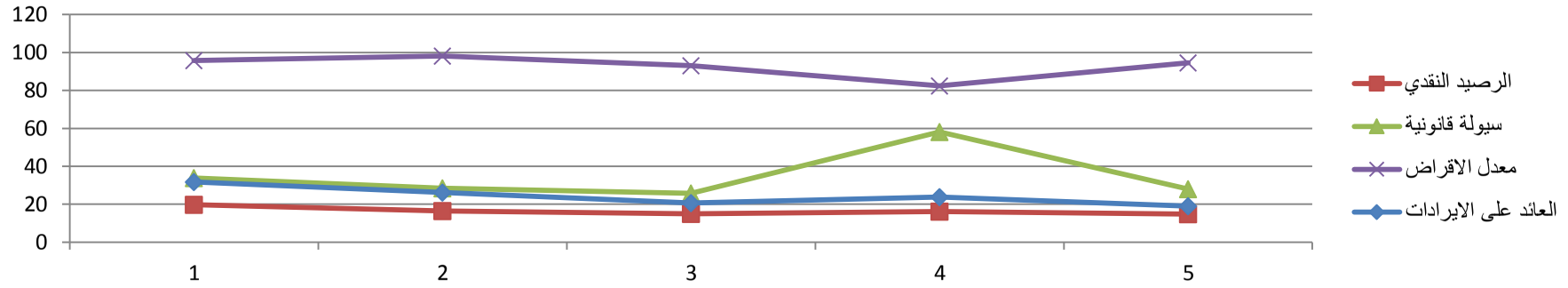

الشكل رقم (23): نسب السيولة والربحية للبنك الخارجي للفترة 2013-2017

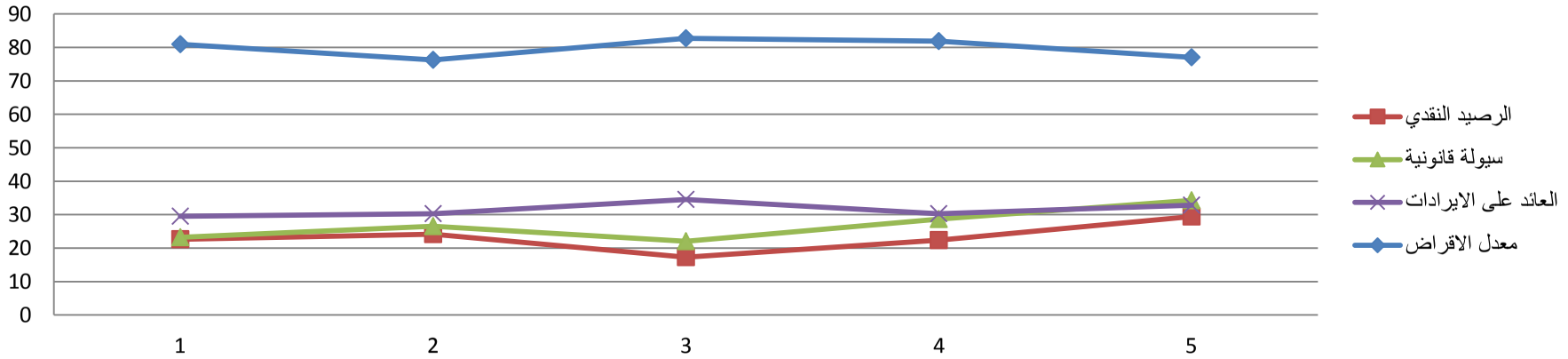

3. تقييم نتائج الدراسة للبنكين خلال فترة الدراسة:

استنادا على النتائج المحققة من طرف البنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي فيما يخص نسب السيولة والربحية للفترة 2013-2017 والشكل رقمين رقم (22) و (23) فيمكننا القول أن البنك الوطني حاز على نسب رصيد نقدي منخفضة نوعا ما كونها لم تصل للنسب المطلوبة، كما ميزها الانخفاض خلال أغلب الفترات، في حين أن سيولتها القانونية ورغم انخفاضها المتواصل عدى سنة 2017 إلا أنها تعتبر مقبولة بالموازاة مع ذلك فإن معدلات العوائد فهي ضعيفة جدا، على الرغم من وجود معدلات إقراض مرتفعة، مما يوحي بوجود خلل في كيفية تسيير الموارد المتاحة للبنك.

في حين أن البنك الخارجي حقق نسب رصيد نقدي طغى عليها الارتفاع سوى سنة 2015 أين انخفضت هذه النسبة وهو ما ينطبق على السيولة القانونية، في حين أن معدلات العوائد حققت ارتفاعا خلال أغلب فترات الدراسة عدى 2016.

على العموم يمكننا القول أن البنكين قد حققا معدلات سيولة توصف بالمتوسطة، بيد أنهما قد حققا نسبا متدنية جدا من الربحية، على الرغم من تحقيق معدلات مرتفعة نسبيا من التوظيف، الأمر الذي يعكس بوضوح العلاقة العكسية بين السيولة والربحية.

4. دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة محل الدراسة:

من خلال تحليل نتائج الدراسة المحصل عليها يمكننا القول أن:

- تحتفظ البنوك الخاصة محل الدراسة على العموم بمستويات عالية من السيولة تجاوزت في فترة الدراسة تلك المسجلة في النظام المصرفي والتي تقدر بـ 23.74%، في حين تقدر بـ 22.13% في البنوك العامة[81]، أين تفوق بنك الخليج على باقي البنوك بتحقيقه لأعلى المستويات خلال السنوات الثلاث الأولى، والتي تفوق حتى النسب المحققة في البنوك الخاصة العاملة في النظام البنكي والمقدرة بـ 33.11% سنة 2017، في حين أن البنك الوطني الجزائري كانت له أدنى النسب؛
- حقق بنك الثقة الجزائري حصة الأسد في معدلات الإقراض المرتفعة خلال سنوات الدراسة، ما يعكس التوسعات والانتشار التي عرفها البنك، وزيادة استثماراته، في حين تناوب بنك الخليج في السنتين الأوليتين مع بنك الخارجي الجزائري في السنوات الثلاث الأخيرة، على تحقيق أدنى المستويات، على الرغم من حجم العملاء الكبير الذي تتمتع به البنوك العامة؛
- تناوبت البنوك الخاصة: الخليج والثقة على تحقيق أعلى النسب من الربحية خاصة ما تعلق بالعائد على الإيرادات أو العائد على إجمالي الأصول، والتي تقارب النسب التي حققها النظام البنكي والمقدرة بـ 2.01% في العائد على الأصول، على العكس فأدنى المستويات حققتها

[81] تقرير بنك الجزائر، 2017.

البنوك العامة بالتناوب بين البنك الخارجي سنة 2013، والوطني خلال السنوات الأربع الأخيرة، على الرغم من امتلاكهم لحجم أصول كبير، لم يتم استثماره بالشكل الملائم في تحقيق العوائد المجزية، ما يظهر تفوق البنوك الخاصة على العامة في تحقيق العوائد من خلال استخدام أصولها وتحقيق الإيرادات، وهو ما يعكس كفاءة البنوك الخاصة في استخدام أصولها مقارنة بنظيرتها العامة؛

- حقق بنك الخليج أعلى معدلات على حق الملكية للفترة 2013-2015، ليحقق بعدها البنك الخارجي أعلى نسبة خلال سنة 2017، والتي قاربت النسب المحققة في النظام البنكي سنة 2017 والمقدرة بـ17.84 % في العائد على حقوق الملكية، في حين حقق بنك الثقة أدنى المستويات، بسبب ضعف الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية على العموم، ما دفع بنك الجزائر إلى الحث على زيادتها في السنوات الأخيرة، أين تقرر رفع رأس المال الأدنى للبنوك إلى 20 مليار دينار عوض 10 مليار دينار؛ [82]
- تداولت البنوك الخاصة على تحقيق عائد على إجمالي الودائع أكبر من البنوك العامة، فحقق بنك الثقة أعلى المستويات خلال الأربع سنوات الأولى من الدراسة، أما فيما يخص أدنى النسب فقد كانت من نصيب البنك الخارجي خلال سنتي 2013 و 2014، والبنك الوطني من 2015 – 2017.

[82] نقلا عن https://www.tsa-algerie.com/ar تاريخ الزيارة 2019/06/21 على الساعة 22.00

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل أين قمنا بإسقاط الجانب النظري على مجموعة من البنوك الجزائرية العاملة داخل التراب الوطني وبشقيها العامة والخاصة، حيث اقتصرت الدراسة على البحث عن العلاقة التي تربط بين السيولة والربحية وبغية تحقيق ذلك وقع الاختيار على مقارنة بين بنكين خاصين هما بنك الخليج وبنك الثقة فاختيار الأول كان نتيجة كونه من البنوك الرائدة بينما الثاني يصنف من البنوك الواعدة في الجزائر، في حين تم اختيار البنكين العامين وهما البنك الوطني وبنك الجزائر الخارجي كونهما من أكبر البنوك العامة كبرا وانتشارا في كامل ربوع الوطن.

فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في أداء النظام البنكي الجزائري (المتكون من 29 بنكا ومؤسسة مالية منها 6 بنوك عامة، و14 بنكا خاصا) سنة 2017 مقارنة بالسنوات الماضية، أين عرفت السيولة المصرفية ارتفاعا من 482.4 مليار دينار في أكتوبر 2017 إلى 1380.6 مليار دينار ديسمبر 2017، بسبب إدخال التمويل غير التقليدي في شهر نوفمبر، والسياسات السوق المفتوحة المعتمدة منذ شهر مارس. بيد أن الملاحظ دائما هيمنة البنوك العامة من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني بـ 1145 وكالة، غير أن البنوك الخاصة تعمل على زيادة كثافتها بتوسيع انتشارها الجغرافي بعدد 364 وكالة ما يمثل 25 % من إجمالي الوكالات على المستوى الوطني. إلا أنها لم ترتقي لتحقيق نتائج إيجابية على العموم، سواء ما تعلق بالسيولة والربحية، على الرغم من لجوء البنكين لطرح سندات الصندوق لتوفير السيولة، إلا أن عوائدها تبقى ضعيفة بفعل انخفاض هامش الفوائد والعمولات، وارتفاع المخاطر الائتمانية خاصة ما تعلق بالقروض العامة وقروض ANSEJ و CNAC ANGEM وغيرها، في حين أن البنوك الخاصة ورغم حداثتها، فقد خطت خطوة عملاقة نحو التغلغل والتربع على عرش النظام البنكي الجزائري واضعة صوب نظرها مزاحمة البنوك العامة ومحاولة جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن عبر مزيج من الخدمات المستحدثة والتسهيلات، فضلا عن تسخير أفضل الكفاءات لتسهيل معانقتها لهدفها المنشود. الأمر الذي انعكس على نتائجها المحققة والتي توصف بالمقبولة والمرضية، أين تفوقت على نظيرتها العامة سواء بتحقيق معدلات مرتفعة من السيولة أو نسبا منخفضة غير أنها مقبولة من الربحية.

فمع الاحتفاظ بمعدلات عالية من السيولة، تكون البنوك قد فوتت فرصا كبيرة لاستثمار مواردها في أصول مدرة للعوائد ومنها خاصة القروض، في ظل تحقيق معدلات عالية من التوظيف، الأمر الذي انعكس وبشكل سلبي على تحقيق معدلات أقل من الربحية. فعلى الرغم من امتلاك البنوك خاصة الخاصة للمقدرة على الوفاء بمتطلبات السحب المحتملة للمودعين، غير أنها ضيعت فرصا واسعة لتحقيق ربحية عالية، والذي يعود للعديد من الأسباب، منها أسباب كلية كالأوضاع الجيو سياسية التي تمر بها الجزائر والمنطقة والعالم، على الرغم من الانتعاش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد العالمي سنة 2017 مقارنة بالسنوات المالية، ما أدى لتفاقم الأزمة الاقتصادية وتراجع المداخيل ما ساهم في تقلص الادخار، أو

بسبب انتشار الاقتصاد الموازي وغير الرسمي، وأخرى اقتصادية بسبب النمط الاقتصادي المتبع في الجزائر، والذي أدى في الكثير من الأحيان حسب العديد من الخبراء لتثبيط عجلة النمو الاقتصادي، كعدم التحرير البنكي، قوانين الاستثمار السائدة، ما أدى لانخفاض نسب الفائدة المعتمدة على القروض، بفعل السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي. ومنها ما يعود لأسباب تخص البنوك بزيادة النفقات خاصة العامة منها لارتفاع الوكالات والفروع خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى أسباب اجتماعية كغياب ثقافة الاستثمار في الودائع لدى العديد من العملاء سواء بسبب تدني معدلات الفائدة المفروضة عليها، أو بسبب انتشار ثقافة الاكتناز والاستثمار في الأصول الثابتة كالعقارات والسيارات والذهب السائدة في المجتمع الجزائري، أو بسبب القناعات الدينية السائدة لدى شريحة واسعة من الجزائريين المحرمة للربا والفائدة، وعدم وجود خدمات تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية في هذه البنوك، وهو ما تفطن له بنك الجزائر بسن قانون البنوك التشاركية شهر ديسمبر 2018.

كما ننوه أن العلاقة بين السيولة والربحية تحتاج لسلسلة زمنية أكبر لمعرفة مدى الارتباط الحقيقي بين هاذين المتغيرين ومدى تأثير العوامل الاقتصادية عليها، وهو ما لم نستطع تنفيذه نظرا لشح المعلومات وعدم تعاون البنوك في هذا المجال من الدراسات.

الخاتمة

خاتمة عامة:

يعد القطاع البنكي من أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالنجاح الاقتصادي لأي دولة مرهون بوجود بنوك قوية وسليمة تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة.

وتشهد الصناعة البنكية اليوم تحولات هامة بفعل تغييرات عديدة في بيئتها الحديثة، نتيجة تنامي ظاهرة العولمة المالية والبنكية، وتشابك البنوك واشتداد المنافسة بينها. فلقد تغيرت البنوك من حيث طبيعة عملياتها، وظائفها، أنشطتها واستراتيجياتها وسياساتها المعتمدة. وهو ما شهدته الساحة البنكية الجزائرية مع التحرر البنكي والمالي منذ تسعينات القرن الماضي، وما صاحبه من دخول البنوك الخاصة المحلية والأجنبية لسوق المنافسة، وتنامى نشاط البنوك وازدياد انتشارها، ما ساهم بدرجة كبيرة في اشتداد المنافسة بينها. فإدارة البنوك تسعى إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الربحية العالية والوفاء بمتطلبات السيولة، إذ يسعى المالكون والمساهمون لتحقيق أعلى معدلات العوائد والربحية، في حين يهدف المودعون لضمان حصولهم على أموالهم متى أرادوها، في ظل خصوصية عملها القائم على أموال الغير، سواء إقراضا أو اقتراضا، مع تميزها بصغر حجم رؤوس أموالها، ما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة.

ولإضفاء صبغة علمية أكبر فقد حاولنا التحقق من الفرضيات الموضوعة بالقيام بدراسة حالة على عينة من البنوك الجزائرية سواء عامة وهما بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، أو خاصة هما: بنك الخليج في الجزائر وبنك الثقة الجزائري لفترة زمنية ممتدة على خمس سنوات من 2013 إلى 2017، كمحاولة للوقوف على واقع إدارة البنوك الجزائرية من خلال السياسات والاستراتيجيات المتبعة في كل من السيولة والربحية، وتقييمها مع القيام بدراسة مقارنة بينها.

لقد أسسنا بحثنا على مجموعة من الفرضيات ساهمت بوضع منهج لدراستنا وتحليل مختلف عناصرها، وفي الأخير كانت نتيجة اختبار هذه الفرضيات من خلال الدراسة التي أجريت وبفصليها النظري والتطبيقي.

بداية بالفرضية الأولى والتي أشارت إلى أن السيولة البنكية تتمثل فيما يملكه البنك من أموال تمكنه من مواجهة التزاماته، إذ تتكون من كل النقد السائل وكل الأصول ممكنة التسييل المملوكة للبنك وهو ما برهنا عليه من خلال التطرق إلى السيولة البنكية نظريا إذ توصلنا إلى أن السيولة البنكية هي توفر النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، في حين أنها مكونة من سيولة حاضرة (نقدية) وكذا سيولة شبه نقدية أي الأصول سهلة وسريعة التسييل.

أما الفرضية الثانية والقائلة بأن الربحية في البنوك هي العوائد التي يحققها البنك نتيجة قيامه بنشاطه واستثماره لأمواله، فقد إثبات ذلك نظريا أيضا إذ بات بإمكاننا القول أن الربحية هي زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم وهذا نتيجة قيام البنك باستثمار أمواله وودائعه وهو ما يبين صحة الفرضية المصاغة.

من جانب آخر فالفرضية والتي نصت على أن السيولة تؤثر بصورة عكسية على الربحية حيث أنه كلما زادت السيولة لدى البنك قلت ربحيته والعكس وهذا ما توصلنا إليه من خلال الجانب النظري أيضا حيث وجدنا أنه توجد علاقة عكسية بين هذين المتغيرين فارتفاع أحدها سيؤدي لانخفاض الآخر.

وأخيرا فالفرضية الرابعة والتي تطرقت إلى أن السيولة تؤثر على ربحية البنوك التجارية الجزائرية بمكونيها العامة والخاصة فبعد إخضاع عينة من البنوك العامة والخاصة العاملة في الجزائر فقد وجدنا أن هذه الفرضية تنطبق على البنوك الخاصة في حين أنها لا تظهر كثيرا في البنوك العامة نظرا لسوء تسيير الموارد المالية فضلا عن الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد.

النتائج:

توصلنا من خلال بحثنا هذا لجملة من النتائج نوجزها في:

- ❖ أن نسب السيولة والربحية تعد كمؤشر حقيقي لأداء وكفاءة البنوك من جهة وأداة لقياس المخاطر والانحرافات من جهة ثانية، وتستخدم من قبل كل البنوك سواء العامة أو الخاصة؛
- ❖ تفوق البنوك الخاصة من حيث الأداء رغم حداثتها، إلا أنها تعتبر منافس شرس للبنوك العامة؛
- ❖ التعثرات المالية للبنوك العامة وتحقيقها لعوائد منخفضة بالرغم من امتلاكها سيولة كبيرة ؛
- ❖ هدف البنوك الخاصة بدرجة هو الاستثمار من أجل تحقيق العوائد، في المقابل فإن البنوك العامة الجزائرية هدفها اجتماعي سياسي أكثر من كونها مستثمر حقيقي؛
- ❖ وجود وكالات تابعة للبنوك العامة تمتاز بأعباء تشغيلية ضخمة في المقابل فإنها لا تحقق أية عوائد وهو ما ينعكس سلبا على نتيجة البنك ككل؛
- ❖ اعتماد البنوك العامة على البنك المركزي ويقينها التام بأن أي عجز في سيولتها سيتم تداركه من البنك المركزي أدى بصورة كبيرة إلى ضعف تسييرها وهو ما أدى لتراجع العوائد.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نتمنى أن تساعد القائمين على البنوك محل الدراسة مستقبلا:

- ❖ على البنوك العامة الجزائرية بالخصوص العمل على بعث المنافسة مع البنوك الخاصة وهو ما سيساعد كثيرا في إثراء وتطوير القطاع المصرفي الجزائري الذي تزداد معاناته يوما بعد يوم؛
- ❖ الاهتمام بجانب الكفاءات إذ أنه يتوجب على البنوك العامة الجزائرية الاعتماد على الكفاءات في سوق الشغل من جهة ومن جهة أخرى تكوين الموظفين بالبنك بغية مسايرة الحداثة كون القطاع المصرفي يشهد تطورات رهيبة؛
- ❖ تحويل دور البنوك العامة من العمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية إلى العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية أي تحولها من أداة لدفع الأجور والمرتبات ومنح القروض

- ❖ التابعة لهياكل الدعم إلى شريك اقتصادي حقيقي ومستثمر كفئ يسعى لتحقيق العوائد، إضافة إلى إعادة النظر في بعض الوكالات التي تعد عبئ على البنك كونها تنفق ضعف ما تحقق؛
- ❖ حرص البنوك الخاصة على العمل على تسهيل بعض المعاملات الإدارية التي تصعب من مأمورية الطالب وتؤثر على جودة مخرجات بحثه؛
- ❖ اهتمام البنوك العامة بعملية الإفصاح الدوري عن قوائمها المالية إذ تتفوق البنوك الخاصة على البنوك العامة في هذه النقطة؛
- ❖ محاولة تغيير ذهنية مسيري بعض البنوك والتي ترى بأن إجراء دراسة على البنك التابع له أو التعاون في بعض المواضيع التي تخص الجانب المالي أمر محظور ولا نقاش فيه، إذ أن الغاية من إجراء الدراسة ليس الانتقاد أو المحاسبة والتدخل في صلاحيات الغير وإنما هو إثراء المواضيع وتقديم ملاحظات قد يغفل عنها القائمون على البنوك.

آفاق البحث:

إن الموضوع الذي تناولناه لا يعتبر سوى قطرة من فيض، فعلى الراغبين في التعمق أكثر في المواضيع التي تمس القطاع المصرفي عامة والبنوك خاصة الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية التي قد تكون منطلق لإشكاليات تنبثق منها مواضيع للدراسة:

- ❖ مقارنة أداء البنوك العامة والخاصة بناء على نسب السيولة والربحية؛
- ❖ إدارة مخاطر السيولة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ومدى تطبيق البنوك الجزائرية لذلك؛
- ❖ الاستراتيجيات التي تنتهجا البنوك في الموائمة بين السيولة والربحية؛
- ❖ مدى تأثير العوامل الاقتصادية على العلاقة بين الربحية والسيولة؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية، 2008؛ الأردن، 2009.
2. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، 2013؛
3. إسماعيل محمد هاشم :**مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976؛
4. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009؛
5. حسن، **إدارة المنشآت المالية (البنوك التجارية)**، الجزء الأول، بدون دار نشر، بدون سنة نشر؛
6. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011؛
7. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2018؛

a. ربيع محمود الروبي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الحقوق، بدون بلد نشر، 1985؛

8. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان الأردن، 2006؛
9. سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000؛
10. **سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019؛**
11. سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2006؛
12. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992؛

13. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009؛

14. صالح الأمين الأرباح، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، بنغازي، 1991؛

15. صبحي تادرس قويصة ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت، 1983؛

16. طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة والمصارف " قياس وضبط السيولة"**، الدار الجامعية، مصر، 2012-2013؛

17. عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2008؛

18. عبد السلام لفته، **إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012؛

19. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف" السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية"**، الدار الجامعية، مصر، 2007؛

20. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002؛

21. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993؛

22. فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة: مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2013.

23. فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006؛

24. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014؛

25. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008؛

26. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005؛

27. محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998؛

28. محمد مصطفى السنهورى، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008؛

29. محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2005؛

30. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003؛

31. محمود عساف، **إدارة المنشآت المالية" البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986،

32. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009؛

33. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات، مصر، 2008؛

34. وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية: إدارة السيولة في المصارف التجارية– البنوك الالكترونية – استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018؛

ب. الأطروحات:

ب.1. أطروحات الدكتوراه:

1. حورية قبايلي، إدارة **المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013–2014؛

2. خديجة سعيدي، **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل – دراسة حالة البنوك الإسلامية**–، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكير بلقايد–تلمسان، 2016–2017؛

3. سارة بركات، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية –دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015؛

4. سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية " دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية "**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2016–2017؛

5. شيماء يونس كاظم، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997–2011**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية– فرع العراق، العراق، 2014؛

6. عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك- دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016-2017

7. محمد بشير إبراهيم الزعبي، **استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء (دراسة تطبيقية)**، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، 2010-2011؛

8. مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018؛

9. منال هاني، **تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017-2018.

ب.2. أطروحات الماجستير:

1. إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2006-2007؛

2. باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006؛

بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008؛

3. تمارا القاضي، **إستراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011؛

4. زاهد حاج محمد، **دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة (دراسة تطبيقية)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011؛

5. سامية سعداوي، العوامل **المؤثّرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012 –دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015؛

6. سمية بن عويدة، الربحية في **تقييم أداء البنك: دراسة حالة بنك القرض الليوني Le crédit –lyonnais–**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012-2013؛

7. غانم مرهج، **دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014؛

8. محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، **تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة)**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8 العدد 1، العراق، 2018؛

9. هاني أحمد محمود دبيك، العلاقة **بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015؛

10. هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سورية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011.

ت. المجلات العلمية:

1. بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة– دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد السادس، العدد الرابع والعشرين، 2009؛

2. بلال نوري سعيد، عبد السلام لفتة سعيد، **تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية (دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co و Bank of America الأمريكيين)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، السنة الثالثة عشر، المجلد الأول، العدد 38،2016؛

3. خلف محمد حمد، **مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد الثاني والخمسون، 2017؛

4. رفد كاظم نصيف العبيدي، **اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، بغداد، المجلد 10 ، العدد 3 ،2018 ؛

5. عبد الرزاق الشحادة وآخرون، **مساهمة قواعد بازل في إدارة مخاطر المنظمات المصرفية–دراسة حالة مصرف عودة سورية–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دار التل للطباعة، البليدة، الجزائر، العدد 11، الجزء الأول، جوان 2015؛

6. عز الدين نايف، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2013؛

7. علاء عبد الحسين صالح الساعدي، **ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها : دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، المجلة العربية للإدارة، مصر، مج 53، ع –1 جوان 2015، تم تسليمه في جوان 2013، قبل للنشر سبتمبر 2013؛

8. علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 30– العدد الأول 2014؛

9. قيصر علي عبيد الفتلي، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 16 العدد 2،مارس 2014؛

10. ميثاق هاتف عبد السادة وآخرون، تقييم **الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية " دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية** " مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، المجلد السادس، العدد الأول علمي، 2008؛

11. نعيم سلامة القاضي وآخرون، **إدارة مخاطر السيولة البنكية وأثرها على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد الأول، 2017؛

12. وهيبة رجراج، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد5، 2014؛

ث. مواقع الانترنت:

1. https:// www.Bea.dz.
2. https://www.tsa-algerie.com/ar؛

ج. التقارير السنوية:

1. التقرير السنوي لبنك الثقة الجزائري من 2013 إلى 2017؛
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر الخارجي من 2013 إلى 2017؛
3. التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر من 2013 إلى 2017؛
4. التقرير السنوي للبنك المركزي 2009 و 2017.
5. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري من 2013 إلى 2017.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

أ. الكتب:

1. El Mehdi Ali Griguiche, **Liquidité, Flexibilité et Dynamique des régimes économiques**, Centre de Publication Universitaire, Tunis, 2006؛
2. Hennie van Greuning ,Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier**, Traduction de Marc Rozenbaum, Première Édition, Edition ESKA, Paris, 2003؛
3. Hervé Alexandre**, Banque et Intermédiation Financiére** , Economica, 2012؛
4. Laurence Scialom, **Economie Bancaire**, La Découverte , Quatrième Edition, Paris, 2008؛
5. Moorad Choudhry, Gino Landuyt, **The Futur Of Finance (A New Model For Banking And Investment**,) John Wiley And Sons , Inc, 2010
6. Shelagh Heffernan, **Modern Banking**, John Wiley and Sons, New jersey, USA, Ltd, 2005.

ب. المجلات:

1. Asmae Khomsi, Fawzi Britel, **La gestion du risque de liquidité: Comparaison entre les banques islamiques et les banques conventionnelles**, International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), Florida, USA, Vol.9, 2018.
2. Saliha Bentalha, Boualem Maouchi, **Le role de bales dans la gestion du risque de liquidité**, Revue Nouvelle Economie, Maroc, N°:13 –vol 02-2015.

الملاحق

الملحق رقم (01): التحليل العمودي لأصول بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017.

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الشيكات البريدية	46775312	33,66	60230137	34,06	49344833	27,82	29544542	15,60	61446277	23,92
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	24376	0,02	83740	0,05	9141893	5,15	18351676	9,69	14721310	5,73
سلفيات وحقوق على الزبائن	81240932	58,46	101162236	57,21	104883046	59,13	117870550	62,24	153825301	59,89
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	-	-	-	-	-	-	5131507	2,71	5131507	2
الضرائب الجارية-أصول	1407058	1.01	1577683	0,89	1273345	0,72	1372832	0,72	1267805	0,49
الضرائب المؤجلة-أصول	89485	0,06	100359	0,06	147638	0,08	164383	0,09	197093	0,08
أصول أخرى	124306	0,09	152829	0,09	36144	0,02	32957	0,02	37664	0,01
حسابات التسوية	2 228 363	1,60	3524031	1,99	650500	0,37	708244	0.37	400055	0,16
المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	15 675	0,01	15 675	0,009	15 675	0,009	15 675	0,008	15 675	0,006
الأصول الثابتة المادية	6 915 727	4,98	9820065	5,55	11698836	6,60	15989552	8,44	19552174	7,61
الأصول الثابتة غير المادية	141 300	0,10	152695	0,09	185601	0,10	200495	0,11	265938	0,10
مجموع الأصول	138962534	100	176819451	100	177377511	100	189382415	100	256860824	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (02): التحليل العمودي لخصوم بنك الخليج الجزائر للفترة 2013-2017. الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
ديون اتجاه الهيئات المالية	32024	0,02	2170	0.001	-	-	-	-	-	-
ديون اتجاه الزبائن	91645524	65,95	122863971	69,49	125339056	70,66	136255900	71,95	199946331	77,84
ديون ممثلة بورقة مالية	12793331	9,21	12955879	7,33	11947410	6,74	11574456	6,11	10549836	4,11
الضرائب الجارية-خصوم	1873911	1,35	1686029	0,95	1707388	0,96	1330377	70,	2054657	0,80
خصوم أخرى	7450637	5,36	9529897	5,39	8486515	4,78	8675252	4,5	8869385	3,45
حسابات التسوية	4754711	3,42	7634497	4,32	5207981	2,94	4886720	2,58	5057602	1,97
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	272340	0.2	368307	0.21	340929	0,19	406055	0,21	438412	0,17
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	1199395	0,86	1402123	0,79	1395460	0,79	1550243	0,82	2919085	1,14
رأس المال	10000000	7,20	10000000	5,66	10000000	5,64	10000000	5,28	10000000	3,89
احتياطات	597867	0,43	849620	0,48	1000000	0,56	1000000	0,53	1000000	0,39
الترحيل من جديد (+/-)	3307722	2,38	5516534	3,12	8324337	4,69	11071620	5,85	12387516	4,82
نتيجة السنة المالية (+/-)	5035072	3,62	4010423	2,27	3628435	2,05	2631793	1,39	3637975	1,42
مجموع الخصوم	138962534	100	176819451	100	177377511	100	189382415	100	256860824	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (03): تطور أصول بنك الخليج في الجزائر للفترة 2013-2017.

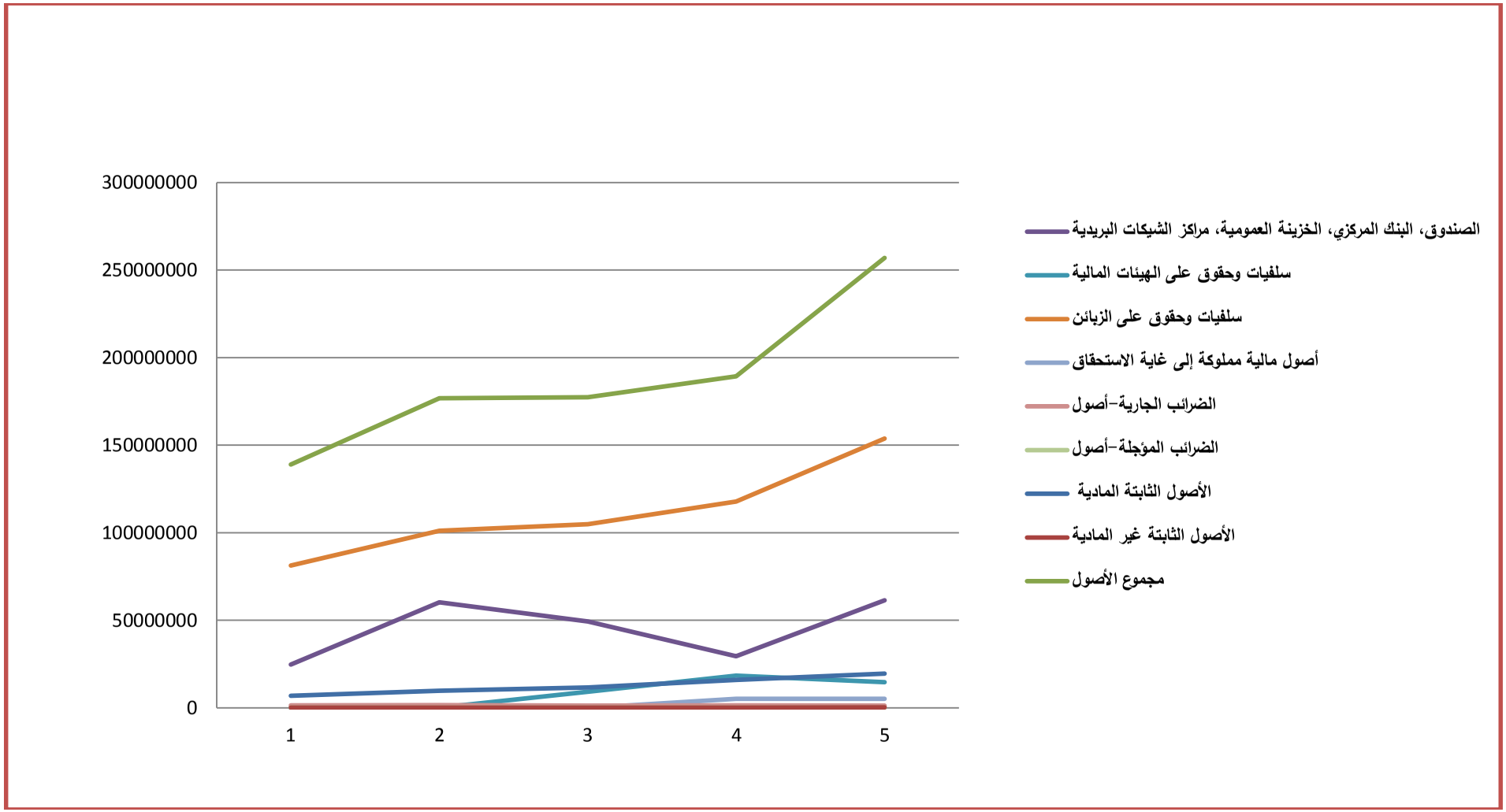

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (04): تطور خصوم بنك الخليج في الجزائر للفترة 2013-2017.

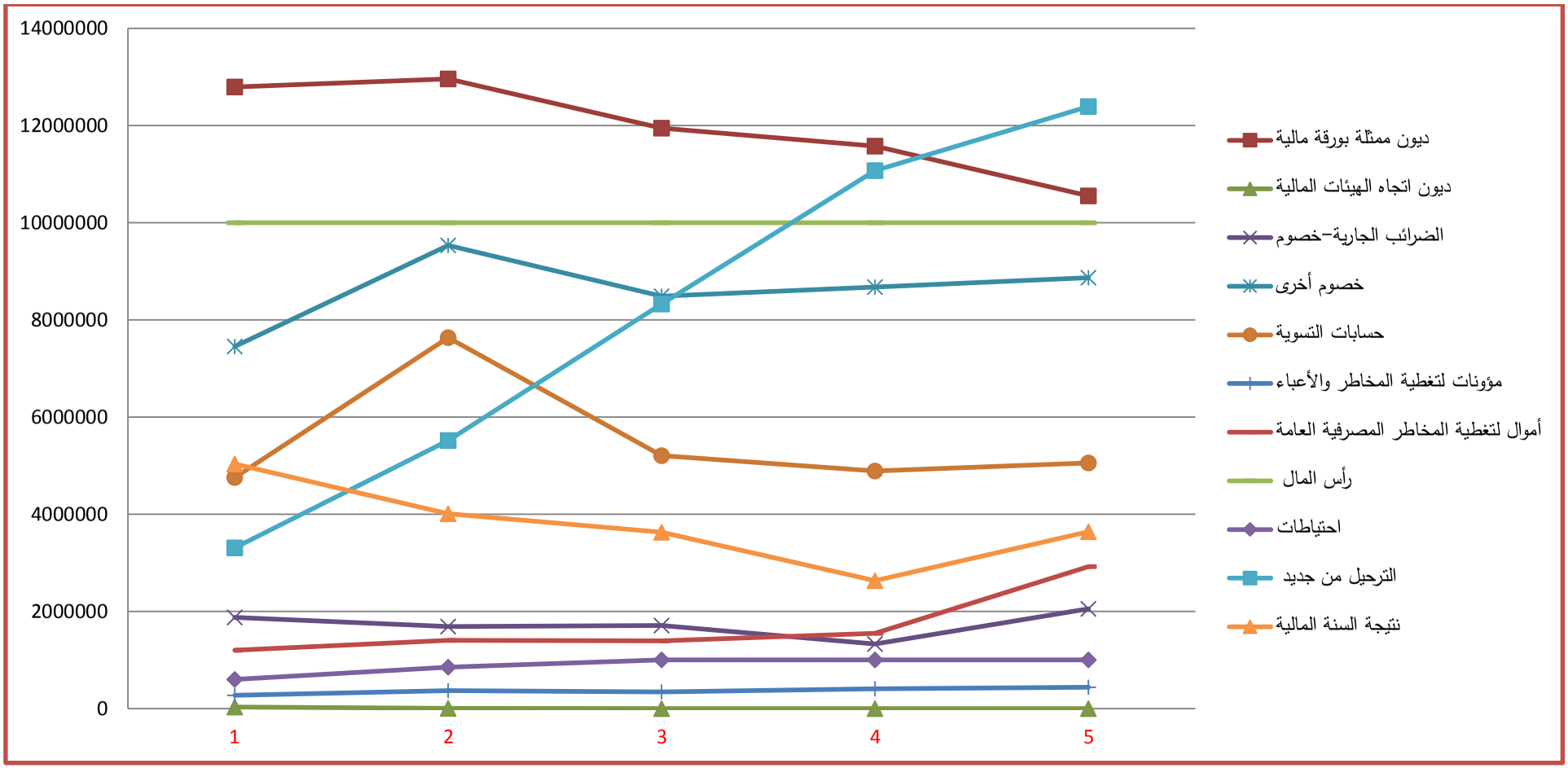

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (05): التحليل العمودي لأصول بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017 **الوحدة: ألف دينار جزائري**

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية	5 554 813	13,55	5 621 488	12,58	6 837 685	14,10	4 938 187	10,12	5832931	8,95
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	65 058	0,16	689 002	1,54	357 174	0,74	113 494	0.23	112919	0,17
سلفيات وحقوق على الزبائن	26666381	65,06	30 560 529	68,37	34 538 956	71,21	36 159 396	74,09	50715740	77,81
الضرائب الجارية-أصول	28 755	0,07	7 821	0,02	24 543	0,005	258 041	0,53	20162	0,03
الضرائب المؤجلة-أصول	34 071	0,08	16 195	0,04	19 863	0,04	21 134	0,04	20660	0,03
أصول أخرى	968 703	2,36	690 204	1,54	138 642	0,29	190 957	0,39	323875	0,50
حسابات التسوية	297 635	0,73	707 796	1,58	164 158	0,34	43 923	0,09	53541	0,09
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة	2 892 18 3	7,06	2 892 183	6,46	2 892 183	5,96	2 892 183	5,93	2892183	4,44
الأصول الثابتة المادية	4 409 424	10,76	3 436 036	7,69	3 456 539	7,13	4 103 901	8,41	5105236	7,83
الأصول الثابتة غير المادية	72 735	0,18	80 705	0,18	70 874	0,15	80 842	0,17	101634	0,16
مجموع الأصول	40989759	100	44701959	100	48500618	100	48802057	100	65178880	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (06): التحليل العمودي لخصوم بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017 .

الوحدة: ألف دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
ديون تجاه الهيئات المالية	177 564	0,43	190 392	0,43	141 598	0,29	1 043 069	2,14	3518435	5,40
ديون تجاه الزبائن	18 344 113	44,75	21 429 970	47,94	24 597 377	50,72	23 345 711	47,83	34898197	53,54
ديون ممثلة بورقة مالية	2 291 498	5,59	1 931 013	4,32	1 820 104	3,75	3 078 357	6,31	4103844	6,30
الضرائب الجارية-خصوم	272 763	0,66	146 068	0,33	237 125	0,49	70 874	0,15	141719	0,22
خصوم أخرى	669 401	1,63	1 599 105	3,58	1 237 449	2,55	670 509	1,37	875000	1,34
حسابات التسوية	749 949	1,83	576 221	1,29	660 855	1,36	682 789	1,40	993558	1,52
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	204 922	0,5	204 414	0,46	219 653	0,45	213 013	0,44	216327	0,33
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	402 387	0,98	474 689	1,06	517 461	1,07	471 577	0,97	689495	1,06
رأس المال	13 000 000	31,72	13 000 000	29,08	13 000 000	26,80	13 000 000	26,64	13 000 000	19,95
احتياطات	3 193 498	7.79	3 539 985	7,92	4 355 877	8,98	5 225 853	10,71	5561137	8,53
ترحيل من جديد (+/-)	276 109	0,67	0	-	-	-	-	-	-	-
نتيجة السنة المالية (+/-)	1407 554	3,43	1 610 102	3,60	1 713 119	3,53	1 000 304	2,05	1181169	1,81
مجموع الخصوم	40989759	100	44701959	100	48500618	100	48802057	100	65178880	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (07): تطور أصول بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017.

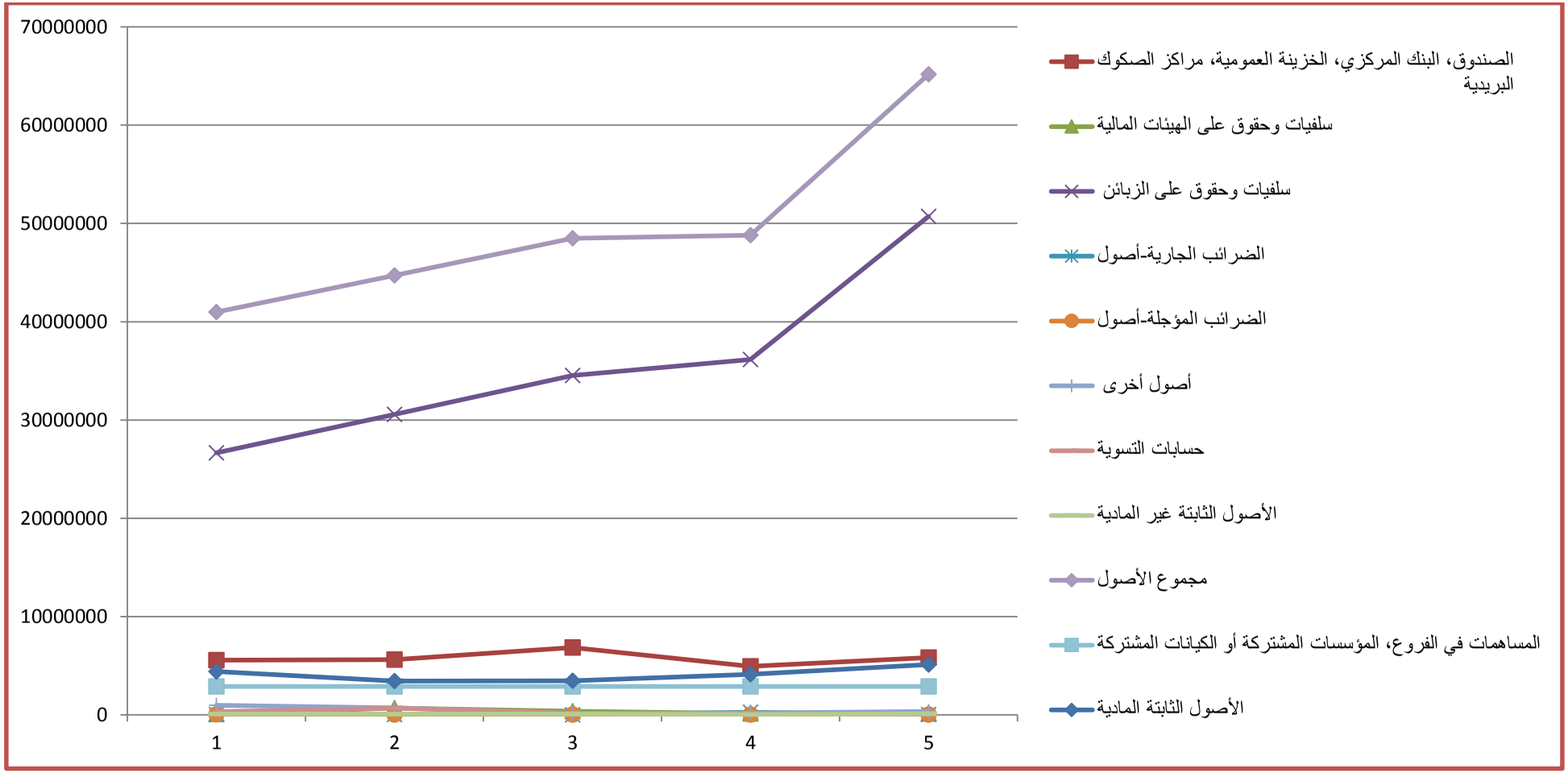

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (08): تطور خصوم بنك الثقة الجزائري للفترة 2013-2017.

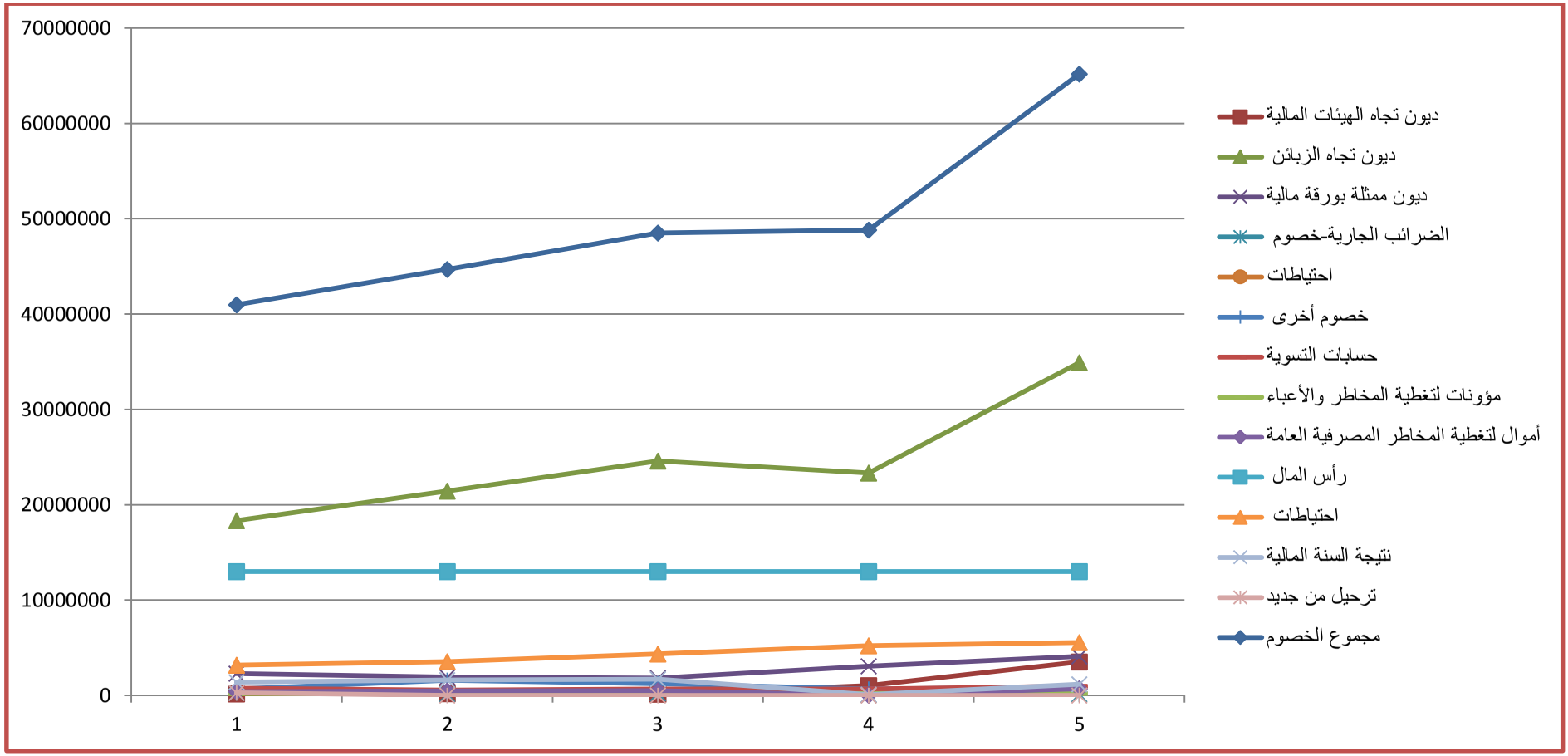

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (09): التحليل العمودي لأصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2013- 2017 الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان	2013	(%)	2014	(%)	2015	(%)	2016	(%)	2017	(%)
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية	306760	14,03	318234	12,14	325840	11,98	305735	10,75	298863	10.57
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	0,174	8-7	0,212	8-6	0,219	8-6	0,238	8-6	0,250	9-6
أصول مالية جاهزة للبيع	218564	10	230570	8,80	234935	8,64	788082	27,72	265053	9,37
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	168432	7,71	55145	2,10	503339	18,51	166797	5,87	277338	9,80
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 315 847	60.20	1831666	69,89	1515053	55,72	1384912	48,71	1622181	57,35
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 032	0,64	14032	0,54	14044	0,52	14044	0,49	194044	6,86
الضرائب الجارية-أصول	8 541	0,39	12679	0,48	9353	0,34	10929	0,38	11176	0,40
الضرائب المؤجلة-أصول	685	0,03	643	0,02	765	0,03	715	0,03	612	0,02
أصول أخرى	37125	1,70	39924	1,52	29770	1,09	78035	2,74	38681	1,37
حسابات التسوية	74 990	3,43	77806	2,97	44652	1,64	49986	1,76	75010	2,65
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	17 115	0,78	17468	0,67	19478	0,72	22813	0,80	23741	0,84
العقارات الموظفة	-		-	-	-	-	-	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	22 778	1,04	22190	0,85	21622	0,80	21151	0,74	21791	0,77
الأصول الثابتة غير المادية	257	0.01	262	0.01	229	0,008	172	0,006	141	0,005
مجموع الأصول	2185693	100	2620619	100	2719081	100	2843371	100	2828633	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (10): التحليل العمودي لخصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017: الوحدة: مليون دينار جزائري.

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	340355	11,97	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	33893	1,55	162789	6,21	419634	15,43	195742	6,88	158992	5,6
ديون تجاه الزبائن	1498338	68,55	1742546	66,49	1732218	63,71	1673845	58,87	1834456	64,85
ديون ممثلة بورقة مالية	17346	0,79	18698	0,71	19020	0,7	14246	0,50	16429	0,58
الضرائب الجارية-خصوم	12 044	0,55	9959	0,38	12144	0,45	12418	0,44	11273	0,40
الضرائب المؤجلة –الخصوم	278	0,01	389	0,01	533	0,02	536	0,02	537	0,02
خصوم أخرى	288 362	13,19	286694	10,94	107121	3,94	140672	4,95	110963	3,92
حسابات التسوية	56 272	2,57	91193	3,48	64619	2,38	79065	2,78	104668	3,70
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	11 44 1	0,53	23990	0,92	33961	1,85	38172	1,34	30045	1,06
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	56 40 1	2,58	66044	2,52	91380	3,36	92063	3,24	102041	3,6
ديون تابعة	14 000	0,64	14000	0,53	14000	0,51	14000	0,49	194000	6,86
رأس المال	41 600	1,90	41600	1,59	41600	1,53	41600	1,46	41600	1,47
الاحتياطات	98 985	4,53	106245	4,05	131030	4,82	155567	5,47	178987	6,33
فارق التقييم	11 80 8	0,54	2862	0,11	2459	0,09	(6155)	(0,22)	(5170)	(0,20)
فارق إعادة التقييم	14 12 2	0,65	14122	0,54	14122	0,52	14122	0,50	14122	0,5
ترحيل من جديد (+/ -)	2-6	9-12	5703	0,22	5703	0,21	5703	0,20	5703	0,20
نتيجة السنة المالية (+/-)	30 238	1,38	29784	1,14	29538	1,09	31420	1,11	29987	1,06
مجموع الخصوم	2185693	100	2620619	100	2719081	100	2843371	100	2828633	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (11): تطور أصول البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.

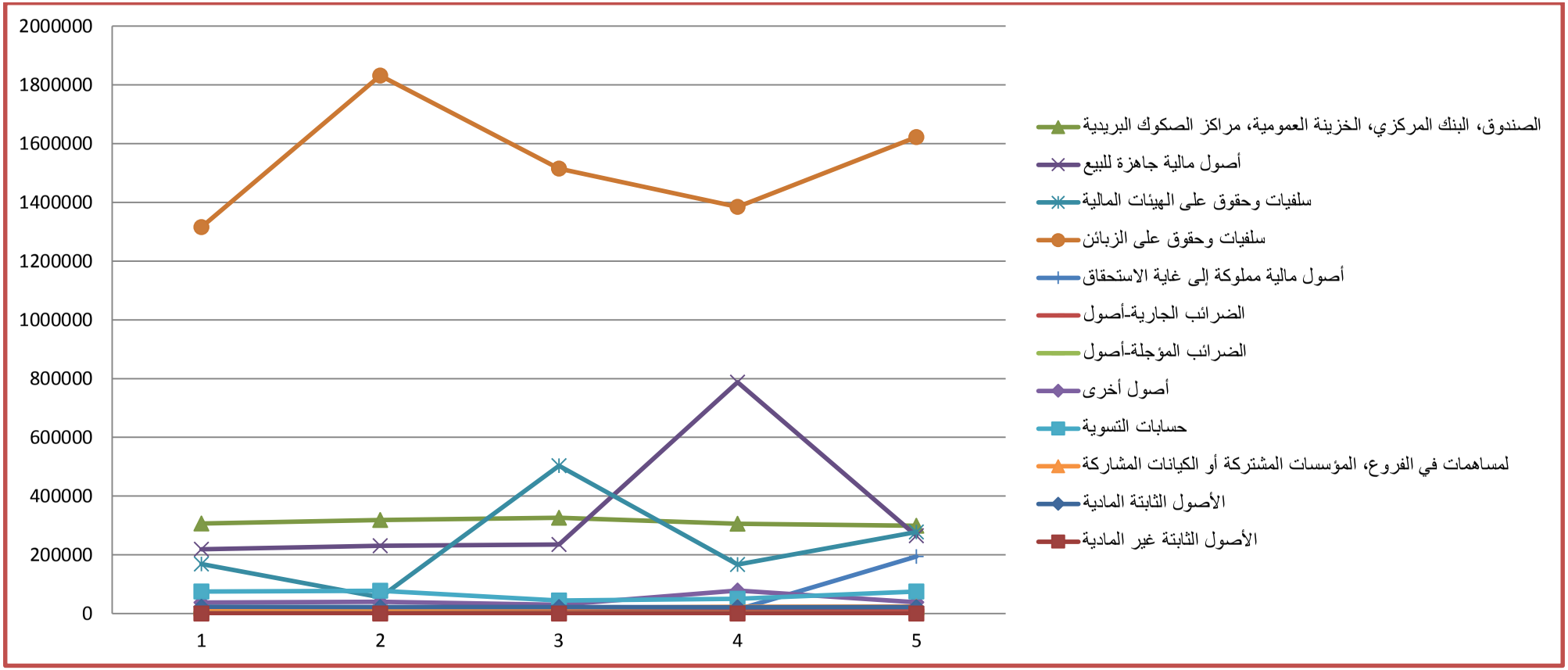

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (12): تطور خصوم البنك الوطني الجزائري للفترة 2013-2017.

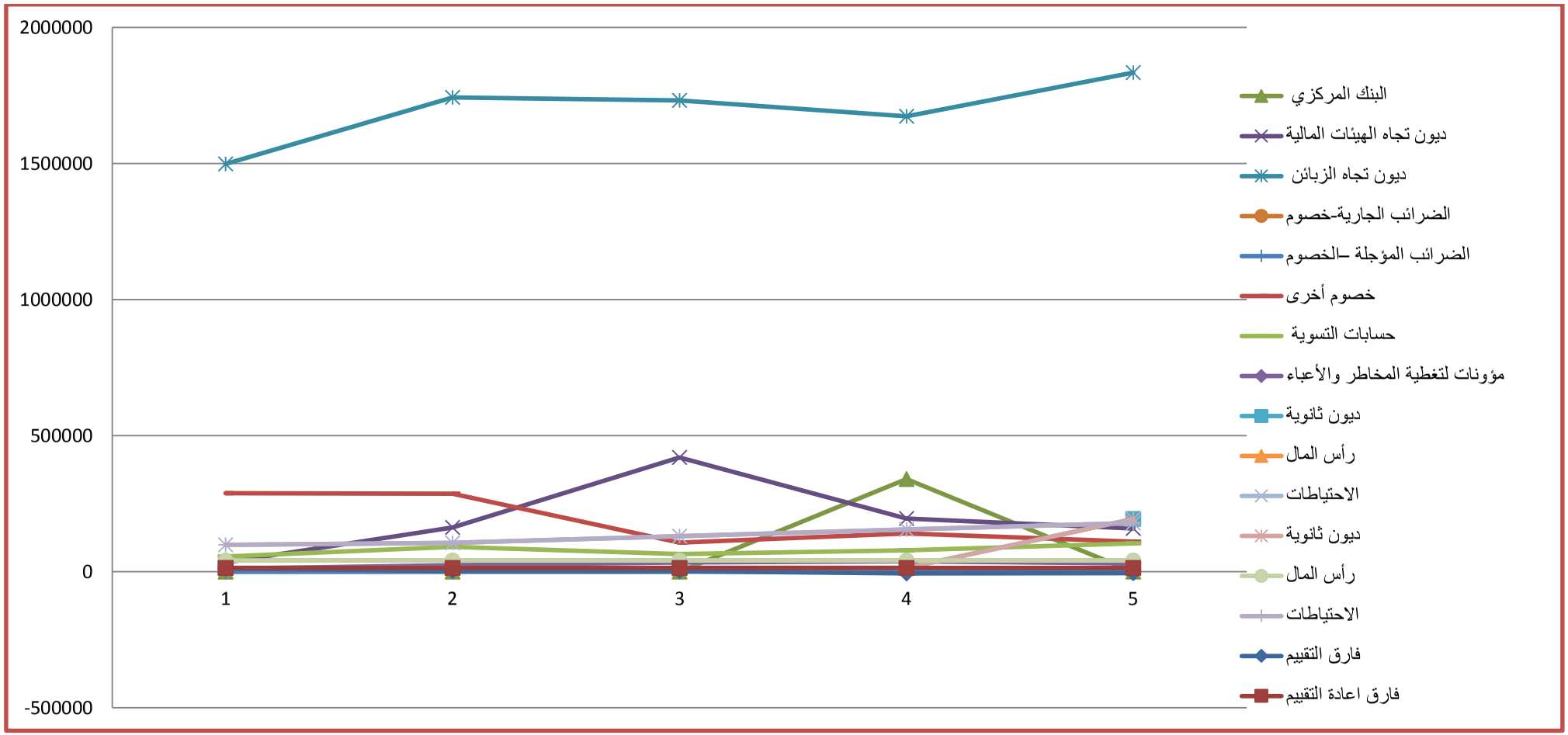

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (13): التحليل العمودي لأصول بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017. **الوحدة: مليون دينار جزائري.**

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية	390351	18,49	517010	20,03	365815	14,05	458780	17,82	749186	24
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	–	–	18796	0,73	75977	2,92	46103	1,79	40859	1,31
أصول مالية جاهزة للبيع	9342	0,44	32236	1,25	24565	0,94	88121	3,42	82970	2,66
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	643243	30,46	753789	29,20	518948	19,94	90584	3,52	133686	4,28
سلفيات وحقوق على الزبائن	751292	35,58	877653	34	1234798	47,44	1589152	61,74	1825634	58,47
أصول مملوكة إلى غاية الاستحقاق	177174	8,39	259323	10,05	251291	9,65	236805	9,20	207628	6,65
الضرائب الجارية_أصول	20132	0,95	13831	0,54	11511	0,44	13272	0,52	12236	0,39
الضرائب المؤجلة-أصول	1375	0,07	1135	0,04	1047	0,04	1191	0,05	1003	0,03
أصول أخرى	69050	3,27	62862	2,44	72080	2,77	1729	0,08	1861	0,06
حسابات التسوية	8996	0,43	3944	0,15	4013	0,15	5512	0,21	19578	0,63
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة	21592	1,02	22493	0,87	24916	0,96	25167	0,98	29765	0,95
العقارات الموظفة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الأصول الثابتة المادية	18696	0,89	18090	0,70	17569	0,68	17287	0,67	17248	0,55
الأصول الثابتة غير المادية	199	0,009	234	0,0090	279	0,01	303	0,01	524	0,02
مجموع الأصول	2111443		2581393		2602812		2574006		3122178	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (14): التحليل العمودي لخصوم بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017.

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%
البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	55162	2,14	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	1135	0,05	1953	0,08	1656	0.06	20729	0,81	2269	0,07
الديون اتجاه الزبائن	1679476	79.54	2095068	81,16	2074079	79.69	1992943	77,43	2507092	80,30
ديون ممثلة بورقة مالية	41839	1,98	42418	1,64	43629	1,68	38033	1,48	35522	1,14
الضرائب الجارية- خصوم	10634	0,50	13250	0,51	15372	0,59	14699	0,57	23075	0,74
الضرائب المؤجلة -خصوم	0,6	0,00003	8	0.0003	3	0,0001	6	0,0002	134	0,004
خصوم أخرى	55744	2,64	77180	2,99	94752	3,64	28836	1,12	54709	1,75
حسابات التسوية	33966	1,61	34157	1,32	31958	1,23	56893	2,21	77211	2,47
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	8270	0,39	6189	0,24	4891	0,19	5396	0,21	4569	0,15
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	9071	0,43	18514	0,72	22873	0,89	29315	1,14	36685	1,17
ديون تابعة	67277	3.19	67277	2,61	67277	2,58	67277	2,61	67277	2,15
رأس المال	100000	4.74	100000	3,87	100000	3,84	150000	5,83	150000	4,80
الاحتياطات	56132	2,66	62064	2,40	76872	2,95	43791	1,70	68363	2.19
فارق التقييم	(43)	(0,002)	9889	0,38	12414	0,48	12739	0,49	14290	0,46
فارق إعادة التقييم	12456	0,59	12456	0,48	12456	0,48	12456	0,48	12456	0,40
ترحيل من جديد (+ / -)	14555	0,69	11160	0,43	11160	0,43	11160	0,43	11160	0,36
نتيجة السنة المالية (+ / -)	20932	0,99	29808	1,15	33419	1,28	34572	1,34	57366	1,84
مجموع الخصوم	2111443	100	2581393	100	2602812	100	2574006	100	3122178	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (15): تطور أصول بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

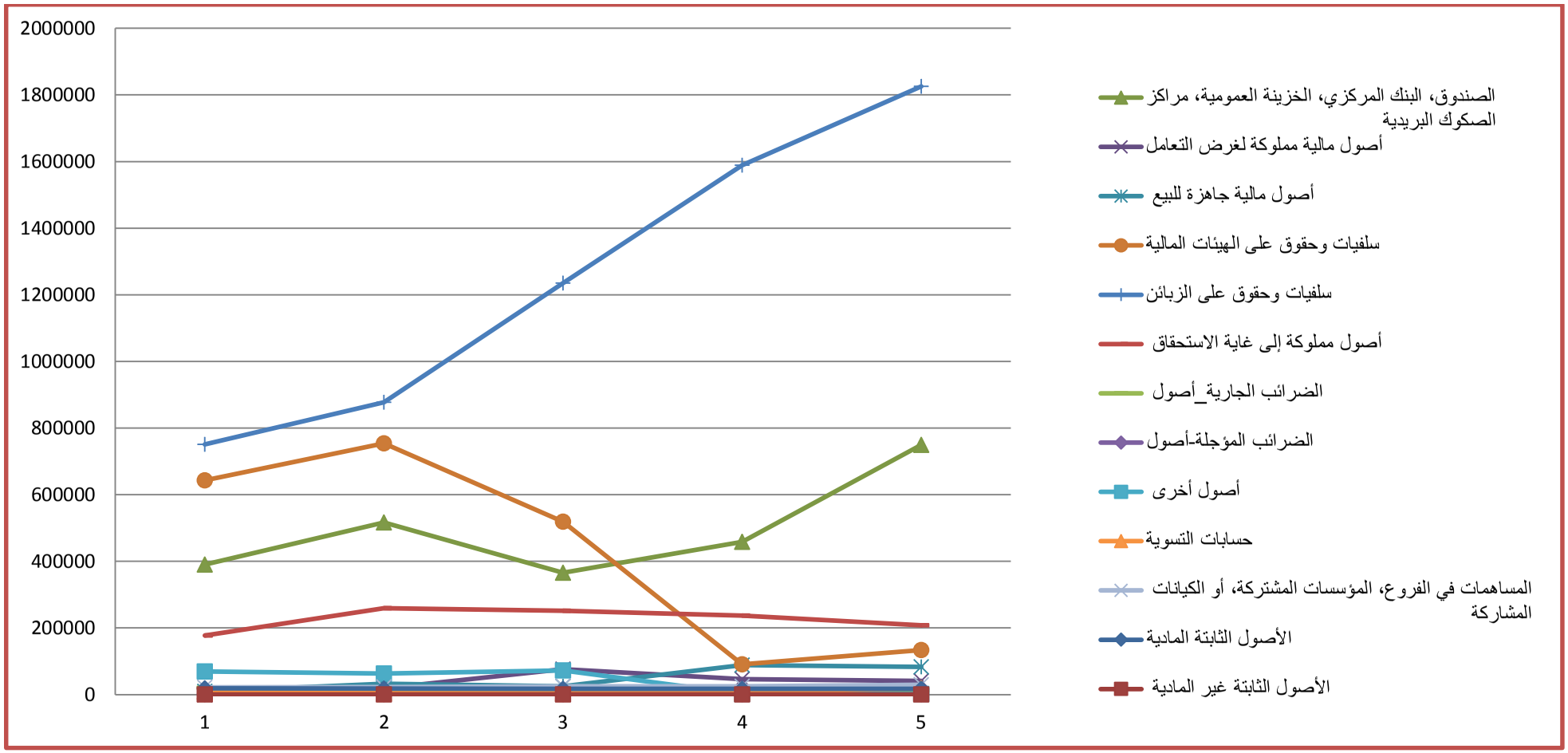

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (16): تطور خصوم بنك الجزائر الخارجي للفترة 2013-2017

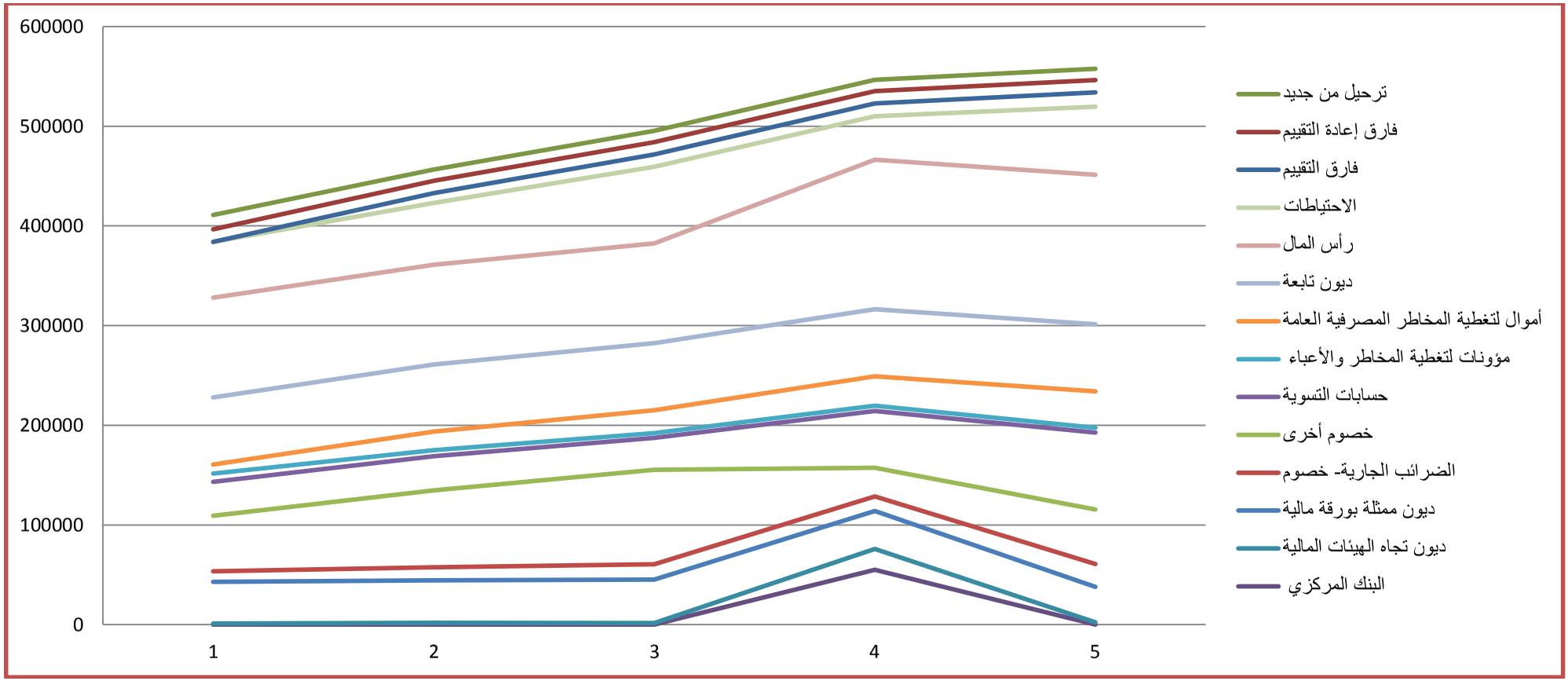

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القوائم المالية للبنك.

الملحق رقم (17): جانب الأصول لبنك الخليج في الجزائر (2012-2013)

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2013 — **Milliers de DA**

	ACTIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	46 775 312	31 721 782
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	24 376	18 351
5	Prêts et créances sur la clientèle	81 240 932	64 949 392
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 407 058	882 001
8	Impôt différe actif	89 485	48 593
9	Autres actifs	124 306	133 628
10	Comptes de régularisation	2 228 363	3 166 571
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	6 915 727	4 205 129
14	Immobilisations incorporelles	141 300	98 143
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**138 962 534**	**105 239 265**

الملحق رقم (18): جانب الخصوم لبنك الخليج في الجزائر (2012-2013)

	PASSIF	31/12/2013	31/12/2012
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	32 024	135 816
3	Dettes envers la clientèle	91 645 524	65 459 325
4	Dettes représentées par un titre	12 793 331	10 304 827
5	Impôts courants Passif	1 873 911	1 796 690
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	7 450 637	5 766 180
8	Comptes de régularisation	4 754 711	4 365 969
9	Provisions pour risques et charges	272 340	279 725
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 199 395	1 435 535
12	Capital	10 000 000	10 000 000
13	Primes liées au Capital		
14	Réserves	597 867	397 913
15	Ecart d'évaluation		
16	Ecart de réevaluation		
17	Report à nouveau	3 307 722	1 298 205
18	Résultat de l'exercice	5 035 072	3 999 080
	TOTAL PASSIF	**138 962 534**	**105 239 265**

الملحق رقم (19): جانب الأصول لبنك الخليج في الجزائر (2014-2015)

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015 — **Milliers de DA**

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق رقم (20): جانب الخصوم لبنك الخليج في الجزائر (2014-2015)

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015 — **Milliers de DA**

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	1 000 000	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق رقم (21): ميزانية بنك الخليج في الجزائر للفترة (2015-2016)

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		189 382 415	177 377 511

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		189 382 415	177 377 511

الملحق رقم (22): ميزانية بنك الخليج في الجزائر للفترة (2016-2017)

BILAN — Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

الملحق رقم (23): جدول حسابات النتائج لبنك الخليج في الجزائر للفترة (2012-2013)

ANNEXE N° 2 COMPTE DE RESULTATS — **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS	31/12/2013	31/12/2012
1	Intérêts et produits assimilés	5 632 742	4 195 108
2	Intérêts et charges assimilés	- 1 051 914	- 781 927
3	Commissions	6 009 646	6 377 520
4	Charges/Commissions	- 95 624	- 286 914
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	25 468	59 164
8	Charges des autres activités		
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 520 317**	**9 562 951**
10	Charges générales d'exploitation	- 3 206 837	- 2 684 028
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 373 561	- 246 976
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 939 919**	**6 631 947**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 1 036 210	- 2 735 998
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	684 983	1 611 799
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**6 588 692**	**5 507 748**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits		
18	Eléments extraordinaires Charges		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**6 588 692**	**5 507 748**
20	Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 553 619	- 1 508 668
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**5 035 072**	**3 999 080**

الملحق رقم (24): جدول حسابات النتائج لبنك الخليج في الجزائر للفترة (2013-2014)

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS — **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013
1	Intérêts et produits assimilés	7 401 970	5 632 742
2	Intérêts et charges assimilés	- 1 200 424	- 1 051 914
3	Commissions	4 446 515	6 009 646
4	Charges/Commissions	- 73 335	- 95 624
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	4 868	25 468
8	Charges des autres activités		
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 579 594**	**10 520 317**
10	Charges générales d'exploitation	- 3 930 724	- 3 206 837
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 560 426	- 373 561
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 088 444**	**6 939 919**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 902 610	- 1 036 210
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	180 495	684 983
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 366 329**	**6 588 692**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits	10 657	
18	Eléments extraordinaires Charges	- 17682	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**5 359 304**	**6 588 692**
20	Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 348 881	- 1 553 619
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4 010 423**	**5 035 072**

الملحق رقم (25): جدول حسابات النتائج لبنك الخليج في الجزائر للفترة (2016-2017)

COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**4.R.3**	**13 566 705**	**10 403 387**	**3 163 318**
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**7 157 489**	**4 379 650**	**2 777 839**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
RESULTAT D'EXPLOITATION		**5 133 934**	**3 661 230**	**1 472 704**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		**5 139 863**	**3 667 064**	**1 472 800**
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**4.R.9**	**3 637 975**	**2 631 793**	**1 006 182**

الملحق رقم (26): جدول حسابات النتائج لبنك الخليج في الجزائر للفترة (2015-2016)

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérêtset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	-4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	-889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

الملحق رقم (27): جدول خارج جدول خارج الميزانية لبنك الخليج في الجزائر للفترة (2012-2014)

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2013 — **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	31/12/2013	31/12/2012
A	**A - Engagements Donnés**	**74 740 731**	**67 409 124**
1	Engagements de financements en faveur des institutions financières		
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	65 326 453	52 132 806
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	1 275 281	2 520 127
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	8 138 998	12 756 191
5	Autres engagements donnés		
B	**B - Engagements Reçus**	**12 497 990**	**10 337 557**
8	Engagements de financements reçus des institutions financières		
10	Engagements de garanties reçus des institutions financières	5 989 560	4 847 367
11	Autres engagements reçus	6 508 430	5 490 190

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2014 — **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	31/12/2014	31/12/2013
A	**A - Engagements Donnés**	**76 047 789**	**74 740 731**
1	Engagements de financements en faveur des institutions financières		
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	51 845 638	65 326 453
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	13 544 293	1 275 281
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	10 657 859	8 138 998
5	Autres engagements donnés		
B	**B - Engagements Reçus**	**14 197 859**	**12 497 990**
8	Engagements de financements reçus des institutions financières		
10	Engagements de garanties reçus des institutions financières	6 459 793	5 989 560
11	Autres engagements reçus	7 738 066	6 508 430

الملحق رقم (28): **جدول خارج الميزانية لبنك الخليج في الجزائر للفترة (2015-2017)**

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2016

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	Note	31/12/2016	31/12/2015
A	**A - Engagements Donnés**		**70 147 239**	**73 674 294**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières			
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	30 260 506	40 027 530
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.2	29 368 063	21 322 557
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	10 518 670	12 324 208
5	Autres engagements donnés			
B	**B - Engagements Reçus**		**13 522 302**	**14 087 778**
8	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
10	Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	6 175 736	6 863 012
11	Autres engagements reçus	3.HB.5	7 346 566	7 224 766

Libellé	Note	2017	2016	Variation
A - Engagements Donnés		**101 282 333**	**70 147 239**	**31 135 094**
Engagements de Financements en faveur des institutions financières				0
Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	63 092 855	30 260 506	32 832 349
Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.2	28 174 539	29 368 063	-1 193 524
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	10 014 938	10 518 670	-503 732
. Autres engagements donnés				0
B - Engagements Reçus		**17 636 589**	**13 522 302**	**4 114 287**
Engagements de Financements reçus des institutions financières				0
Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	5 530 001	6 175 736	-645 735
Autres engagements reçus	3.HB.5	12 106 588	7 346 566	4 760 022

الملحق رقم (29): جانب أصول بنك الثقة الجزائري للفترة (2012-2013)

	ACTIF	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	5 554 812 556,76	8 346 867 641,47	-33
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	65 058 158,36	30 113 054,75	116
5	Prêts et créances sur la clientèle	26 666 381 414,94	18 826 501 441,87	42
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-	-
7	Impôts courants - Actif	28 755 297,96	404 925 167,89	-93
8	Impôts différés - Actif	34 070 883,61	21 270 363,56	60
9	Autres actifs	968 702 969,72	1 292 191 338,07	-16
10	Comptes de régularisation	297 635 208,63	298 493 885,92	-0,29
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2 892 182 897,40	0,00
12	Immeubles de placement	-	-	-
13	Immobilisations corporelles	4 409 424 164,11	4 224 475 345,22	4
14	Immobilisations incorporelles	72 735 209,88	97 148 094,74	-25
15	Écart d'acquisition	-	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	40 989 758 761,38	36 434 169 230,89	13

الملحق رقم (30): جانب خصوم بنك الثقة الجزائري للفترة (2012-2013)

	PASSIF	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
1	Banque centrale			
2	Dettes envers les institutions financières	177 564 019,43	724 393,35	244
3	Dettes envers la clientèle	18 344 113 018,92	14 724 023 031,62	25
4	Dettes représentées par un titre	2 291 497 956,50	1 238 789 237,88	85
5	Impôts courant - Passif	272 762 507,25	208 600 210,19	31
6	Impôts différés - Passif	-	-	-
7	Autres passifs	669 401 275,08	1 452 344 357,67	-49
8	Comptes de régularisation	749 948 716,44	723 795 337,80	4
9	Provisions pour risques et charges	204 922 260,38	199 730 073,62	3
10	Subventions d'équipements autres subventions d'investissements	-	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	402 386 886,21	715 257 476,78	-8
12	Dettes subordonnées	-	-	-
13	Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00	0
14	Primes liées au capital	-	-	-
15	Réserves	3 193 498 316,42	3 142 055 853,50	2
16	Écart d'évaluation	-	-	-
17	Écart de réévaluation	-	-	-
18	Report à nouveau (+ / -)	276 109 400,52	0,00	58
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 407 554 404,22	1 028 849 258,48	25
	TOTAL DU PASSIF	40 989 758 761,38	36 434 169 230,89	13

الملحق رقم (31): ميزانية بنك الثقة الجزائري للفترة (2014-2015)

	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	6 837 685 149,20	5 621 488 335,40
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	357 174 112,36	689 001 640,80
5	Prêts et créances sur la clientèle	34 538 956 108,12	30 560 528 909,06
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	4 543 196,64	7 821 817,83
8	Impôts différés - Actif	19 862 788,59	16 194 693,81
9	Autres actifs	138 642 312,49	690 204 299,28
10	Comptes de régularisation	164 158 227,68	707 795 779,16
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	892 182 897,40	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	3 456 539 083,88	3 436 035 676,95
14	Immobilisations incorporelles	70 874 442,97	80 705 133,16
15	Ecart d'acquisition	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**48 500 618 319,33**	**44 701 959 182,86**

	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale		
2	Dettes envers les institutions financières	141 597 866,33	190 391 653,04
3	Dettes envers la clientèle	24 597 377 365,39	21 429 970 069,02
4	Dettes représentées par un titre	1 820 104 169,91	1 931 012 920,15
5	Impôts courant - Passif	237 124 740,98	146 068 315,50
6	Impôts différés - Passif	-	-
7	Autres passifs	1 237 449 292,14	1 599 104 853,17
8	Comptes de régularisation	660 854 839,75	576 221 209,21
9	Provisions pour risques et charges	219 652 737,58	204 413 757,53
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	517 461 436,22	474 688 876,80
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	4 355 877 270,36	3 539 985 437,15
16	Ecart d'évaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau (+ / -)	-	0,00
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 713 118 600,68	1 610 102 091,28
	TOTAL DU PASSIF	**48 500 618 319,33**	**44 701 959 182,86**

الملحق رقم (32): ميزانية بنك الثقة الجزائري للفترة (2016-2017)

	ACTIF	EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	5 832 930 641,70	4 938 187 251,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	112 918 502,74	113 493 866,62
5	Prêts et créances sur la clientèle	50 715 739 738,97	36 159 395 557,30
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	20 161 765,97	258 040 923,17
8	Impôts différés - Actif	20 660 362,46	21 133 806,69
9	Autres actifs	323 874 710,56	190 957 176,02
10	Comptes de régularisation	53 541 080,51	43 922 944,66
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	5 105 236 208,44	4 103 900 787,99
14	Immobilisations incorporelles	101 633 944,03	80 841 829,87
15	Ecart d'acquisition	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	65 178 879 852,78	48 802 057 041,44

	PASSIF	EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
1	Banque centrale		
2	Dettes envers les institutions financières	3 518 434 620,21	1 043 068 848,63
3	Dettes envers la clientèle	34 898 197 281,13	23 345 711 397,02
4	Dettes représentées par un titre	4 103 843 849,09	3 078 357 326,57
5	Impôts courant - Passif	141 719 240,25	70 874 032,19
6	Impôts différés - Passif	-	-
7	Autres passifs	874 999 978,80	670 508 953,26
8	Comptes de régularisation	993 557 552,17	682 789 331,08
9	Provisions pour risques et charges	216 327 090,12	213 013 170,17
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	689 494 704,46	471 576 707,13
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	13 000 000 000,00	13 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	5 561 137 036,15	5 225 852 771,01
16	Ecart d'évaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau (+ / -)	-	-
19	Résultat de l'exercice (+ / -)	1 181 168 500,40	1 000 304 504,38
	TOTAL DU PASSIF	65 178 879 852,78	48 802 057 041,44

الملحق رقم (33): جدول حسابات النتائج لبنك الثقة الجزائري للفترة (2012-2013)

TABLEAU DU COMPTE DE RÉSULTATS 31/12/2013

	TCR	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
1	+ Intérêts et produits assimilés	3 041 443 852,26	1 919 875 952,19	58
2	- Intérêts et charges assimilées	60 139 222,20	29 423 698,65	104
3	+ Commissions (produits)	688 644 729,14	824 805 932,24	-17
4	- Commissions (charges)	45 181 401,38	63 753 739,96	-29
				Suite ...
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente			-
7	+ Produits des autres activités	3 210 611,00	842 749,38	281
8	- Charges des autres activités	1 667 372,83	178 382,43	835
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**3 626 311 195,99**	**2 652 168 812,77**	**37**
10	- Charges générales d'exploitation	1 120 006 101,59	1 004 759 534,14	11
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	163 254 163,97	116 822 872,31	40
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**2 343 050 930,43**	**1 530 586 406,32**	**53**
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	522 403 849,66	435 541 082,40	20
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	59 371 050,43	414 054 667,96	-86
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**1 880 018 131,20**	**1 509 099 991,88**	**25**
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-	-
17	+ Éléments extraordinaires (produits)	-	-	-
18	- Éléments extraordinaires (charges)	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**1 880 018 131,20**	**1 509 099 991,88**	**25**
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	472 463 726,98	379 297 355,50	25
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**1 407 554 404,22**	**1 129 802 636,38**	**25**

	TCR	31/12/2015	31/12/2014
1	+ Intérêts et produits assimilés	3 506 837 015,85	3 151 940 713,03
2	- Intérêts et charges assimilées	101 892 424,71	80 252 520,29
3	+ Commissions (produits)	391 999 721,25	400 067 829,33
4	- Commissions (charges)	521 861,25	94 988,03
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenusn à des fins de transactio	-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		
7	+ Produits des autres activités	14 787 778,85	95 374 931,68
8	- Charges des autres activités	2 475 840,96	2 143 797,55
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**3 808 734 389,03**	**3 564 892 168,17**
10	- Charges générales d'exploitation	1 405 490 256,85	1 186 784 717,82
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	147 211 931,87	93 012 547,45
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**2 256 032 200,31**	**2 285 094 902,90**
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	152 723 489,61	380 193 849,21
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	240 891 751,01	231 850 144,15
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**2 344 200 461,71**	**2 136 751 197,84**
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
19	**RESULTAT AVANT IMPOT**	**2 344 200 461,71**	**2 136 751 197,84**
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	**631 081 861,03**	**526 649 106,56**
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**1 713 118 600,68**	**1 610 102 091,28**

الملحق رقم (34): جدول حسابات النتائج للفترة (2016-2017)

	TCR	EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
1	+ Intérêts et produits assimilés	4 007 197 451,77	3 308 319 821,68
2	- Intérêts et charges assimilées	314 459 774,07	131 596 045,55
3	+ Commissions (produits)	240 441 143,52	225 265 334,62
4	- Commissions (charges)	17 091 412,61	1 225 803,19
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-	-
7	+ Produits des autres activités	90 951 170,04	5 610 140,64
8	- Charges des autres activités	13 167 360,09	28 472 134,21
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**3 993 871 218,56**	**3 377 901 313,99**
10	- Charges générales d'exploitation	1 773 220 015,70	1 597 471 429,55
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	178 182 864,49	161 667 870,26
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**2 042 468 338,37**	**1 618 762 014,18**
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	411 400 497,63	353 351 817,57
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	34 321 486,30	77 027 471,71
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**1 665 389 327,04**	**1 342 437 668,32**
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
18	- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
19	**RESULTAT AVANT IMPOT**	**1 665 389 327,04**	**1 342 437 668,32**
20	**Impôts sur les résultats et assimilés**	**484 220 826,64**	**342 133 163,94**
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**1 181 168 500,40**	**1 000 304 504,38**

الملحق رقم (35): جدول خارج الميزانية لبنك الثقة الجزائري للفترة (2012-2015)

	ENGAGEMENTS	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012	%
A	ENGAGEMENTS DONNÉS	23 873 449 699,85	20 301 442 453,68	-15
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières			
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	20 030 006 004,10	16 253 892 850,06	-19
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	107 356 394,35	561 970 142,51	423
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3 645 389 597,22	3 406 262 707,01	-7
5	Autres engagements donnés	90 697 704,19	79 316 754,10	-13
B	ENGAGEMENTS REÇUS	2 120 171 204,35	1 584 286 796,56	-25
6	Engagements de financement reçus des institutions financières			
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières	655 471 204,35	608 497 757,51	-7
8	Autres engagements reçus	1 464 700 000,00	975 789 039,05	-33

	ENGAGEMENTS	31/12/2015	31/12/2014
A	ENGAGEMENTS DONNES	16 393 489 440,63	19 792 060 593,21
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières		
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 450 315 823,93	10 451 069 935,61
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	355 684 229,41	2 312 091 748,77
4	Engagement de garantie d'ordre de la clientèle	7 218 405 620,60	6 945 974 942,77
5	Autres engagements donnés	369 083 766,69	82 923 966,07
B	ENGAGEMENTS RECUS	48 720 666 298,23	1 615 226 381,27
1	Engagements de financement reçus des institutions financières		
2	Engagements de garantie reçus des institutions financières	656 301 550,12	634 726 381,27
3	Autres engagements reçus	48 064 364 748,11	980 500 000,00

الملحق رقم (36): جدول خارج الميزانية لبنك الثقة الجزائري للفترة (2016-2017)

	ENGAGEMENTS	EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**18 417 415 435,94**	**16 457 505 436,24**
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières		
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	10 914 274 151,86	8 863 758 347,77
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	-	117 222 075,48
4	Engagement de garantie d'ordre de la clientèle	7 368 929 503,31	7 224 455 314,32
5	Autres engagements donnés	134 211 780,77	252 069 698,67
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**77 941 459 264,13**	**51 890 822 751,59**
6	Engagements de financement reçus des institutions financières		
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières	288 301 516,56	117 222 075,48
8	Autres engagements reçus	77 653 157 747,57	51 773 600 676,11

الملحق رقم (37): ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة (2012-2013)

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note		Montant EXERCICE 2012
			EXERCICE 2013	
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

الملحق رقم (38): ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة (2014-2015)

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	152 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

الملحق رقم (39): ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة (2016-2017)

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176 286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

الملحق رقم (40): جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة (2012-2014)

Compte de résultats en milliers de DA

		NOTES	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 18 889 225	- 13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	- 56 747	- 11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	- 63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités		- 2 489	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		76 451 412	64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 322 782	- 14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 227 432	- 1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 901 198	48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 34 880 930	- 20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		42 253 336	36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT			36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 12 044 226	- 9 156 526
	Impôts différés sur resultat	4.13	29 290	65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	30 238 400	27 180 498

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

الملحق رقم (41): جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة (2015-2017)

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Elémenis extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

الملحق رقم (42): جدول خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2012-2014)

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 007 845 590**	**1 003 415 673**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	10 747 645	17 615 392
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	298 401 621	529 415 088
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	428 354 678	231 765 334
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	270 341 646	224 619 859
Autres engagements donnés	3-5	-	-
ENGAGEMENTS RECUS :		**988 423 684**	**961 176 703**
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	423 128 111	395 881 131
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

الملحق رقم (43): جدول خارج الميزانية للبنك الوطني الجزائري للفترة (2015-2017)

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

الملحق رقم (44): ميزانية بنك الجزائر الخارجي للفترة (2012-2013)

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF		**2 111 443 454 229,51**	**2 302 937 528 673,58**	**(191 494 074 444,07)**

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
	TOTAL DU PASSIF		**2 111 443 454 229,51**	**2 302 937 528 673,58**	**(191 494 074 444,07)**

الملحق رقم (45): ميزانية بنك الجزائر الخارجي للفترة (2014-2015)

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	AUTRES ACTIFS	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 093 254,65
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF		2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ECART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
TOTAL DU PASSIF		2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

الملحق رقم (46): ميزانية بنك الجزائر الخارجي للفترة (2016-2017)

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2017**	**31/12/2016**	**EVOLUTION**
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
	TOTAL DU PASSIF	**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,72**

الملحق رقم (47): جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2012-2013)

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	33 303 635 037,32	32 874 176 650,33	429 458 386,99
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(15 919 101 194,86)	(14 757 147 501,93)	(1 161 953 692,93)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	21 091 333 514,12	23 513 814 539,36	(2 422 481 025,24)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 241 756 278,34)	(1 387 196 275,80)	145 439 997,46
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	43 908 044,51	267 924 808,28	(224 016 763,77)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(13 879 393,63)	(35 850 235,42)	21 970 841,79
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	16 423 367 234,42	9 018 149 723,06	7 405 217 511,36
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(8 064 714 714,90)	(4 984 541 823,81)	(3 080 172 891,09)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**45 622 792 248,64**	**44 509 329 884,07**	**1 113 462 364,57**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(16 196 291 299,30)	(17 226 450 981,12)	1 030 159 681,82
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET C	CC2700	(1 172 708 454,67)	(1 223 375 250,45)	50 666 795,78
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**28 253 792 494,67**	**26 059 503 652,50**	**2 194 288 842,17**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(2 510 782 778,96)	(363 048 191,21)	(2 147 734 587,75)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	2 566 992 034,41	21 334 946 285,49	(18 767 954 251,08)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**28 310 001 750,12**	**47 031 401 746,78**	**(18 721 399 996,66)**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	447 218,49	551 004,33	(103 785,84)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**28 310 448 968,61**	**47 031 952 751,11**	**(18 721 503 782,50)**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(7 378 506 328,30)	(11 474 649 369,28)	4 096 143 040,98
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**		**20 931 942 640,31**	**35 557 303 381,83**	**(14 625 360 741,52)**

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**69 573 769 284,89**	**61 663 218 545,78**	**61 663 218 545,78**	**7 910 550 739,11**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**	**4 315 638 481,85**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**	**360 149 219,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**	**316 821 191,60**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**33 418 665 080,57**	**33 742 785 831,80**	**29 807 652 822,91**	**-324 120 751,23**

الملحق رقم (48): جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2016-2017)

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,66	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**120 867 412 751,17**	**87 266 542 351,31**	**33 600 870 399,86**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**104 474 238 080,02**	**73 852 751 114,07**	**30 621 486 965,95**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**77 050 285 462,32**	**45 842 148 655,38**	31 208 136 806,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**77 060 154 499,62**	**45 863 726 505,38**	**31 196 427 994,23**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 694 509 562,90	-11 291 313 329,39	(8 403 196 233,51)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**57 365 644 936,72**	**34 572 413 175,99**	**22 793 231 760,72**

الملحق رقم (49): جدول خارج الميزانية لبنك الجزائر الخارجي للفترة (2012-2017)

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES		735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	421 286 951 177,80	464 177 934 926,30	(42 890 983 748,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 198 928 113,38	115 714 466 695,10	22 484 461 418,28
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 980 476 808,55	215 961 200 943,89	(39 980 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	ENGAGEMENTS RECUS		719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 657 288 267,21	761 185 933 580,93	(48 528 645 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 807 038 000,00	(131 321 000,00)

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 573 661 153 867,37	828 967 776 028,35	744 693 377 839,02
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	978 788 228 381,38	570 228 584 216,80	408 559 644 164,57
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	50 706 643 978,17	-50 706 643 978,17
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	233 468 653 903,33	208 032 547 833,38	25 436 106 069,95
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	361 404 271 582,66	0,00	361 404 271 582,66
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 141 702 169 543,03	823 232 436 963,13	318 469 732 579,90
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 135 120 352 543,03	816 390 429 963,13	318 729 922 579,90

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION	%
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 347 336 702 086,72	1 588 494 888 661,46	(241 158 186 574,74)	-15,18%
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	773 584 023 805,57	1 015 660 632 187,92	(242 076 608 382,35)	-23,83%
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	287 794 054 512,80	257 769 124 069,44	30 024 930 443,35	11,65%
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	285 958 623 768,36	315 065 132 404,10	(29 106 508 635,74)	-9,24%
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 115 883 569 080,15	1 161 211 663 433,39	(45 328 094 353,23)	-3,90%
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	173 397 732 260,20	97 951 292 225,42	75 446 440 034,78	77,02%
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	925 892 489 819,96	1 046 225 714 207,97	(120 333 224 388,01)	-11,50%
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	16 593 347 000,00	17 034 657 000,00	(441 310 000,00)	-2,59%

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر السيولة على تحقيق الربحية في البنوك التجارية الجزائرية، والذي يتجلى بالبحث عن الآليات التي تسهم في تحقيق التوازن بين الربحية العالية والوفاء بمتطلبات السيولة. في ظل سعي ملاكها ومساهميها لتحقيق أعلى معدلات الربحية، يهدف مودعوها لضمان حصولهم على أموالهم متى أرادوها، مع خصوصية عملها القائم على أموال الغير، سواء اقراضا أو اقتراضا، وتميزها بصغر حجم رؤوس أموالها، ما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة. إثر التغيرات والتطورات التي شهدتها البيئة البنكية الجزائرية، بعد جملة الإصلاحات التي عرفتها كنتيجة للعولمة المالية والاقتصادية والتحرير المالي والبنكي واشتداد المنافسة بين البنوك العامة والخاصة.

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم للدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية، التي تنوعت بين العامة والخاصة. وكعينة تم اختيار بنكين عامين رائدين وهما بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، وبنكين خاصين واعدين هما الخليج والثقة الجزائريين، للفترة الممتدة من 2013-2017، للوصول إلى نتائج واقعية يمكن الاستفادة منها.

وتوصلت الدراسة لتفوق البنوك الخاصة عن العامة على الرغم من الامتيازات الكبيرة التي تتمتع بها، ككثافة انتشارها، الدراية الكافية بالسوق الجزائرية ومتطلباتها، فضلا عن إيثارها من قبل السلطات العمومية، ما يعكس أن على البنوك العامة إعادة النظر في استراتيجيات إداراتها، لإيجاد التوليفة الصحيحة بين السيولة والربحية، والعمل وفق المبادئ البنكية المتعارف عليها.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، السيولة، الربحية، إدارة السيولة، مخاطر السيولة.

Abstract :

The study aims to know the impact of liquidity on the profitability of Algerian commercial banks, which is reflected in the search for mechanisms that contribute to balancing high profitability and meeting liquidity requirements. As its owners and shareholders strive to achieve the highest rates of profitability, its depositors aim to ensure that they receive their money whenever they want, with the specificity of their work based on the money of others, whether they lend or borrow, and differentiate them by the small size of their capital, which makes them exposed to high risks. The impact of the changes and developments in the Algerian banking environment, following the reforms that I have introduced as a result of financial and economic globalization, financial and banking liberalization, and the intensification of competition between public and private banks .

We relied on the descriptive and analytical approach as the appropriate method of study, and to achieve the objective of the study, a group of Algerian banks, which varied between public and private, was studied. As a sample, two leading public banks, Algeria's foreign bank and the Algerian National Bank, and two promising private banks, the Algerian Gulf and trust, were selected for the 2013-2017 period to reach realistic and achievable results.

The study reached the superiority of private banks of the public despite the great concessions that enjoy, as the intensity of its spread, sufficient knowledge of the Algerian market and its requirements, as well as the preference of the public authorities, which reflects the fact that the public banks have to reconsider the strategies of their administrations, To find the right combination of liquidity and profitability, and work in accordance with commonly accepted banking principles .

Keywords: commercial banks, liquidity, profitability, liquidity management, liquidity risk.